وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ

السياسة الاستعمارية الغابية في الجزائر من 1843م_ 1914م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

– نعيمة خرشي

– مباركة كريوع

إشراف الاستاذ:

د. محمد عطية

الموسم الجامعي: 1441هـ_ 1442هـ/ 2020م_ 2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ

السياسة الاستعمارية الغابية في الجزائر من 1843م– 1914م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

– نعيمة خرشي

– مباركة كريوع

إشراف الاستاذ:

د. محمد عطية

الموسم الجامعي: 1441هـ_ 1442هـ/ 2020م_ 2021

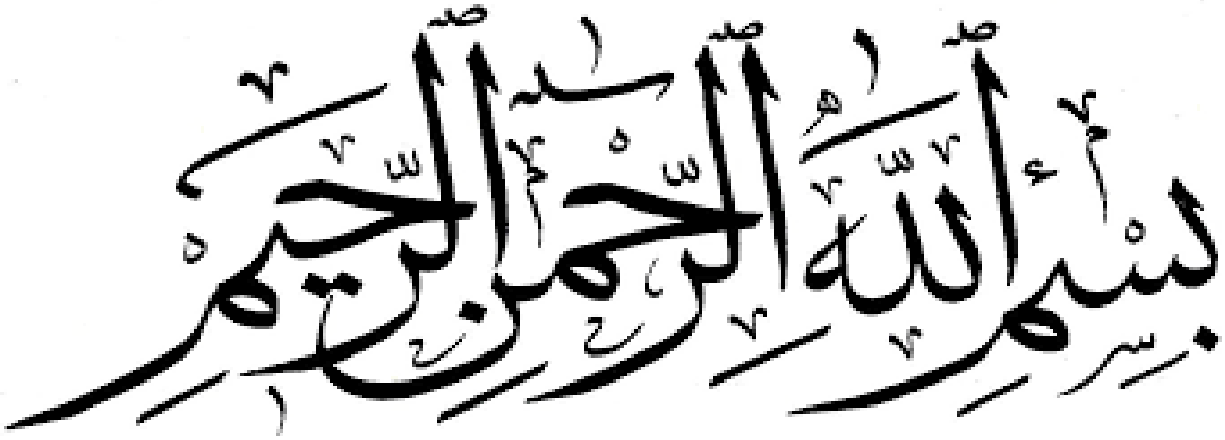
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلاهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك وتطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا برؤيتك إلى من بلغ الرسالة...وأدى الأمانة..ونصح الامة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أنارت الدنيا بوجودها وطاب المقام لها أمي نبع الحياة والحنان حفظكي الله ورعاكي، إلى من أسعد بوجوده وملئ الدنيا بوجوده وأنار طريقي بحاضره وشقى وسعى من أجلي أبي الغالي أطال الله بعمره وشفاه

إلى الأرواح الطيبة التي فقدناها جدي وجدتي إلى روح أمي الثانية وقرة عيني مسعودة رحمكم الله وأسكنكم فسيح جنانه

إلى كل عائلتي الكريمة خرشي وقمري، إلى كل إخوتي وأخواتي من الكبير إلى الصغير، إلى أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي، إلى رفقاء الدرب التي تحلو معهم الحياة: جميلة السعدية، فطوم، وهيبة، سلمى، مريم، سعاد، وفاء، ماريا، سارة، خديجة، دليلة، إلى من شاركتني هذا العمل الغالية مباركة كريوع وفقي الله

نعيمـــة

إهـــــداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام على حبيب الخلق محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى معنى الحنان والتي طالما كانت دعواتها سر نجاحي، جوهرة القلب الوالدة الغالية حفظها الله

إلى أغلى الحبايب إلى من أحمله اسمه بكل افتخار إلى القلب الكبير الحنون الذي أرجو من الله أن يمد في عمره الوالد العزيز

إلى أخواتي وإخوتي وكل حاملي لقب كريوع

إلى من جعلهم الله إخوتي في الله صديقاتي نعيمة، جميلة، سعدية رشيدة، مريم

مباركة

شكر وتقدير

عملا بقول الله تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

نشكر الأعلى ما يشاء لأنه قدير وبالإجابة جبير الذي أنعمنا بنعمة العقل التي أدركنا بها معنى الحياة جهارا وإنهار على توفيقه لنا في إنجاز هذه المذكرة

وقوله عليه الصلاة والسلام "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من أبسط لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

كما نتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ المشرف عطية محمد

كما نتقد بخالص الشكر إلى الأستاذ بوركنة علي

إلى كل موظفي مكتبة البشير الإبراهيمي، رشيدة، إبراهيم

شكرا جزيلا

قائمـــة المختصرات

الكلمة	إختصارها
ترجمة	تر
تحقيق	تح
تعريب	تع
هكتار	هك
كيلو متر مربع	كلم
دون طبعة	د.ط
دون بلد نشر	د.ب.ن
صفحة	ص
صفحات	ص ص
طبعة	ط
الجزء	ج
العدد	ع
المجلد	مج

مقدمـــــــــــــة

منذ احتلال فرنسا للجزائر أدركت بأن مستقبلها الاستعماري لهذه البلاد مرتبط بمسألة الاستيطان، وأن نجاح عملية الاستيطان يتوقف على قدرة السلطات الاستعمارية على توفير الاراضي اللازمة للمستوطنين، ذلك عملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية منها المدنية والعسكرية على اغتصاب الأراضي ونزعها من أيدي الجزائريين بمختلف الطرق والاساليب وذلك وفق لجملة من القوانين التشريعية للبلاد، لذلك كانت مسألة الملكية العقارية بجوانبها المختلفة تحتل مكانة محورية في تطور المجتمعات عبر العصور، وهذا لكونها تخترق النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فقد أصبحت قضية الأرض تشكل النقطة المحورية في السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر منذ أن احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م وذلك بحجة أن :"الجزائر جزء لا يتجزأ من الممتلكات الفرنسية أرضا وشعبا" كرست ذلك جهودها لإقامة مستعمرة استيطانية في الحوض الجنوبي للمتوسط.

كما عمدت من جهتها على إقامة نظام سياسي وإداري يمكنها من إحكام السيطرة على التراب الجزائري واخضاع شعبه من خلال صلاحيات واسعة للعسكريين في تسيير شؤون الجزائر بفعل إقامة نظاما عسكريا بها قسم التراب الوطني إلى ثلاث مقاطعات أو عملات وهي قسنطينة والجزائر وهران لتسهيل التحكم والتسيير في الشؤون العامة بالجزائر والتي شكلت فيها الغابات محورا أساسيا بفضل تنوعها المناخي بثروة هائلة في الأواسط الريفية، إذ عملت فيها أنماط السياسات الاستعمارية على تنفيذ جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي كان لها انعكاسا على الجزائريين، وهو ما سيكون موضوع دراستنا الموسومة بـ **"السياسة الاستعمارية الغابية بالجزائر"**.

الأهمية العلمية للبحث: في هذه الدراسة في تتبع في مختلف المراسيم المتمثلة في السيطرة على المنظومة الغابية بالقبائل الجزائرية وإزاحتهم وحشرهم في شعاب والأحراش الوعرة وما قابله من امتيازات ضخمة لشركات الكولونيالية العاملة في القطاع الغابي.

دواعي اختيار هذا الموضوع هي:

1- قلة الدراسات في هذا الموضوع على مستوى الجامعات الجزائرية.

2- الرغبة الملحة في تناول هذا الموضوع المتعلق بالسياسة الغابية الفرنسية في الجزائر.

3- تشجيع المشرف لنا بدراسة هذا الموضوع.

الإطار الزماني والمكاني هو:

انحصرت الفترة الزمنية الممتدة من 1843م- 1914م ففي سنة 1843م، كان أول قرار تتخذه سلطات الاحتلال الفرنسي في مجال الغابات والذي صدر عن بيجو في تلك السنة مرورا إلى غاية 1914م الذي استأنف فيه جميع القوانين الصادرة بشأن الغابة بعد الحرب العالمية 1.

الإشكالية:

تتمحور الإشكالية الاساسية لهذه الدراسة حول الابعاد الاستعمارية للسيطرة على المنظومة الغابية الجزائرية: فيما تمثلت السياسة الغابية في مجال الغابات خلال العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر؟

وتتفرع هذه الاشكالية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية منها:

1- ما هي أهم المراسيم الاستعمارية للقطاع الغابي للجزائر؟

2- ما هي الوسائط التي ساهمت وجعلت للسيطرة على المنظومة الغابية الجزائرية؟

3- ما هي المرامي والأبعاد من وراء السيطرة على الغابات الجزائرية؟

4- ما هي الانعكاسات والنتائج التي إنجرت على السياسة الاستعمارية؟

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذا العمل على المنهج التاريخي الوصفي بما يلائم طبيعة هذا البحث وصفا للأحداث والمحطات التي سادت عليها السياسة الاستعمارية في مجال الغابات.

كما اعتمدنا على المنهج الاحصائي في تحليل للجداول ومطابقتها ومقارنتها للمعطيات التاريخية في الميدان.

خطة البحث: بالإحاطة بهذا الموضوع في مختلف جوانبه، فقد عالجناه وفق خطة تتألف من مقدمة وثلاثة فصول رئيسية، وخاتمة تناولنا فيها كالآتي:

ففي الفصل الأول جاء تحت عنوان: "السياسة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر 1830م- 1843م" والتي رسخت بذلك تواجد الفرنسي بالجزائر والطمع بثرواته الطبيعية، فقمنا بتصنيفه إلى ثلاثة عناصر متتالية كالتالي:

ففي العنصر الأول تحدثنا فيه حول: "قوانين ومراسيم مصادرة الأملاك" والتي استهدفت فيها جملة ترسانة من القوانين والتشريعات الفرنسية على عاتق الجزائريين الهادفة إلى مصادرة الأراضي.

أما العنصر الثاني فتحدثنا فيه حول: "مصادرة أراضي الجزائريين" وذلك بعد سن القوانين التي خولت لهم الاستيلاء على الأراضي الجزائرية ومنحها للمعمرين.

أما العنصر الثالث تحدثنا فيه عن: "الغابات الجزائرية في اهتمام سلطة الاستيطان" وذلك بالتطرق حول طبيعة الغابات الجزائرية أو المنتوجات الغابية قبل الفترة الاستعمارية والتي كانت تعتبر مصدر رزق لدى الأرياف الجزائرية واهتمام سلطة الاستيطان من جهتها بهذا المصدر الذي يخدم مصالحها الاقتصادية.

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان: "الممارسات الاستيطانية بمصادرة الثروة الغابية بالعمالات الثلاث" وهذا يكمن في الأبعاد الاقتصادية منها المناخية التي اكتست بها العملات الثلاث لتنوع غاباتها ومنتوجاتها وهذا ما أعطى للسلطات الفرنسية بالنظر إليها.

فقمنا بتصنيف هذه العملات إلى ثلاثة عناصر اساسية ففي العنصر الأول تحدثنا فيه حول: "عمالة وهران" وذلك بتبين مجموعة من القرارات حول مسألة الغابات للعمالة مع إعطاء نماذج لذلك بما فيها غليزان وسيدي بلعباس.

والعنصر الثاني تحدثنا فيه حول: "عمالة الجزائر" وذلك مع ذكر أهم القوانين التي طبقتها فرنسا على الغابات بما فيها البليدة.

والعنصر الثالث تحدثنا فيه حول: "عمالة قسنطينة" وما ترتب عنها من قوانين كذلك حول مسألة الغابات بما فيها جيجل.

مع العلم أن هذه العمالات كانت قراراتها الفرنسية لا تختلف عن بعضها البعض.

والفصل الثالث والأخير جاء تحت عنوان: "انعكاسات وردود الفعل عن السياسة الاستعمارية الغابية" لخصنا فيه النتائج المترتبة بين طرفي الصراع حول مسألة الغابات وردود الفعل الناجم على المجتمع الجزائري المترتبة عن ذلك.

تلتها بذلك ثلاثة عناصر وهي:

العنصر الأول تحدثنا فيه حول: "انعكاسات السياسة الغابية على واقع اقتصاد الاهالي" والتي ساهمت في هذه السياسة الاستعمارية على الغابات بتدهور المجتمع الجزائري واستغلاله لأهم وأجود الأراضي الجزائرية.

أما العنصر الثاني تحدثنا حول: "انعكاسات السياسة الغابية على واقع اقتصاد الكولونيالي" فيها قدمت الغابات الجزائرية أرباحا هائلة زادت في الاقتصاد الفرنسي.

أما العنصر الثالث تناولنا ردود فعل المجتمع الجزائري على السياسة الاستعمارية الغابية تطرقنا فيه للمقاومات السلمية والمسلحة.

عرض لأهم المصادر والمراجع نذكر منها:

أ- المصادر:

من بين المصادر المعتمدة في هذا العمل:

كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة: وهو من بين أهم المصادر التاريخية لبداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، قدم فيه صاحبه كما معرفيا نظيرا للوثائق والنصوص المعتمدة التي وصل لها حمدان بن عثمان خوجة، إلى جانب المشاهدات والمعاينات والوقائع التي كان قريبا منها أو شاهدها.

فهذا المصدر الأصيل وإن كانت استفادتنا منه قليلة غير أنه يعتبر من أهم المصادر العربية التي وجب الرجوع إليها بذكر هذه الدراسات.

كما يعتبر الكتاب المقدم بعنوان الجزائر في عهد رياس البحر لوليام سبينسر من بين أهم المصادر التاريخية التي تؤرخ لمطلع القرن التاسع عشر وقدم فيه معاني تاريخية واحصائيات بيانية يستفيد منها الباحث في المجال الاقتصادي للجزائر ومنظومته الغابية كانت إفادتنا منه واضحة خاصة في الفصل الأول.

ب- المراجع:

الكتاب الموسوم بـ تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية بالجزائر 1830م- 1962م للباحث بن أشنهو عبد اللطيف وقد يكون أول دراسة باللغة العربية تناولت الاقتصاد الجزائري بالفترة الاستعمارية تنوع بين التحليل والتدقيق قال نظيره وصف فيها الباحث كما غزيرا من النصوص المصدرية وقدم فيها تحليلا عميقا للإحصائيات والبيانات الرسمية وأبدا مقاربة منهجية تعكس تحكمه في الجوانب الاقتصادية والمنظومة الغابية للجزائر استفدنا منه كثيرا في مختلف جوانب هذا العمل

قدم عدي الهواري دراسة هامة للاستعمار الفرنسي بالجزائر "سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830م- 1960م" دراسة مقاربة بروح ناقدة للوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر تخيل في إطار التحرير التاريخي للأنماط الاقتصادية التي انتهجتها فرنسا قصد تفكيك النظم الأهلية والغابية وربط التفكيك الذي عرفته السياسة الفرنسية المنتهجة وقدمه بنوع من فلسفة التاريخ الاقتصادي مستغلا أمهات النصوص والمصادر الغربية.

كما قدم شارل روبير أجيرون وهو من رواد المدرسة الفرنسية الاستعمارية أطروحته بعنوان "المسلمون الجزائريون وفرنسا" وقدمه بأسلوب منهجي يعكس طريقته في التحليل وتفسير الوقائع الاقتصادية مستفيدا من الكم الكبير من للوثائق الأرشيفية والتقارير العسكرية وتقارير محافظي الغابات وأعوانه، اعتمدنا فيه على محطات بارزة من هذا البحث، ورغم ذلك وجب الحذر من البيانات المقدمة كون أن روبير أجرون قطب من أقطاب السياسة الاستعمارية وقلما من أقلامها.

لعل من أهم الدراسة في هذا المجال مما قدمه الباحث عدة بن داهة في كتابه: "الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م- 1962م دراسة علمية وأكاديمية قيمة جدا استغل فيها صاحبها وثائق أرشيفية مختلفة وأبدى جانبا مهما من التحليل والتدقيق في النصوص ومطابقتها، علما أن هذه الدراسة بطبيعة المنهج المتبع كانت واسعة جدا ومست بذلك كل القطاعات الاقتصادية والزراعية والصناعية والخدمات وتعددت فيها الجوانب السياسية والحركة الوطنية وثورة الفاتح من نوفمبر، وبحكم المنهج المتبع ركزت على المناطق الغربية دون غيرها مما غيرت علينا الكثير من المعطيات والبيانات حول قطاع الغابات بالمناطق الوسطى والشرقية.

ج- الدراسات السابقة:

كما تعتبر الرسالة الموسومة بعنوان: "السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830م- 1930م لصالح حيمر من بين الرسائل الأكاديمية التي طلقت للمنظومة الاقتصادية بالجزائر واعتمد فيها صاحبها على منهجية دقيقة لتحليل الحقائق والنصوص وطرح فيها كما معرفيا يفيد الباحثين في المجال الاقتصادي

وخصص فيه فصلا من هذا العمل حول قطاع الغابات ومكانتها ضمن المنظومة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر غير أن طرحه هذا كان بعيدا نسبيا من المرحلة التي تناولناها فاختصت دراسته القطاع الاقتصادي زمن الجمهورية الفرنسية الثالثة مما غيب عن الكثير من الأحداث والاحصائيات.

صعوبات البحث:

1- صعوبة ضبط الخطة ضبطا دقيقا طوال مراحل الخطة.

2- صعوبة الوصول إلى الوثائق والنصوص المصدرية.

3- قلة الدراسات في المجال الاقتصادي الغابي كون أن جل الدراسات تختص بالحياة السياسية والعسكرية والثقافية بالجزائر

فصل تمهيدي: أنواع ملكيات أراضي الجزائر قبيل الاحتلال

تعد السياسة الغابية من مميزات السياسة الاقتصادية الأوروبية الفرنسية العامة المتبعة في الجزائر، وكان أساسها الأرض ومن جانب آخر لا يمكن الحديث السياسة الفلاحية دون دراسة موضوع الأرض، حيث اكتسبت أهمية كبيرة في العهد العثماني، كان لها تأثير على النشاط الاقتصادي وارتباطها بالمحاصيل الزراعية، ظلت طيلة الوجود العثماني مجتمعا ريفيا يعيش على استغلال الأرض، الذي يقتصر على النشاط الزراعي والرعوي التقليدي، وفي هذه الفترةتنوعت وتعددت المحاصيل الزراعية المعاشية نتيجة وفرة الأراضي الخصبة حيث تسود فيها الزراعات المعاشية وزراعة الأشجار المثمرة في المناطق الجبلية وتباين حرفتي الزراعة والرعي في المناطق التلية كما يتحول إلى رعوي في مناطق الجنوب وهي أنواع: أراضي الملك، البايلك، المخزن، العرش، أراضي صحراوية.

أنواع ملكيات أراضي الجزائر قبيل الاحتلال:

للأرض أهمية قصوى سواء من حيث علاقتها بالفرد أو على اعتبار أنها القاعدة الصلبة للنشاط الاقتصادي خصوصا الزراعة منه في الريف وقد تعدد هذه الأرض إلى عدة أصناف:

1) أراضي البايلك "الدولة": وهو أرض الملك وكان يتواجد في الاوراس والقبائل الصغرى، وواحات الصحراء، وقرب المدن، ويعلل بويان Pouyane بسبب تواجد أكثرها في المناطق البعيدة عن المدن، بعدم تمكن الأتراك العثمانيين من السيطرة عليها وبشراء القبائل لها من الباي بعقد مكتوب، وتؤكد لوحة المؤسسات الفرنسية أن أسرة ابن الفقون مثلا، اشترت أرض كثرة من الباي، بعقد مكتوب مكافأة لها على ما قدمته من مساعدة للأتراك[1].

[1] أحميدة عميراوي وآخرون، **أثار السياسة الاستعمارية والاستطانية في المجتمع الجزائري (1830م– 1954م)**، ط.خ وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص- ص 9،5.

ومهما يكن فأرض الملك تعد ملكية خاصة، وعادية وحق جماعيا، لمن ينتفع بها، وكانت تستغل بشكل فردي وقدرها وارني Warnier بحوالي أربعة ملايين ونصف مليون هكتار ولم يخضع أغلب هذا النوع من الأرض للسلطة العثمانية[1].

وينظر أوميرا في المجلة الإفريقية، أن هذه المؤسسة تملك أكبر عدد من العقارات الحضرية، فمن ضمن ثمانية آلاف عقار منها تعود إلى البايلك، وضخامة هذه الأملاك تعود إلى أملاك أخرى، تدخل فيها الأوقاف مثلا لأن الفرنسيين لا يفرقون بين أنواع الملكية، وتحصل أملاك البايلك عن طريق المصادرات المختلفة التي تقوم بها البايات والأغوات، مثل مصادرة أحمد باي لأراضي قبائل عبد النور للهضاب العليا الشرقية، ومن أراضي البايلكية نجد أرض العزلة والتي شكلها البايات عن طريق المصادرة من القبائل المتمردة واقتطاعها من أراضي الأعراس، ومثل هذه الأراضي «العزل»موجودة بكثرة في إقليم قسنطينة، من طرف قبائل إيجاز يسمى **الحكور**[2] وقد قدرت مساحة هذه الأراضي سنة 1830م حوالي 1.500.000هكتار[3].

2) أرض العرش: الأرض العشرية هي ما كان لواضع اليد عليها حق الانتفاع بها فقط للحكومة الإدارية، خاصة ضبط كيفية ذلك الانتفاع وتعيين شروطه طبقا لعرف البلد، ويعود التصرف فيها إلى سكان القبيلة، أو العرش، أو الدوار، الذين يقومون عادة باستغلالها جماعيا، لكل بيت أو أسرة نصيب منها حسب إمكانياته وحاجته مع ترك جزء من الأراضي للاستغلال الجماعيفي الرعي أو تركه بورا لتحدد خصوصيته، وفي حالة تغيب أحد الافراد أو اهماله لحضة من الأرض المشاعة، فإن أعيان الجماعة يتولون تسليم الأرض لمن يقوم بخدمتها، وعادة ما يتولى تتيح الدوار أو الدشرة أو العشيرة

---

[1] أحميدة عميراوي، **من الملتقيات التاريخية الجزائرية**، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007م، ص 42.

[2] **الحكور**: نوع من الأراضي يؤخذ العشر أو الجزء العاشر من الإنتاج ويدفع لصندوق الخزينة، للمزيد ينظر: حمدان بن خوجة وعثمان خوجة، **المرآة**، تق وتع: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005م، ص 105.

[3] رتيبة لخضاري، **السياسة الفرنسية الاقتصادية وأثرها في المجتمع الجزائري (1830م– 1914م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، منشورة، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة مسيلة، 2013م-2014م، ص- ص 16، 17.

تنفيذ ذلك، وبعض الأحيان عندها تكون القبيلة خاضعة للدولة، أو تصبح الأرض مراقبة من طرف الحكام، يتولى القائد أو تتيح معين من طرف السلطة نيابة عن الجماعة مهمة إقرار ما تعارف عليه أفراد القبيلة [1].

لا يحق للنساء استخلاف الرجال في الحصول على هذه الحقوق المتعلقة بهذا النوع من الأراضي.

– النزاعات حول أراضي العرش لا تحول إلى القاضي للنظر فيها، إنما هي من اختصاص وكيل البايلك، بمعنى أنها من صلاحيات الوكيل الذي تعينه الإدارة الاستعمارية في حل مثل هذه النزاعات.

– دفع ضريبة الانتفاع من هذه الأراضي تماثل ما يدفع من سكن ترابي[2].

وما يلاحظ أن هذا النوع من الملكيات تتغير تسميته حسب الأقاليم والمناطق، إذا كان يعرف ببلاد الجماعة بالمغرب الأقصى، بأراضي السبقية بالمغرب الجزائري، وبأراضي العرش بالوسط الشرقي الجزائري، أو أراضي قبائل العرب بالبلاد التونسية، وأغلب أراضي هذا النوع من الملكيات المشاعة، يوجد بالمناطق الممتنعة من السلطة المباشرة للحكام والمعرفة ببلاد السيبة أو الخلاء والتي تتميز بحصانتها الطبيعية، وقلة خصوبتها مثل مناطق وهران الداخلية وأطراف بايلك قسنطينة، ونظرا لهذه الأوضاع الخاصة التي كانت عليها الأرض المشاعة، من حيث كونها ملكية جماعية مشتركة بين جميع عائلات أو بيوت القبيلة، أو العرش لا تقبل القسمة، ولا تخضع لعمليات البيع والشراء والميراث، فإن هذا الصنف من الملكيات الذي يجمع بين حق الملكية الجماعية، والاستغلال الفردي، هو أقرب إلى الأرض المتروكة منه إلى أراضي الميري في بعض الولايات العثمانية بالمشرق، الشام مثلا، وهذا النع من الأراضي من اختصاصات الجماعة أو موظفي البايلك، وتصدر فيها عرفية محلية[3].

[1] باشا عمر حمدي، **نقل الملكية العقارية**، (ط.م)، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2004م، ص 58.

[2] بوعزة بوضرساية وآخرون، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، ط.خ، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، (د.ب.ن)، 2007م،ص ص 201، 202.

[3] باشا عمر حمدي، المرجع السابق، ص– ص 58، 59.

حددت مساحتها عام 1830م بحوالي خمسة ملايين هكتار أما كيفية استغلالها فتستخدم بطريقتين هما الطريقة الرعوية في آن واحد[1].

3) أراضي المخزن «العزل»: وهذا النوع من الملكية يسمى بشكل مميز في الشرق الجزائري بأرض العزل، سميت كذلك لعزلها عن أرض السلطان، قام أساسا على المصادرة مثلما هو الحال حين صار الحاج أحمد باي أولاد عبد النور وهو نوع يختلف عن النوعين السابقين لأنه كان يعد من الخيارات التي يملكها البايلك، ويمنحها لشخص أو مجموعة مقابل القيام بدورين هما فلاحة الأرض وفرض الأمن دون دفع الضرائب إلى زكاة والعشر التي هي ضريبة مفروضة على جميع المسلمين لأن المعروف عن النظام العثماني في الجزائر، أنه أحدثت سلطات بالريف والمدينة معا إذ أنه دعم تواجده بقبائل مخزنية بعد أن منح لها الأرض، والملاحظ أن ملكية المخزن بالشرق تختلف عما في الغرب الجزائري، حيث كانت في هذا القطاع الأخير تشبه ملكية العرش، إذ كان مستثمروها لا يبيعونهاولا يسمحون لغيرهم باستغلالها شأن الملكية الخاصة، وكان الكثير من هذه الملكية خاضة للمصادرة، وكانت تنتقل بالوراثة ابا عن جد بل كانت لبعض مالكيها عقد عقاري يلتزم أصحابها بأداء الخدمة لصالح السلطة العثمانية[2].

وهذه الأراضي لها عدة أنواع وهي:

أ– عزل الخماسة: تستغل هذه الأراضي من قبل الخماسين مع منحهم رسائل الإنتاج 5/1 على أن يدفع 5/4 من مردود الباي.

ب– عزل الجبري: أو الأراضي الجوابرية وتمثل الجزء الأكبر من أراضي البايلك.

ج– عزل الغريب: وهي الأرض التي تقطع لمن يقوم برعاية ماشية الباي مقابل دفع عشر المحصول.

[1] دليلة رحمون، **السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري (1830م– 1914م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، منشورة، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، 2012م– 2013م، ص 15.

[2] أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 46، 47.

د- عزل متاع الجبل: تقع هذه الأراضي في المناطق الجبلية التي يجد البايلك صعوبة كبيرة في فرض سيطرته عليها تمنح استغلالها لبعض العائلات القوية، مقابل المال مثل عائلة ابن فقون[1].

4) أراضي الملك: هي الأراضي التي يستغلها أصحابها بشكل مباشر، ولهم حق التصرف فيها بكل حرية سواء بيعها أو تأجيرها أو إهدائها أو تركها للوراثة، بالتالي فهي أراضي ملكية فردية، وهناك من تشبه أراضي الملك بالجزائر بالملكية الفردية في فرنسا لكن هذا النوع من الملكية، يختلف في الحقيقة عن النمط الأوربي، وذلك أن صاحب الملكية الفردية في أوروبا، يمكنه أن يبيع ملكيته بكل حرية، أما في الجزائر فإن الشخص الذي يؤث ملكية ما حق وإن كان لا يحضر عليها يبيعها فإنه يجد نفسه مقيدا ببعض القيود منها مثلا ضرورة حصوله على موافقة كل المشاركين في الميراث، فإنه لم يتوفر هذا الشرط فإن البائع سيجد نفسه محل إزدراء واحتكار من طرف أعضاء القبيلة، التي ينتمي إليها، أما من حيث التوزيع الجغرافي لأراضي الملك فيمكن تقسيمها إلى قسمين: ملكيات قريبة من المناطق العمرانية، وملكيات واقعة بالمناطق الجبلية وبعض السهول الداخلية بالنسبة للملكيات القريبة من المناطق العمراية والتي كانت تعلاف بالفحوص، فقد كانت تتألف في الغالب من البساتين المزروعة بالخضر والفواكه، بالإضافة إلى بعض المزارع المنتجة للحبوب، أما أراضي الملك الواقعة بالأقاليم الريفية فإنها تكثر بالمناطق الجبلية التي تخضع لسلطة الأتراك مثل منطقة القبائل الكبرى والأوراس والونشريس والظهرة وفي المرتفعات الجبلية بين تلمسان ومعسكر، أما في المناطق السهلية فتتركز أراضي الملك بالجهات حيث تقيم القبائل التي قبلت بالسلطة التركية، أو التيحصلت منها على اتفاقية تسمح لها بحماية ملكية مثل سهول معسكر، كما توجد أراضي الملك في كل واحات الصحراء[2].

[1] دليلة رحمون، المرجع السابق، ص- ص 14، 15

[2] صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830م- 1930م)**، رسالة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013م- 2014م، ص- ص 15، 16.

5) أراضي الوقف:

وهذه الأراضي التي حبست لإنفاق على الأعمال الخيرية أو المؤسسات الدينية أو يعود على أصحاب الوقف "وقف أعلى"، أو كل التصرف فيها لناظر الأوقاف ومساعديه من الوكلاء والشواتش، وقد انتشرت الأوقاف في أواخر العهد العثماني وتركزت الأراضي التابعة لها بالقرب من المدن الكبرى، وقد بلغ عدد الملكيات الزراعية الموقوفة بفحص مدينة الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي 1830م أكثر من 1600 ملكة ما بين بستان وحديقة وحقل ومزرعة، وهذا ما دفع بعض الكتاب إلى القول بأن الأوقاف كانت تشتمل على ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة للبايلك، بحيث أصبحت تشكل أحد أنماط الملكية الشائعة، ولا يماثلها من حيث الأهمية وسعة المساحة بجوار المدن سوى الملكيات الخاضعة أو أراضي البايلك، ونظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بالأراضي الموقوفة والمعاملات القانونية الخاضعة لها، فإنها لا تخضع لقوانين البيع ولا تتماشى وأحكام الوراثة ولا تفرض عليها أي ضريبة أو رسم ولم تكن تتعرض لأي مصادرة أو حجز من طرف الحكام[1].

وأنواع الوقف التي موجودة عند الاحتلال على فرعين، أوقاف خاصة وأوقاف عامة، فالأوقاف العامة فهي أوقاف بيت المال وأوقاف الطرقات، وأوقاف الأندلس، أوقاف مكة أوقاف سبل الخيرات.

أما الأوقاف الخاصة فهي: أوقاف الشيخ الثعالبي، أوقاف الجامع الكبير، لأوقاف مختلفة المساجد والزوايا.

والمقصود بالأوقاف العامة هي ذات طابع الجماعة والمداخيل المحددة والإشراف على مجموعة على الملحقات والتوابع ولكن في هذا التعريف يلاحظ[2] بعض القيودوالخصوصيات أيضا، فمثلا أوقاف

[1] ناصر الدين سعيدوني، **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني**، (د.ط)، دار البصائر، باب الزوار، الجزائر، 2013م، ص- ص 84، 85.

[2] أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830م- 1954م**، ج5، ط.خ، وزارة المجاهدين، عالم المعرفة، الجزائر، 2015م، ص- ص 152، 153.

الإشراف كانت خاصة بفئة معينة في المجتمع، وكذلك أوقاف الأندلس، فهي لا تتعدى إلى غيرهم كما أن أوقاف سبل الخيرات رغم عموميتها فهي خاصة بمباني المذهب الحنفي، وهكذا فالتعريف بالعمومية غير دقيق أحيانا وعلينا أن نتذكر ذلك لأننا سنواجه تحليلات قانونية حول هذه الأوقاف، ويقصد بالأوقاف الخاصة تلك التي تستعمل فقط لمسجد أو زاوية، وطان لكل مبنى من هذه المباني أوقافه خاصة به منصوصا عليها في الوقفية منذ إنشائها، ولكل بناية وكيل يسهر على المبنى وأوقافه، فيعيش منها ويصرف الفائض على نفسه أو على الفقراء والعلماء...إلخ، إذا نصت الوقفية على ذلك، فالوكيل هنا مقيد وعليه بالنصوص الوقفية وقد كان للمباني العمومية وكلاء، أو نظار يعينهم الداي في الزائر والباي في الأقاليم، وهم مسؤولون لديه وأهم محاسبون دوريون، تقدم إليهم السجلات والحسابات لمعرفة حالة المداخيل والمصاريف، واستعمال حقوق الوقف في مكانها المشروع[1].

6) أراضي صحراوية «الموات»: وهو يختلف عن الأنواع الأخرى في أسس أولها اعتماده على مياه الآبار والأنهار، حيث كان الماء ملكا خاصا ولمالكه الحق في بيعه أو وقفه خلاف قطاع الشمال الذي يعتمد على مياه الأمطار، الأساس الثاني يتمثل في أن هذه الأرض شاسعة إذ قدرها وارني بحوالي 26 مليون هكتار كان يفلح منها حوالي 3 ملايين هكتار فقط، وكان قسم منها يتصرف به الأفراد كأنه ملكية خاصة، ويحصر كثير من الباحثين أنواع الأراضي بالصحراء في ثلاث أصناف هي:

1- أرض الوحات وهي ملكية خاصة تسقى بمياه هي ملك خاص مثلها الشأن في واحة سيدي عقبة.

2- سمي بأرض الجلف أو البعل وتتواجد على ضفاف الأنهار.

3- هو أرض الخلا أو البارود ذات المساحات الشايعة[2].

[1] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص- ص 153، 154.

[2] أحميدي عميراوي، **من الملتقيات...**، المرجع السابق، ص 47.

يدخل في إطار هذا النوع من الأراضي تلك التي كانت غير صالحة للزراعة أو التي تركت بدون استغلال «بور» إلى جانب الأراضي الشوكية والغابات، وهي عادة بعيدة عن العمارة وخالية من السكان وهي مع عدم ملكيتها تعتبر نظريا في حيازة الدولة وبالتالي فإن كانت قريبة فإن إحياءها يتطلب إذن الحاكم، وفي هذا يقول الماوردي في فصل حياء الموات: "ومن أحيا مواتا ملكه بإذن الإمم تغير إذنه".

ولا تتحول الأرض الموات إلا ملكية خاصة أو مشاعة ولا يحق للدولة أن تضع يدها عليها إلا بإحيائها واستغلالها طبقا للحديث الشريف "من أحيا أرضا مواتا فهي له" ويكون الإحياء بتفجير ماء وبإخراجه وبناء وبغرس وبحرث وبتحريك أرض وبقطع شجر وبكسر حجرها وتسويقها، ورغم امكانية امتلاك أراضي الموات وسهولة الانتفاع بها حسب الأحكام الفقهية فإن الجزائريين لا يكونوا يقبلون على استثمارها لا سيما أثناء فترات الإضطراب التي ساعدت على تحويل مساحات شايعة من الملكيات الخاصة والمشاعة إلى أراضي الموات، انعدمت فيها الزراعة وأصبحت مراعي طبيعي وقد قدر الفرنسيون مساحة التل في الجزائر بحوالي 4.000.000 هكتار منها 9.000.00 صالحة للزراعة لم يكن مستغلا منها عشية الاحتلال الفرنسي إلى 5.000.00 هكتار والبقية أي 4.000.000 هكتار عبارة عن أراضي ميتة[1].

[1] عيسى يزير، **السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830م– 1914م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، منشورة، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008م-2009م، ص- ص 13، 14.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية الاستطانية في الجزائر 1830م – 1843م

تمهـــيد

المبحث الأول: قوانين ومراسيم مصادرة الأملاك

المبحث الثاني: مصادرة أراضي الجزائريين

المبحث الثالث: الغابات الجزائرية في اهتمام سلطة الاستطان

خلاصة

الفصل الأول: السياسة الاستطانية الفرنسية في الجزائر 1830م- 1843م:

إكتست الأرض أهمية كبيرة في العهد العثماني، لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي وارتباطا المباشر بالمحاصيل الزراعية، لذلك تميز نظام الملكية المطبقة في العهد العثماني بتكثيف الإجراءات والتقاليد المحلية مع مع الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية وهذا ما يصل إلى للدولة الاستحواذ على أغلبية الأراضي والتي شكلت فيه الملكية العقارية طيلة هذه الفترة من التاريخ العثماني في الجزائر أشكالا قسمت فيه الملكية إلى عدة أنواع.

في سنة 1830م شكلت فيه الملكية العقارية طابعا آخر سياسيا بالنسبة للاستعمار الفرنسي إذ نصت من جهتها إلى سن عدة قوانين مسلطة على عاتق الجزائريين هادفا إلى مصادرة الأراضي، على إثر ذلك استيقضت الإدارة الاستعمارية حول مسألة الغابات والتي لما لها أهمية بالغة بالنسبة لها بحكم أبعادها الاقتصادية والسياسية وارتباطها الشديد بالمصالح الاستعمارية والإستيطان خصوصا اتبعت بذلك الإستيلاء على أراضي الغابات وحرمان الجزائريين منها وذلك ضمن سن التشريعات الغابية السياسية منذ سنة 1833م.

المبحث الأول: قوانين ومراسيم مصادرة الأملاك:

1) قانون كلوزيل Clauzel 8سبتمبر 1830م:

قرار استهدف فيه حجز أملاك العثمانيين[1] المتظمنة أملاك الأتراك وأملاك البايلك، والأوقاف الإسلامية العامة «أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا وسبل الخيرات والأندلس، وبيت المال، والطرق والمياه الإنكشارية[2]»، فقد كانت هذه الأوقاف تقدم بدورها خدمات اجتماعية جمة، فأصبحت تصب في ميزانية الدولة الفرنسية، فقدر عدد هذه المؤسسات بمدينة الجزائر وحدها 176 مؤسسة، منها 13 مسجد وجامع و 109 مسجد صغير، وعدد من الزوايا، وخلقت عملية

[1] خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830م 1871م)**، (د.ط)، دحلب، الجزائر، 2013م، ص 20.
[2] بشير بلاح، **كرونولوجيا الجزائر من 1830م– 2000م**، ط1، دزاير أنفو، الجزائر، 2013م، ص 11.

الاستلاء عليها استياء لدى الجزائريين[1] وكونت فرنسا بذلك من أملاك العثمانيين دومين Doumaine وهي مصلحة أملاك الدولة[2].

2) مرسوم دي بورمون Debourmount 8 سبتمبر 1830م:

هو قرار اتخذه دي بورمون يرمي فيه إلى مصادرة أملاك العثمانيين المطرودين[3].

3) قرار كلوزيل 7 ديسمبر الصادر 1830م: هو قرار مكمل للقرار السابق ونص فيه كافة الأوقاف الإسلامية العامة التي شملت أوقافه مكة والمدينة والمساجد والزوايا، وسبل الخيرات وأوقاف الأندلس والطرق والمياه والإنكشارية إلا قطاع أملاك الدولة[4].

4) قرار 10 جوان 1831م بيرترين:

الخاصة فيه بأملاك الداي والبايات والاتراك الذين غادروا البلاد، وذلك بأمر من وزير الحربية في 27 ماي 1831م[5].

5) مرسوم 1832م: الخاص بمصادرة أراضي القبائل الثائرة[6].

6) 21 سبتمبر 1830م: على الرغم من الاتفاقية المبرمة يوم 5 جويلية 1830م والتي تنص على أنه «لن يتم المساس بحرية السكان من أي منطقة كانوا ولايدينهم ممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم»، على

---

[1] عبد الله مقلاتي، **تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا**، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ب.ن)، 2013م، ص 108.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 11.

[3] محمد عيساوي ونبيل شريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العشري (1830م– 1871م)**، (د.ط)، دار الشطايبي، الجزائر، 2015م، ص 45.

[4] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م– 1989م**، ج1، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 158.

[5] عدة بن داهة، **الإستطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830م– 1962م)**، ج1، ط.خ، وزارة المجاهدين، (د.ب.ن)، 2008م، ص 305.

[6] محمد السعيد قاصري، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830م– 1962م)**، (د.ط)، دار الإرشاد، الجزائر، 2013م، ص 20.

الرغم من ذلك فإن السلطات الفرنسية ضربت عرض الحائط الإلتزام الذي كان على شرفها، حيث أصدرت يوم 21 سبتمبر 1830م قرار يبرز عمليات احتجاز الأراضي، سواء كان الأمر متعلقا بأملاك الحيرس «تابع للمؤسسات الخيرية» أو بأملاك البايلك، أو بأملاك الخاصة، وذلك لغرض واضح يتمثل في إنشاء أراضي بتنصيب الإقطاعيين الأوائل[1].

7) قرار 01 مارس 1833م: يأمر الملاكين الجزائريين والقائمين على المؤسسات الدينية الإسلامية تسليم سندات لإدارة الدومين الفرنسية 3 آجال محددة نظرا لأهمية الأوقاف في مساعدة المؤسسات الدينية والثقافية بالجزائر، لذا قامت الإدارة الفرنسية بمصادرتها وتسليمها للمعمرين الأوربيين يقول بلانكي Blanqui في هذا الصدد "إن عدم جواز التصرف في الأملاك الموقوفة يشكل إحدى العوائق التي يمكن التغلب عليها امام الغصلاحات الكبرى التي حدها تقوم على تمويل الإقليم الذي أخضعته اسلحتنا إلى مستعمرة حقيقية" فقد أحصت الإدارة الفرنسية بمدينة الجزائر في السنوات الأولى من الاحتلال أكثر من 1500 ملكية فقط لأوقاف الحرمين الشريفين، مكة والمدينة المنورة[2].

8) مرسوم 22 جويلية 1834م:

أصدرت فيه فرنسا قرارها في 22 جويلية 1834م والذي نص فيه على اعتبار الجزائر[3] ممتلكات فرنسية في إفريقيا الشمالية[4] يديرها حاكم عام عسكري يمارس مهامه تحت وصاية وزارة الحرب، بصلاحيات واسعة يساعده في عمله معتمد مدني Intendant civil ونائب عام Procureur، ومدير ماليا Directeur financier، وعدد آخر من الضباط الساميين يتشكل منهم جميعا مجلس الإدراة

[1] محمود باشا محمد، **الإستيلاء على إيالة الجزائر أو (حادثة المروحة)**، تر: عزيز نعمان، ط2، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2005م، ص 100.

[2] عبد القادر سلاماني، **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة (1832م– 1847م)**، (د.ط)، دار قرطبة، الجزائر، 2002م، ص ص 277، 278.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 140.

[4] رابح لونيسي وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830م– 1989م)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010م، ص 77.

وقسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات وكل ولية إلى دوائر (Ayyoudiémeut) وبلديات (Communes)، لا يتجاوز عددها في البداية ثلثا، في بلديات الجزائر وعنابة وهران[1].

إن هذا القانون قد نص فيه على إلحاق الجزائر بفرنسا، وذلك بناءا على توصيات اللجنة الإفريقية، وقد كان هذا التاريخ بداية تحول هامة للسياسة الفرنسية في الجزائر من الوجهتين القانونية والتاريخية لأنه أرسى قواعد التنظيم السياسي والإداري لممتلكاتها في الجزائر، وهكذا هيأ هذا المرسوم لعملية اغتصاب الأراضي[2].

أما من ناحية الممارسات الواقعية فإن فرنسا كانت تؤكد إصدارها على الاحتفاظ بالجزائر في المرسوم الصادر في سنة 1834م وهذا المرسوم الذي اعتبر الجزائر امتدادا طبيعيا لفرنسا وبهذا الخصوص ظهرت العديد من التصريحات والآراء والتي من بينها:

تصريح شاتري: «إن أرض الجزائر تشكل جزءا لا يتجزأ من فرنسا الأم ومراقبة في باريس» في حين يصف لنا كريمو في تصريحه طبيعة نظام الحكم الذي يسوده في الجزائر في قوله: «في ظرف ثلاث أشنر قدمت إلى اللجنة 27 مرسوما وقد اقامت هذه المراسيم الحكم المدني عوضا عن الحكم العسكري، بإيجاد إجراءات حاسمة، وإن لم تغير في البداية مركز السلطة مرة واحدة، تم عن طريق التحويلات المتتابعة محققة هكذا تقريبا يوما بعد يوم الإندماج الذي طالما طالب به».

في حين يختم جول فيري رئيس النخبة المكلفة بالتحقيق حول الجزائر تقريره فيما يلي: «لابد منه الاعتراف بأن نظام الإندماج التشريعي هو في حالة تفتت وتداع في جميع النواحي...إن الجزائر قد بدأت تشعر بالعياء الكبير من جراء محاسن قوانينا المدنية وضمانة الإجراءات الإندماج ترجمته ضريبة ثقيلة تؤخذ لصالح الأعمال وموظفي الوزارات ورجال القانون»[3].

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 140.

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 305.

[3] محمد السعيد قاصري، المرجع السابق، ص- ص 331، 332.

9) قرار 27 سبتمبر 1836:

أعطى قرار 27 سبتمبر 1836م دفعة كبيرة لعملية الإستطان الرسمي وهذا بعدما كلفت الإدارة الفرنسية مواصفات بناء المستوطنات الاستطانية واستغلال الأرض مدة ثلاثة سنوات وعرض 70 شجرة لكل هكتار واستصلاح بالمستنقعات هذا من أجل الإستفادة من عقود الملكية وإمكانية تبديل أراضيهم، ويقوم هؤلاء المستوطنون بمساعدة السلطات الفرنسية بدفع فرنكين على الهكتار الواحد من أجل الإنجازات الأولية، لقد استغلت هذه الأراضي بوفاريك وبلغت عدد الأراضي 110 ألف هكتار[1].

10) مرسوم 31 أكتوبر 1838م: جاء هذا لتأييد سابقه حيث أطلق يد السلطة الاحتلالية للتصرف في الأوقاف[2].

11) القرار الشهير عام 1839م: جاء فيه الأمر بمصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندوا الامير عبد القادر عند استئنافه الجهاد في ذلك العام[3].

12) المنشور الملكي 21 أوت 1839م:

في هذا التاريخ حصل تعديل في مفهوم الملكية، إن قانون 839 قسم أملاك الدولة «الدومين» إلى ثلاث أصناف الدومين الوطني، الدومين الكولونيالي، أملاك المصادرة، وقد أدخل القانون أملاك الوقف في القسم الثاني، كما نص على التعويض للمستحفين في حالة العدم، أما ماعدا ذلك فقد استمر العمل ساريا بمقتضى قرار 7 ديسمبر 1830م إلى سنة 1848م[4].

---

[1] عبد القادر سلاماني، المرجع السابق، ص 259.

[2] نور الدين علوي وعبد القادر قادير، **السياسة الفرنسية في حجز ومصادرة الممتلكات في الجزائر (1830م– 1914م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، منشورة، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الوادي، بسكرة، 2017- 2018م، ص 16.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 158.

[4] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 167.

13) قرار 1840م: هو الذي صادر فيه أراضي الجزائريين الذين حملوا السلاح ضد فرنسا[1].

14) قرار 30 مارس 1841م: هو القرار الذي مس أراضي القبائل الموجودة على شعاع 24 كلم حول المستعمر.

15) مرسوم 4 جوان 1843م: يقضي بمصادرة جميع الأملاك المحبسة على المسجد الأعظم وهو قرار مصادرة لا غيار عليه[2].

16) قرار 23 مارس 1843:

في هذه السنة أصدر وزير الحربية قرار من ثمانية مواد جاء في المادة الأولى منه أن كل المصاريف الناتجة عن المؤسسات «الدينية والأوقاف» مهما كانت نوعها قد أصبحت ملحقة بالميزانية الاستعمارية «الكولونيالية» ونصت المادة الثانية على استمرار مصلحة أملاك الدولة في تسيير المؤسسات الدينية حسب القرارات السابقة وجاء في المادة الثالثة أن البيانات المنجزة، على المؤسسات الوقفية والتي توقت عن تبعيتها الدينية ستجمع فورا إلى تلك التي دخلت في المادة السابقة، يكون تسييرها طبقا لنفس الأحكام، أما البيانات التابعة لمؤسسات ما تزال مخصصة للديانة الإسلامية، فقد نصت المادة الرابعة على ضمها بالتدرج إلى مصلحة الدومين طبقا لقرارات خاصة كما ضمت أوقاف بيت المال إلى هذه المصلحة أيضا وفي نفس السنة جرى أيضا حادث آخر أدى إلى وضع مصلحة أملاك الدولة يدها على أوقاف الجامع الكبير بالعاصمة أيضا وقد كان هذا الجامع إلى ذلك الحين مستغلا بوكيله وأوقافه باعتباره مؤسسة خاصة في نظر القانون الحادث هو عصيان المفتي المالكي مصطفى الحبابطي أوامر الحاكم العام المارشال بيجو فما كان من الماريشال عزل المفتي من البلاد[3].

---

[1] يوسف حميطوش، **منابع السياسة والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس**، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2013م، ص 15.

[2] نور الدين علاوي وعبد القادر قادير، المرجع السابق، ص- ص، 18، 19.

[3] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص- ص 167، 168.

17) قرار 6 أكتوبر 1843م:

يقضي هذا القرار بضم وبصفة نهائية كل الاملاك الوقفية التابعة للمساجد وللزوايا والمرابطين والمؤسسات الدينية والأضرحة والمقابر التابعة لها لأملاك المستعمر وأنشأت مصلحة تسيرها ولم يمضي كثيرا من الوقت حتى قلصت مهام هذه المصلحة، فتناقضت رقعة نشاطه نظرا لمصادرة الكثير من الأملاك المحبسة من طرف السلطة الفرنسية حتى لم يبقى بها سنة 1844م إلى مكتبا وحيدا للمراقبة[1].

المبحث الثاني: مصادرة أراضي الجزائريين:

لقد استحوذت الإدارة الفرنسية في البند الخامس من معاهدة 5 جويلية 1830م وثيقة الاستسلام التي حررها قائد الحملة الفرنسية دي بورمون[2] ووقعها الداي حسين ما نص: حرية المعتقد بالدين الإسلامي، واحترام كل شيء يرمز إليه والمحافظة على أموال الأوقاف، وعدم التعرض إليها بسوء من طرف فرنسا، وبعد شهرين من تاريخ إبرام الإتفاقية أصدر دوبرمون يوم 8 سبتمبر 1830م مرسوم يقضي بمصادرة الأوقاف الإسلامية والإستلاء عليها[3].

وقد تضمن هذا المرسوم بنودا تنص على أن للسلطات العسكرية الفرنسية الحق في الاستحواذ على أملاك موظفي الإدارة التركية السابقة، وبعض الأعيان من الكراغلة والحضر، بالإضافة لبعض

[1] نور الدين علاوي وعبد القادر قادير، المرجع السابق، ص 19.

[2] **دي بورمون (1773م- 1846م)**: ولد سنة 1773م كان من جنرالات الإمبراطورية ثم انظم إلى لويس الثامن عشر، هو الذي وقع على وثيقة الاستسلام وأول من نكث العهد الذي عقده مع الجزائريين باسم الأمة الفرنسية، توفي سنة 1846م، ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق، تع، تح: محمد العربي الزبيري، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرعاية، الجزائر، 2009م، ص 64.

[3] موسى عاشور، **أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستلاء على الاوقاف**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830م- 1962م)، (ط.خ)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص- ص 75، 76.

الأوقاف التابعة لمؤسسة أوقاف الحرمين[1]، وهذا ما افسح الطريق لهجرة المتعهدين الأوربيين إلى الجزائر بعد إغرائهم بمختلف الوسائل[2].

وبعد ثلاث أشهر أصدر كلوزيل قرار آخر في 7 ديسمبر 1830م فبحكم هذا القرار ألحقت الأوقاف جميعا بأملاك الدولة الفرنسية والتي منحت بدورها التسيير لمصلحة أملاك الدولة Domaine[3] وقضى القرار ببقاء وكلائها وحملهم على الجميع، وتسليم مداخيلها إلى سيد جريدان لإدارة الأملاك الوقفية على مستوى مصلحة أملاك الدولة، والتزمت المادة الثالثة من هذا القرار، القائمين على الأملاك الوقفية بتقديم وضعية وحالة عقارات الأحباس التي يستغلونها بالكراء أو بغيره، وبيان قيمة تاريخ آخر دخل لها في ظرف ثلاث أيام من تاريخ صدورها[4].

وفي هذا الإطار صدر مرسوم 31 ديسمبر 1830م يخص الإستلاء على أملاك باي قسنطينة، وأضيفت إليها أراضي الأمير عبد القادر التي قدرت في أواخر القرن 19 قدرها بـ 176160 هكتار[5].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي**، مجلة الاصالة، مج 24، ع (89- 90)، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، الجزائر، 2011م، ص 101.

[2] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830م– 1954م)**، ط.خ، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 08.

[3] **أملاك الدومين Doumaine**: يعتقد بردون أن كلمة الدومين تحمل فكرة القوة التي يمارسها الإنسان على الأشياء الخاضعة لسلطته، لأن الكلمة مشتقة من كلمة دومينوس Dominus اللاتينية والتي تعني السيد أو المالك Dominiam التي تعني الممارسة أو التحكم وأثر السيطرة، ينظر: محمد الأمين بن يوسف، **ملكية الدومين وتطور الإستطان الفرنسي في الجزائر 1830م– 1870م**، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر فمن مشروع الملكية العقارية في الجزائر (1830م- 1962م)، منشورة، كلية العلوم الانسانية واحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013م- 2014م، ص 63.

[4] موسى العاشوري، المرجع السابق، ص 77.

[5] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830م– 1962م)**، تر: فوزية عباد قندوز، (د.ط)، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2010م، ص 16.

حدد مرسوم 22 جويلية 1834م الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا، لقد حدد الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية ولا سيما تلك المتعلقة بانتزاع الملكية والتي ستجعل من الاستطان يتدعم بالشرعية القانونية[1].

ولكن اي قانون؟ أو بالأحرى ما مفهوم القانون بالنسبة إلى فرنسا يقول ألكس طوكفيل[2] عن الملكية يسير نزع الملكية في الجزائر بسرعة متوحشة يصرح الحاكم العام بالمنفعة العامة، لتستولي الإدارة في طرف أربع وعشرين ساعة على البناية بلا تعويض مسبق[3] سمي بقانون الإلحاق، اعتبرت الجرائم قطعة من فرنسا شجع على الهجرة وطمأن المستوطنين على البقاء في الجزائر، وعين الجنرال الكزنت "ديرلون" Derloun حاكم عام على الجرائم ببناء على توصية اللجنة الإفريقية الذي أكد بدوره للكولون تأييد فرنسا المعنوي والمادي لهم.

وقد عمل كل من العقيد «دي لاموريسيار» Delamorècier العقيد بيدو Bedeau، على إنشاء مراكز استطانية كبرى تجمع الفلاحين الاوربيين في الجرائم ويعد المركز الإستطاني، هو رمز للحضور الأوربي والوجود الاستعماري في الجزائر، وإنشاء مركز إستطاني يتم بمقتضى قرار موقع من طرف الحاكم العام للجزائر.

فكر دي لاموريسيار أن يطبق مشروعه في إقليم وهران داخل المثلث المحصور بين وهران ومستغانم ومعسكر وذلك بتوطين خمسة آلاف عائلة فلاحية توزع على 22 بلدية فوق أراضي تقدر مساحتها ب 80.000 هكتار تسند فيها مهمة الإستطان إلى الرأسمالية يحتملون كل النفقات باستثناء

---

[1] الهواري عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830م– 1960م)**، تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، لبنان، 1983م، ص 61.

[2] **دوطوكفيل ألكس (1805م– 1859م)**: هو أحد كبار المفكرين الفرنسيين المحدثين، مؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي ورجل سياسة معروف، ولد سنة 1805 وتوفي سنة 1859م، اشتهر بكحابته الديمقراطية في أمريكا، والنظام القديم والثورة، ينظر: دوطوكفيل ألكس، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستطان**، تر: إبراهيم صحراوي، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م، ص 7.

[3] الهواري عدي، المرجع السابق، ص 89.

الطرقات، والحصون، والمرافق العمومية، ومن بين المهام الموكلة إليهم، إنتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين عن طريق المقايضة أو عن طريق شرائها منهم بأسعار زهيدة أو طردهم منها بطريقة لا تثير إحساسهم بالطرد[1].

خلال هذه الفترة (1835م- 1836م) عين كلوزيل حاكما على الجزائر نشط في تطبيق سياسة الاستطان الحر والرسمي، وصم على تحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوربيين، سيطروا على كل الاراضي والمباني والقرى والغابات الساحلية، بعد أن طردوا منها سكانها وأرغموا على النزوح والهجرة[2].

ففي سنة 10 أوت 1835م خاطب كلوزيل المعمرين بمناسبة تعيينه واليا عاما حيث صرح قائلا «ولكم أن تنشؤوا من المزارع ما تشاؤون، ولكم أن تتولوا عليها في المناطق التي تحتلها وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما تملك من قوة بالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد، وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي واستقر في أمريكا من بضعة قرون»[3].

أقيمت أو لمستوطنة في مدينة بوفاريك سنة 1836م، وزعت على القادمين إليها 563 قطعة أرضية مساحة الواحدة منها 4 هكتارات، في الأحواش المجاورة، إنتقلت الإدارة الاستعمارية إلى إجراء آخر لتحريك وتيرة التوسع الإستيطاني، وذلك من خلال بيع أراضي الدومين التي تكونت من أراضي البايلك والوقف والمصادرة، بهذا السلوك حصل بعض المهاجرين على أكثر من 4500 هكتار من خلال السنة[4].

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص 42، 43.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 8.

[3] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة، القبة، الجزائر، 2002م، ص 118.

[4] نور الدين بلغربي، **الإستطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830م– 1962م**، مجلة العصور، مج 18، ع 2، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، ديسمبر 2019م، ص 127.

وتدعمت هذه السياسة بمرسوم 1839م الآمر بمصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر عند استئناه الجهاد في ذلك العام[1]، ففي هذا التاريخ حصل تعديل في مفهوم الملكية حيث قسم أملاك الدولة "الدومين" الكولونيالي وأملاك المصادرة وقد أدخل القانون أملاك الوقف في القسم الثاني كما نص على التعريض للمستحقين في حالة الهدم، أما ماعدا ذلك فقد استمر العمل ساريا بمقتضى قرار 7 ديسمبر 1830م إلى سنة 1848م[2].

وفي يوم 14 ماي 1840م صرح بيجو أمام النواب «يجب أن يقيم المستوطنون في كل مكان توجد فيه المياه الصالحة والأراضي الخصبة دون الاستفسار عن أصحابها»، ومن هنا أخذ يشجع العسكريين الذين أنهو خدمتهم على الإستقرار في الجزائر، وأنشأ المستوطنات يستغلها، وكان أهم شيء نجح فيه الجنرال بيجو هو استخدام الجيش في بناء المستوطنات واستصلاح الأراضي وغرس الاشجار في انتظار وصول المستوطنين[3].

أما في سنة 1843م توالت المراسيم والقرارات والمناشير ونذكر منها:

- **مرسوم 4 جوان:** قضى بمصادرة جميع أملاك الحبسية على المسجد الأعظم.

- **قرار 23 مارس:** ألقى العمل بقرار 7 ديسمبر 1830م فغالط الحكم الفرنسيين الأهالي بذلك وتمكن بذلك حصر الأوقاف.

- **قرار 6 أكتوبر:** يضم وبصفة نهائية كل الاملاك الوقفية التابعة للمساجد والزوايا والمرابطين والمؤسسات الدينية والأضرحة والمقابر التابعة لها، لأملاك المستعمر Domaine Colonail[4].

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 158.
[2] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 167.
[3] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 118.
[4] موسى عاشوري، المرجع السابق، ص ص 79، 80.

المبحث الثالث: الغابات الجزائرية في اهتمام سلطة الإستيطان:

أولا: الموقع الجغرافي للجزائر:

تقع الجزائر في وسط وشمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 9° غرب غرينتش، 12 شرقا، ودائرة عرض 19° جنوبا و37° شمالا، يحدها من الشرق تونس على طول 965كلم، وليبيا بـ 982كلم، ومن الغرب المملكة المغربية بـ1559كلم، ومال بـ1376كلم، وموريتانيا 463كلم، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بطول 1.300كلم (ينظر الملحق رقم 1).

تعتبر الجزائر الدولة الثانية إفريقيا من حيث المساحة بـ 2.381.741 كلم بعد دولة السودان، فيبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900كلم، وأما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1.200كل على خط الساحل وبعرض 50 كلم، و 1800كلم على خط تندوف ومدينة غدامس الليبية[1].

فمن ناحية التضاريس والمناخ تنقسم فيها الجزائر من الشمال إلى الجنوب إقليمين طبيعين سيران بمجاذات البحر إحداهما يعرف باسم التل والآخر بمناطق الهضاب الداخلية التي يسودها مظهر الغستيس والقسم الأخير ينحصر بين سلسلتين متوازيتين من الجبال الإلتوائية تعرف الشمالية منها بأطلس التل والجنوبية بأطلس الصحراء، وكلاهما يتجه من الشرق إلى الغرب، أما الصحراء الكبرى فتمتد إلى الجنوب من أطلس الصحراء، ويخضع فيها الجزء الشمالي من الجزائر الذي يمتد من الساحل حتى أطلس الصحراء والتي تقدر مساحته بحوالي 200.000كلم إلى مؤشرات البحر المتوسط التي تضعف أثرها كلما اتجهنا نحو الصحراء ومن ثم يكون الشتاء في البلدان الواقعة على البحر المتوسط ماطرا وباردا نسبيا بينما يكون الصيف حارا وجافا نسبيا أيضا، وينتمي الجزء الجنوبي الصحراء إلى المناخ المداري القاري[2].

[1] محمد قطش الصاري، **أطلس الجزائر والعالم طبيعيا– بشريا– اقتصاديا– سياسيا**، (د.ط)، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، 2009م، ص 24.

[2] يسرى الجوهري، **جغرافية البحر المتوسط**، د.ط، منشورات المعارف، الاسكندرية، مصر، 1984، ص 277.

ثانيا: الغابات في الجزائر وأماكن توزيعها في العمالات:

تعرف الغابة في المعاجم بأنها مساحة شاسعة تكتقها الأشجار الكثيفة من كل جهة وتكون مرتعا لكل أنواع الحيوانات، وبالعودة للغابات الجزائرية[1] نجد أنها تمتد على مساحة ثلاثة ملايين هكتار، فهي لذلك لا تتجاوز الجزء الخامس من مجموعة مساحة بلاد التل والهضاب العليا بينما فرنسا مثلا تمتد غاباتها على مساحة 9 ملايين هكتار، أي ما يوازي سدس مساحتها تماما، فالجزائر لذلك فقيرة من جهة الغابات[2].

غير أن المصادر الفرنسية اختلفت في هذا الإطار حول مساحة الغابات في الجزائر، حيث نجد أن (لويس دي باديكور Louis de Badicour) حينما تحدث عن مساحة الغابات الجزائرية في كتابه "الاستعمار في الجزائر وعناصره" حدد مساحة الغابات الجزائرية بـ 1250757 هكتار، غير أن مفتشي مصلحة الغابات والمياه المختصة في تسيير الغابات في الجزائر والمدعو (هنري لوفيبفر Henri lefebrre) قدم لنا احصائيات هي أكثر دقة على المساحة الإجمالية للغابات الجزائرية، حيث قدر مساحتها بـ 3 ملايين هكتار قسمها إلى 3 أقسام أساسية وهي كالتالي:

- 2.5 مليون هكتار خاضعة للإدارة الاستعمارية مباشرة وهي مقسمة قسمين، فنجد حوالي 1725000 هكتار تسير من طرف مصلحة الغابات والمياه مباشرة و 745000 هكتار تخضع لسيطرة الجيش الفرنسي في الجزائر.

- 77000 هكتار عبارة عن ملكية لبلدية أو تشترك فيها مجموعة من البلديات.

- 450000 أو 500000 هكتار ملكية خاضعة مقدمة للمستثمرين.

[1] سراج عاطف وعبد الوهاب شلالي، "**الاستغلال الاستعماري للغابات الجزائرية وانعكاساته على سكان الأرياف**"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، مج 2، ع 9، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ديسمبر 2018م، ص 198.

[2] أحمد توفيق المدني، **هذه الجزائر**، (د.ط)، دار البصائر، حسين داي، الجزائر، 2009م، ص 230.

وتتوزع تغطية هذه الغابات بين حوالي 50% لمنطقة القبائل، و20% للحبوب أما 48% الباقية فتتوزع ما بين وسط وشرق الجزائر وتتألف الغابات الجزائرية من الآتي:

- الغابات الطبيعية بمساحة إجمالية تقدر بـ 1329400 هكتار.

- غابات تمت عملية إعادة تشجيرها بمساحة تقدر بـ 972800 هكتار

- المراعي 1844800هكتار.

- المروج والمناطق المعشوشة بمساحة تقدر بـ 2800 هكتار.

ونجد من الأنواع الرئيسية التي تتألف منها هذه الغابات هي:

- 50% تتكون من أشجار بلوط الفلين Chêre liege والبلوط الأخضر Chêre verte والبلوط الزين Chêre Zeer

ويتم التعرف على الغابات الجزائرية جزئيا من مصلحة الغابات، وكذلك من قبل الضباط مهندس المناجم، وفي كل يوم يمكن لمصلحة الغابات أن توسع دائرة التحقيقات التي تجريها[1].

أ- غابات عمالة قسنطينة: من أهم غاباتها نجد:

غابة أكفادو (11629 هكتار). – غابة بني ميمون (2943 هكتار). – غابة بني أفور (5918 هكتار) – غابة جبل الأندروم (2000 هكتار) –1 غابة جميلة (4043 هكتار) – غابة بني ملول (1376 هكتار) – غابة الأوراس (42660 هكتار) – غابة تبسة (3646 هكتار) – غابة أولاد معسكر (2580 هكتار)[2].

[1] سراج عاطف وعبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص_ ص 198، 199.

[2] عبد الحكيم رواحنة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870م- 1930م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، التخصص التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013م- 2014م، ص108.

جدول رقم (01): غابات عمالة قسنطينة:

الغابات	أكفادو	بني ميمون	بني أفور	جبل الأندوم	أولاد معسكر	جميلة	بني ملول	الأوراس	تبسة
مساحتها	11629	2943ه	5918	2600	2580	4043	1376	4266	3646

الوحدة: هكتار

ب- غابة عمالة الجزائر:

- غابة بني سليمان (1911 هكتار) – غابة أهل العيش (641 هكتار) – غابة واد مسلم (906 هكتار) – غابة سبقرة (12787 هكتار) – غابة بني منصور (6938 هكتار) – غابة الويش (1290 هكتار) – غابة تاكرزان (13135 هكتار) – غابة جبل بسراب (18605 هكتار).

جدول (02): غابات عمالة الجزائر

الغابات	بني سليمان	أهل العيش	واد مسلم	سبقرة	بني منصور	الويش	تاكرزان	جبل سراب
مساحتها	1911	641	906	12787	6938	1290	13135	18605

الوحدة: هكتار

ج- غابة عمالة وهران:

غابة توصيات (990 هكتار) – غابة فتونة (500 هكتار) – غابة أولاد ميمون (1540 هكتار)

الغابات	توصيات	فتونة	أولاد ميمون
مساحتها	990 هكتار	500 هكتار	1540 هكتار

الوحدة: هكتار[1] ينظر الملحق رقم 1.

[1] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 107.

ثالثا: الخصائص الطبيعية للغابات الجزائرية:

تعتبر الغابات الجزائرية أحد أهم الاقتصادية والتب تعتمد عليها جل دول العالم، وبالنظر للمساحة الشاسعة التي تتربع عليها الجزائر والتنوع المناخي فيها، فلغاباتها خصائص طبيعية تميزها على باقي الغابات في العالم، وقد عرف الاستعمار الفرنسي ذلك لذا سعى جاهدا لإبعاد الجزائر عنها بشتى الوسائل والطرق، وفيما يلي استعراض لبعض أهم الثروات الغابية التي تزخر بها الجزائر ونظرا للتغيرات المناخية التي شهدتها الجزائر من تلك الفترة إلى يومنا الحاضر والتي ربما تكون أثرت على طبيعة النباتات التي تتوفر عليه غابات الجزائر[1].

ومن بين المنتجات الغابية للجزائر نجد:

1- الحلفاء:

من أهم الأنواع النباتية السائدة بالجزائر، إذ تمتد بشكل اساسي في الهضاب العليا والتي توجد على شكل تجمعات نباتية متصلة توصف بأنها بحار الحلفاء، فخلال البحث حول مادة الحلفاء فإنه عادة ما نجد استخدام مصطلح "بحر الحلفاء Lamer de lálfa" في المصادر والمراجع الأجنبية، للدلالة على كثافة انتشار هذه الثروة النباتية في المناطق السهبية الداخلية في الجزائر ولا سيما بالعمالتين الغربية والوسطى[2].

إذ تنتشر الحلفاء على مساحة نحو 4 مليون هكتار، والتي لها أهمية مزدوجة في اقتصاد الوطن كمادة أولية في صناعة الورق وكمرعى طبيعيا للحيوان[3] إذ تصدر الجزائر سنويا أكثر من مليوني قنطار من الحلفاء[4].

[1] عاطف سراج وعبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 199.

[2] يسرى الجوهري، المرجع السابق، ص 116.

[3] الهادي محمد قطش، المرجع السابق، ص 26.

[4] الفضيل الورثلاني، **الجزائر الثائرة**، ط4، منقحة ومزيدة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009م، ص 22.

فعلى حسب المصادر الفرنسية فإن توزيع نبات الحلفاء في الجزائر قدرتها بمساحة حوالي 3975307 هكتار، منها 7777 هكتار موجودة ضمن المساحات الغابية التابعة لمصلحة المياه والغابات، وتنتشر الحلفاء في الهضاب العليا والسهوب، وتتمركز بكثرة في المناطق الوسطى والشرقية من الجزائر كما تصنف المساحات التي تنتشر فيها الحلفاء ضمن أملاك الإدارة الاستعمارية، أما تلك المساحات التي تكون قريبة من الغابات فهي تكون تابعة لمصلحة المياه والغابات مصنفة كملكيات جماعية للقبائل[1].

كما تستخدم الحلفاء لصناعة أدوات النسيج وذلك لإنتاج (الحصائر، السجادات، القفف، الأطباق، الحبال، المكنسات، الغرابل....وغيرها من الأدوات التي تصلح للشحن والتعبئة والفراش والشد والحزام)، وتزدهر حيث يكثر نبات الحلفاء كما ميزته جبال البيبان، وفي بعض جهات الهضاب العليا، ويسوق أصحابها مصنوعاتهم بالنقود وبالتبادل العيني مقابل الحبوب والخضر والفواكه والزيوت وغيرها[2].

كما تستغل القبائل العربية الكثيرة العدد بقطع هذه الحلفاء والإتيان بها بمراكز التصدير، فالمحصول السنوي الذي يبلغ 150 ألف طن، يسلم كله لشركة استعمارية واحدة، تكاد تستثمرها عائلة مستعمرة واحدة ويأخذ العرب مقابل عملهم الشاق ثمنا زهيدا جدا لا يكاد يذكر بينما تبيع الشركة هذا المحصول للبلاد الأجنبية وخاصة للمعامل الإنجليزية بأثمان باهضة تشتريها وتصنعها[3] بحوالي 75 ألف طن من الورق[4].

وكذا هو الحال بالنسبة لعمالة وهران التي هي أقل جبابلا وأكثرها حرارة وجفافا من مقاطعتي قسنطينة والجزائر، فهضابها العليا هي التي تنتج أكبر كمية من الحلفاء ويكاد هذا النبات يكون هو

[1] عاطف سراج وعبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 200.

[2] يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر من الملتقيات الوطنية والدولية**، طبعة منقحة ومزيدة، دار البصائر، حسين داي، الجزائر، 2009م، ص 407.

[3] أحمد توفيق المدني، **هذه الجزائر**، المرجع السابق، ص 101.

[4] المرجع نفسه، ص 478.

المورد الوحيد للاهالي بالهضاب العليا، حيث أنهم يقتلعونها بجذورها ويبيعونها لنواب الديار الإنجليزية فترسل لإنكلترا على الاكثر وهناك تصنع ورقا وترسل إلى مختلف بلاد العالم ومنها الجزائر[1].

2- الشيح:

وهو من النباتات التابعة لحسب (Artemirisia) وهي عبارة عن شجيرات مستديمة الخضرة عطرية إرتفاعها ما بين 30 إلى 150سم، كما أن فروعها متعددة تنتهي برؤوس زهرية خضراء مصفرة اللون أو بيضاء، أوراقها صغيرة الحجم وعادة ما يكون لونها أخضر أو رمادي مائل للبياض[2].

3- الفطر: هي عبارة عن كائنات حية تالوثية، تنتشر في الاوساط المختلفة في التربة، وتعتبر من الكائنات الدقيقة من الكلورفيل ولها جدار حلوي صعب[3].

4- العرعر الفنيقي (Cenevnier de lephenicie):

ينتشر العرعر الفنيقي في الجهات الجافة من جبال الجلفة وبوسعادة ويتحمل وحده طقس الجنوب الوهراني فنجده يرتفع مع الجبال إلى علو 2250 مترا.

5- صنوبر حلب (Pina Alép):

يوجد في الغابات الجزائرية وهو يعمر جهات شايعة من الغابات الجزائرية، وتجده في كل مكان من الساحل إلى حدود الصحراء، وهو شديد بصره وجلده واحتماله تغيرات الطقس الجسمية، فتراه ينمو ويزدهر حيث لا تستطيع شجرة أخرى نموا وازدهارا، وتجده في الأرض التي تلتقي أكثر من 300

[1] أحمد توفيق المدني، **هذه الجزائر**، المرجع السابق، ص 240.

[2] فاطمة الزهراء مساك وعبير سكري، **قطاع الغابات في الجزائر وسياسة الإدارة الاستعمارية تجاهه (1874م – 1930م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017م- 2018م، ص_ ص 16.

[3] المرجع نفسه، ص، 17.

ميليمتر من المطر ويرتفع مع الجبال إلى علو 1400 متر في الأطلس التلي و2200 في القسم الشمالي من الاطلس الصحراوي.

وتجد هذا الصنوبر منتشرا بكثرة في دواخل عمالة وهران في الونشريس وجبال البيبان والحضنة ونجده كذلك في الجلفة والأوراس.

6- أشجار القرو الاخضر (Le chêre vert):

هي في أغلب أشجار النواحي المرتفعة من الجبال، يبتدي ظهورها من الجبال على إرتفاع 400 متر وتستمر في الأطلس حتى إرتفاع 1700متر وفي الأوراس على إرتفاع 1900متر، فأشجار القرو البديعة تجاور في محدر الجبل الزيتون والزيتون والبهش وترتفع عن الجبل فتختلط بالأرز، ونجد هذا القرو الأخضر في جبال تلمسان والونشريس وديرا وبابور.

وهناك أنواع أخرى من القرو أهمها القرو الزياني (Chêre Zeer) وهي أبدع أشجار الغابات الجزائرية لا يوجد إلا في الجهات التي تتصل من المطر على معدل 800 ميليمتر فما فوق ويحب الجبال الباردة المرتفعة، حيث السحب المتراكمة والغيوم المتلبدة، وقد احتل كل دوحة طائر من الطيور مختلفة الألوان والأشكال وكذا القردة اتخذتها موطنا لها[1].

7- شجر الأرز:

ويطلق عليه المختصون في علم النبات شجر الأرز الأطلسي، وتتوزع غابات الأرز في الجزائر على مساحة 242000 هكتار من عمالة قسنطينة وهي غابات منتشرة في منطقة الهضاب العليا وفي المناطق التي يكون ارتفاعها ما بين 1300 أو 1900 متر فوق سطح البحر، فعلى سبيل المثال نجدها منتشرة على قمم جبال بوطالب سطيف، وجبال الأوراس.

[1] أحمد توفيق المدني، **هذه الجزائر**، المرجع السابق، ص_ ص 231، 232.

تقدم شجرة الأرز الأطلسي التي تنمو في الجزائر نوعية جيدة من الأخشاب مقارنة بنظرياتها التي في لبنان، كما تصل أعمار شجرة الارز الأطلسي إلى عدة قرون وذلك استنادا إلى ارتفاعها وبعض الخصائص الأخرى التي تحتويها[1] كتحمله الشتاء والثلوج والبرد مهما اشتدت قروصته، إلا أنه لا يتحمل الحرارة الشديدة، لذلك تراه يكاد يكون معدوما[2].

وهذا النوع من الأشجار تراه قويا جدا لدرجة أنه يحافظ على صلابته لسنين طويلة تبقى في حالة جيدة ظلت أخشابه بعد 90 سنة وكأنها قطعت هذه اللحظة[3].

8- بلوط الفلين:

هو أحد أهم أنواع الأشجار المنتشرة في شمال إفريقيا بشكل عام والجزائر بشكل خاص، حيث تعتبر عمالة قسنطينة البيئة المثالية لنمو هذا النوع من الأشجار، وتستند أشجار الفلين في الجزائر على مساحة قدرتها المصادر الفرنسية بحوالي 1600000 هكتار، تمتد هذه المساحة ما بين الشريط الساحلي وتمر من خلال أقبو، خراطة، السمندو، قالمة، سوق أهراس.

وحسب الإحصائيات الفرنسية نجد أن 281402 هكتار من غابات الفلين فقط مستغلة من طرف الإدارة الاستعمارية، من أصل المساحة الاجمالية له، ومن الملاحظ أن عمالة قسنطينة تحتوي وحدها على 231690 هكتار من المساحات المستغلة أي حوالي 83% من المساحة الإجمالية المستغلة من هذه الغابات[4].

إن الجبال الساحلية في قسنطينة تغطي لوحدها مساحات شاسعة من البلوط الفليني Chêre liege للتقشير وهي مساحة تساوي تشجير تونس والمغرب معا، و3/4 المساحة التي يستغلها أول

[1] عاطف سراج وعبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 200.

[2] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 232.

[3] موسى لمام، «**الغابات الجزائرية في منظور المشروع الاستعماري الفرنسي خلال القرن 19**»، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مج8، ع1، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، جوان 2017م، ص 264.

[4] المرجع نفسه، ص- ص 199، 200.

منتج في العالم ألا وهي دولة البرتغال والخرائط (ينظر الملاحق 2، 3، 4) التي تمثل نموذج من أنواع الغابات التي غطت مساحات واسعة في مختلف العمالات من أشجار بلوط الفلين الأكثر طلبا حيث تنافس عليه المستوطنون والشركات الاستغلالية الأوروبية كما تعطينا بعض التوضيح لما سعت إليه الإدارة الاستعمارية في مجال الغابات[1].

رابعا: أهمية الغابات للسكان المحلين الجزائريين:

شكلت الغابات الجزائرية قبل الفترة الاستعمارية وخلالها إحدى أهم مصاد العيش بالنسبة للجزائريين الذين كانوا يقطنون الجبال والبادية والهضاب العليا.

فقد استغلت الغابات لتلبية عدة حاجيات كانت التجمعات السكانية والقبائل الجزائرية في أمس الحاجة إليها: كالحطب المستعمل لأغراض التدفئة والطبخ والبناء، وثمل الاشجار، الأعشاب والفطريات والكستنائيات للتغذية.

بل كانت مساحة كثيرة داخل الغابات بجوارها تستغل للفلاحة الموسمية، أضف إلى ذلك أن الغابة كانت تشكل مراعي خصبة بالنسبة لمربي المواشي وملجأ لقطعان الأغنام والبقر والماعز والدواب خلال فترات البرد القارص والحر الشديد.

ولهذا احتلت الغابة مكانة أساسية في النشاط الاقتصادي والحياة المعيشية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر حتى أن الحاكم الفرنسي العام للجزائر جونا (Jonnant) في 1892م قال أن: "الغابة كانت تشكل في السابق نصف أو حتى الثلثين من حياة الأهالي"[2].

[1] موسى لمام، المرجع السابق، ص 260.

[2] بوعلام بلقاسمي، **مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م**، أعمال الملتقى، المرجع السابق، ص 27.

الحرف المنبثقة عن الغابة:

1- الرعي:

تعد تربية الحيوانات بأنواعها المختلفة كذلك أهمها: الضأن والماعز والأبقار والخيول والأصن والبغال والأحمرة والحمال وتزدهر تربية الضأن في المناطق الرعوية الإستبسية للهضاب والسهول العليا الداخلية، وفي بعض المناطق الساحلية، ويربى الماعز في المناطق الجبلية الوعرة التضاريس، وفي الهضاب العليا غير الخصبة لأنها تتحمل وعورة السطح، وقساوة المناخ، وفقر التربة، وكذلك الحال بالنسبة للأحمرة والبغال والأحصنة، أما الأبقار فتربى في المناطق الساحلية الداخلية والساحلية حيث يتوفر العلف والماء، وتبرى الخيول والأحصنة في الهضاب العليا، والسهول القريبة منها حيث يكثر سكان البدو فتزدهر حياة الفروسية، وتربى الجمال في الهضاب العليا والواحات الصحراوية حيث تعتبر سفينة الصحراء وقاطرتها لكونها تتحمل العطش، وتقوى على الحمل والشحن والتنقل.

وتستغل حيوانات الضأن والماعز والأبقار في اللحوم والشحوم والأصواف والجلود والحليب والأجبان، ويستغل البقر في الحرث كذلك، مثل الخيول والبغال والأحصنة والأحمرة والجمال التي تستغل أيضا في الحمل والشحن والركوب والتنقل والمواصلات والدرس.

ويمثل مردودها موردا هاما اساسيا لحياة السكان في المناطق الرعوية المهمة، خاصة الهضاب العليا، أين تمثل حرفة الرعي المصفة الاساسية لهم في حياتهم الاقتصادية والمعاشية[1].

يعتبر الرعي من الانشطة الاقتصادية الاساسية في الشرق الجزائري إضافة إلى الزراعة وتختلف أولويتها حسب طبيعة المناطق فهي تعتبر نشاطا رئيسيا، إذ خصص داخل بلاد الجزائر للرعي درجة أكبر من الفترة الموالية تحت حكم الفرنسيين، في مناطق الهشاب العليا والمناطق السهبية، بينما يعتبر نشاطا مكملا في المناطق الشمالية وتتجلى أهمية هذا النشاط الاقتصادي في عدد رؤوس المواشي فرغم وجود صعوبة في تقديم إحصائيات دقيقة لإعدادها بسبب كثرة الحروب الاستعمارية، ومصادرة الجيش

[1] يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر**...، المرجع السابق، ص 402.

الفرنسي لها[1]، عقابا للسكان على مقاومتهم له وأورد نوشي عدة إحصائيات جزئية لمناطق عديدة من الشرق الجزائري في سنوات محدودة بين (1830م و1870م) تثبت وجود عدة ملايين من مختلف الأنواع الخاصة بالهضاب والسهول العليا القسنطينية ما بين سور الغزلان غربا والحدود التونسية شرقا، وجبال البابور شمالا، والأوراس وأولاد نايل وجبال عمور جنوبا، ويشتغل بتربيتها عدد لا بأس به من السكان وتقوم عليها حتى بعض الصناعات التقليدية كالنسيج والجلود والادوات الجلدية والصباغة[2].

يقول إستوبلون (Estoublon) وليفيبور (Lefébune) في قانون "الجزائر المشروح": «يعيش ثلث السكان المحليين في الواقع، من حياة الرعي يوفر القطيع لا سيما الماعز، الحليب الذي يشكل الطعام الأساسي للعربي وعائلته، ويستخدم صوف الخروف لصنع الثياب والبرنس، كما يستعمل بعد مزجه بالوبر لتحسن الخيمة، مسكن البدو، هكذا نفهم أهمية الخراف، الماعز في حياة أبناء المنطقة»[3].

فمن بين التقارير الصحيفية التي كانت توضح حالة الرعي في الجزائر ذلك التقرير الذي جاء بقلم محمود بوزوزو وعنوانه "من وحي البرلمان الفرنسي"، طرح فيه المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فبالنسبة للوظيفة الاقتصادية تعرض "للمشكل الفلاحي خاصة وضعية الرعي" التي ازدادت سوءا وتدهور نتيجة الإهمال والقمع الاستعماري وسياسة التفقير التي اتبعتها فرنسا[4].

لقد أصبح الريف ضحية للسلب والنصب والاستغلال المستمر نتيجة القوانين المجحفة لتركيز الإستيطان ونظرا للفافة والفقر التي عانى منها الفلاحون لفترة طويلة إضطروا إلى بيع ما تبقى لديهم

---

[1] عز الدين بومزو، **الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري إرنست مرسيه نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، منشورة، تاريخ وحضارات البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منثوري، قسنطينة، 2007م، ص 18.

[2] يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر**...، المرجع السابق، ص 402، 403.

[3] الهواري عدي، المرجع السابق، ص 18.

[4] عبد الرحمان تنداري، **العمال الزراعيون والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران 1880م- 1954م**، أطروحة الدكتوراه في الطور الثالث، منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017م- 2018م، ص 184.

من الأراضي ونتيجة إهمال تربية الماشية وخاصة وأن الأراضي الرعوية في المناطق الهضابية والأشبية والهوامش الصحراوية، تعرضت للنهب، وتم مزاحمة الرعاة في مناطق إنتاج الحلفاء[1].

ولقائل القول أن الوظيفة الاساسية للغابات الجزائرية أنها مراعي للأغنام وهذا أمر صحيح وملموس من خلال الممارسات اليومية الراهنة ويؤكد الشعر القائل من الوثائق الأرشيفية، المتعلقة بالغابة، كما يذهب البعض إلى القول بأن الأهالي لا يهتمون بالغابة سوى من حيث أنها مساحات رعوية، فهم لا يهتمون بصيانتها ولا يترددون في قطع أغصان الاشجار الطرية لتقديمها علف لأغنامهم، ولقد دفع بهم تحقيق تلك الغابات إلى الأقدام على اضرام النيران في الغابة بفرض تحديد المداعي وتنقية المسالك التي تتخلل الاشجار، فكانت الحدائق تضرم دوريا، وعن قصد على غرار ما يفعل الافرقة بالحشائش السهبية العالية، وقد ترسب من ذلك هيمنة تدريجية لأنواع النباتية الليفية واتساع متزايد لمساحات الدغل، غير أن تفسر ذلك التمسك بالممارسات العريفة التي دابوا عليها هو فعاليتها في تحقيق متطلباتهم المعاشية.

2) الزراعة:

على الرغم من أن السلطات المحلية لم تكن تعتني عناية كبرى بالشؤون الزراعية فإن منتوجات الإيالة كانت تزيد عن حاجات السكان، بالإضافة إلى أنها كانت تحظى شهرة عالمية في ذلك الحين[2]، فكانت الغيالة أنذاك تنتج في معظم السنوات زيادة تكفي للتصدير، ففي النصف الاول من القرن

[1] شارل جوليان أندري، **تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبداية الاستعمار 1827م_ 1871م**، مج1، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008م، ص 184.

[2] محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792م و1830م**، ط3، دار الحكمة، الجزائر، 2015م، ص 59.

الثامن عشر كان صاحب معامل بريطاني مقيم في وهران يبعث كل سنة بين سبعة وثمانية ألاف من القمح من الميناء إلى انكلترا[1].

ويعتبر الشرق الجزائري من أكبر المناطق المنتجة للقمح الصلب الكثير الدقيق، كما أن الجزائر كانت تنتج أيضا إضافة إلى القمح الأرز الرفيع الذي كان يباع لأهالي بأثمان معقولة جدا، وتذكر المصادر أن ناحيتي مليانة ومعسكر تنتجان حوالي ستة ألاف كل سنة[2].

لذلك كانت الغابة باراضيها الواسعة مجالا للرعي بالنسبة للجزائريين فقط وإنما نشاط آخر أكثر حيوية يتعلق بمصادر العيش[3] وهي ممارستهم للزراعة الغابية، منها الفلاحة الموسمية وغرس اشجار الفاكهة وتخصيص مساحات لزراعة الخضر التي يحتاجون إليها غير أنهم كانوا يحتفظون بأكبر مساحات للحبوب التي شكلت أهم إنتاج فلاحي، والغذاء الاساسي في النظام الاستهلاكي المعيشي للمجتمع الجزائري.

أولا: الحد من تقدم المساحات الغابية (الديس) على حساب المساحات الزراعية والرعوية.

ثانيا: تحديد المراعي مع قدوم فصل الأمطار.

وكانت هذه التقنية تستعمل كل خمسة أو ستة سفات، خاصة في المناطق التي كانت تعاني نقصا في الأراضي الصالحة للرعي والفلاحة.

لم تكن ممارسات الفلاحين الجزائريين في تعاملهم مع الغابة تزعج الإدارة الاستعمارية قبل سنة 1830م بالنظر إلى اشتغالها بتوسيع النطاق الجغرافي للعملة العسكرية الاستعمارية في التل الجزائري، غير أنه مع انتشار الوجود الإستيطاني الأوروبي نحو الداخل، وخاصة في اتجاه المناطق الغابية في عهد

[1] وليم سبينسر، **الجزائر في عهد «رياس» البحر**، تع، تق: عبد القادر زبادية، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2006م، ص 144.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 59.

[3] شارل روبير أجرون، **الجزائريون مسلمون وفرنسا**، ج1، تر: الحاج ميعود وبلعرب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ص 50.

بيجو Bugeaud، تمت معها ضروريات الحملة العسكرية ومتطلبات تنفيذ سياسة إنشاء المراكز الإستطانية فوق كل الأراضي المحتلة.

وتحول إهتمام قادة الجيش الفرنسي أكثر فأكثر إلى هذه الثروة محاربة منهم إنتزاعها من أيدي الجزائريين بقصد تشجيرها لخدمة الأغراض العسكرية ومصالح الاوربيين من جهة، ومنعها من جهة التحول إلى معاقل للمقاومة الجزائرية ومنطلق هجماتها ضد الجيوش الغازية من جهة أخرى[1].

3) الدباغة وصناعة نسيج الصوف والجلود:

عرفت الحياة الاقتصادية الجزائرية مكانة لا بأس بها، وكانت تسد في أغلبيتها حاجيات السكان فلم تكن الصناعات متطورة بالمفهوم الحالي، فارتكزت على الصناعات اليدوية مثل صناعة النسيج والأحذية والدباغة والسروج...وغيرها من الصناعات الأخرى، وكانت جل النشاطات الاقتصادية متمركزة بالمدن الكبرى مثل الجزائر والمدية وهران وتلمسان وقسنطينة وعنابة...[2]

فقد استغل الجزائريون قشرة اشجار الفلين لصناعة مادة الدباغة التي كانت مقتصرة على قبائل محدودة ولا يلجأ الناس في تلك العمليات إلى قطع الاشجار وإنما تعريتها من القشرة وتترك واقفة[3]، ولم يكن الدباغون الأهالي طوال السنوات الماضية يستعملون سوى قشرة الصنوبر الحلبي[4] فمثلا نجد أن مدينة قسنطينة كان يوجد بها 33 مصنعا لدباغة الجلود[5].

فبالنسبة لصناعة نسيج الصوف والجلود، كانت المنتوجات الحيوانية سببا لذلك نتيجة لما تحتويه من الصوف والجلود، فيفضل وجود كميات وفرة من الصوف اشتهرت عنابة منذ مطلع القرن السادس عشر بحياكة الملابس والأقمشة، ونسيج الأعظمية والبرانس والمعاطف والزرابي، والبرادع ولعل هذه

[1] بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص- ص 28، 29.
[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 106.
[3] موسى لمام، المرجع السابق، ص 268.
[4] شارل روبير أجرون، المصدر السابق، ص 199.
[5] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 106.

الامية التي اكتسبتها صناعات النسيج بعنابة العثمانية، هي التي جعلت الحسن الوزاني يخص نسيجي عنابة بالذكر دون سائر الصناع الآخرين، كما أن توفر الجلود بأسواق المدينة سمح لبعض الصناع بإنتاج الادوات الجلدية المختلفة مثل: السروج والأحذية والحفاظات والأحزمة[1] ففي مدينة قسنطينة كان يوجد بها 176 معملا للأحذية، وفي تلمسان كان يوجد بها 500 مصنعا لصناعة النسيج والجلد وغيره من الصناعات الأخرى لديها...[2]

ومع هذه الصناعات المتعلقة بإنتاج الصوف والجلود إلا أن الأهمية الحقيقية لها تبين المادتين الأوليتين تكمن في كونها من المواد التي يكثر عليها الإقبال في مجال التجارة الخارجية فقد كان يصدر سنويا إلى البلاد الأوروبية من عنابة 550.000 قطعة من جلود الأبقارأ أما صوف إقليم عنابة وكانت تمتاز بجودة نوعيتها المعروفة عالميا بصوف قسنطينة وهذا ما زاد الإقبال عليها فقد كانت كمية الصوف المصدرة من ميناء عنابة سنويا وطيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر تتراوح ما بين 10.000 و12000 قنطار، وقد بلغت فترات الرخاء 16000 مع العلم بأن القنطار الواحد من فئة 130 رطلا كان يباع بـ16 قرشا[3].

فقد كانت الصناعة المحلية منظمة تنظيما دقيقا بحيث كان الحرفيون منخرطين في نقابات حسب التخصص، فتجد شارع الدباغين والحدادين والنجارين...قد لعبت فيه الهجرة الأندلسية بالجزائر دورا إيجابيا في تحريك النمو الاقتصادي، فقد جلبوا معهم العديد من الحرف المتطورة في ذلك الوقت سواء في الميدان العمراني الفلاحي أو الصناعي فأنشأوا مصانع للجلود والنسيج والخياطة والصوف والحرير

[1] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2000م، ص 113

[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 106.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص، 13، 14.

والزرابي والشاشية والقندورة والبرانس ذات جودة عالية وكذا مصانع للنجارة والحدادة والمجوهرات ...، التي كانت تكفي لسد حاجيات السكان والباقي كان يصدر لدول تونس والمغرب[1].

وبذلك تكون الغابة الملجأ الاساسي والحياة الضرورية للقبائل الرعوية والبدوية بسبب المناطق الصحراوية، والتل وغيرهم في صناعة الجلود ونسيج الصوف مثيرة لاهتمام في حين تزداد قيمة الغابة لهؤلاء ما تقدمه من فوائد جمة[2].

4- التداوي بالأعشاب:

تعتبر النباتات الطبية المتمثلة في الأشجار بأنواعها والأدغال والنباتات الربيعية والأعشاب موردا أساسيا لأنظمة الصحة التقليدية وكذلك بالنسبة للأدوية الصيدلية، فعلى سبيل المثال لا للحصر نجد حوالي 3500 نبتة طبية في مختلف مناطق الجزائر غير أنه هناك 100 نبتة فقط هي المستعملة بكثرة في الاوساط الشعبية المتشبعة بالنظام الصحي التقليدي، والتي تختص النساء في صناعة الأدوية العشبية.

إن زراعة النباتات الطبيعية ليس لها وجود في الجزائر وبعضها فقط مزروع لغرض الطابع الصناعي والتجاري رغم أن المناخ نقي جدا لزراعة جميع النباتات ويصف الكتاب العرب بأنهم يستخدمون بعض النباتات البرية الطبيعية خاصة العطرية منها مثل الورد والياسمين إنها غير مهملة وتجارتها أكثر حيوية في جانب صناعة العطور أكثر من التداوي بهذه النباتات العشبية من بينها حبة البركة سمعتها طيبة والحرمل فهو واسع الانتشار في الجزائر يستعمل ضد الروماتيزم والأمراض الجلدية.

إن الجزائر هو بلد الاختبار للنباتات فمن المستغرب أن تزرع فيه أنواع قليلة منها للصناعة أو الطب، إن الشغل الشاغل لفرنسا اليوم في الجزائر هو الاهتمام بهذه النباتات الموجودة بالغابات الجزائرية[3].

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 268.
[2] موسى لمام، المرجع السابق، ص 268.
[3] المرجع نفسه، ص- ص، 268، 269.

5- الصناعات الخشبية:

يستخدم الخشب لعدة أغراض في صناعة الأثاث وأغراض أخرى ومن بين صناعة الأدوات الخشبية نجد (المعالق، القصعات، المحارث، الصناديق، الخزائن...)، ومن أشهر الأشجار التي تستغل أخشابها في هذه الصناعات الخشبية البلوط والزان والعرعر والصنوبر والأرز...[1]

ويعتبر الخشب من أكبر فوائد هذه الثروة الغابية وهو كونه مادة أساسية في صناعة السفن حيث يذكر (شاو): «أن القسم الكبير من ألواح الأخشاب تستعمل في ورشات الجزائر تأتي من المنصورية Ma.So.Reah...»، وأيضا من نواحي جيجل حيث كانت عائلة حبيلس بني عواز، العائلة الأكثر أهمية في قبيلة بني فوغال مكلفة بحراسة ومراقبة الكراشتة أو الخشب الموجه للصناعة البحرية الجزائرية.

فقد كانت غابات بني فوغال تتمتع بجودة عالية لاحتوائها على شجر السنديات والبلوط الذي يعطي خشبا ذا جودة عالمية، وهيكلا وبنية أكثر كثافة وتحملا، كما كانت بجاية بها غابات كثيفة.

كذلك كانت الكراشتة التي تمون الورشات التابعة للبحرية بالمواد الأولية إلى سلطة آل المقراني.

وكانت الصناعات الخشبية هي أحد العناصر الاقتصادية التي ساهمت في عظمة سنين المقراني[2].

وكانت الفائدة الوحيدة للبايلك من كل هذا تشغيل الورشات البحرية اللازمة والأساسية لأنشطة "القرصنة" وكانت هذه الأوطان توفر المادة الأولية لذلك النشاط، ونشير في هذا الصدد إلى وجود وثيقة تحدد المبيعات الموجهة للمقر العام للبحرية حيث كانت هناك طلبية قام بها وكيل الحرج نشير إلى 10 صندان (1 صصندان = 10 حمولات من الخشب)، وحصل على إثرها المقراني مباشرة على المال من نقيب المهنة لأتراك جيجل مصروفة من قبل أميرال البحرية[3].

[1] يحي بوعزيزي، **مع تاريخ الجزائر**...، المرجع السابق، ص 404.
[2] عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص 68.
[3] المرجع نفسه، ص 69.

كما تميزت منطقة عنابة بوفرة الأخشاب التي تعتبر من الموارد المصدرة وهي مجملها تجلب من المناطق الغابية المحيطة بها مثل غابات: إيدوغ وبني صالح والفالة وسيبوز، وقد امتازت أخشاب هذه المناطق بجودة أنواعها وملائمتها لأعمال البناء وصنع السفن الشراعية[1].

وعلى إثر ذلك فإن الثروة الخشبية في عمالة قسنطينة لا يمكن أن تفارق بالعملات الأخرى في البلاد وذلك نظرا لشساعة مساحات الغابات وتنوعها للخشب[2].

توفر الغابة وظائف واستعمالات متعدة يبرع فيها مشتغليها ويستفيد منها سكان الجبال وتدعم حياتهم حتى قبائل السهول المرتفعة والبدو يستخدمون لحاء اشجار الفلين لصنع خلايا النحل لتدعيم تجارة العسل.

إن المجالات التي يشتغل من خلالها السكان الجزائريين غاباتهم مجالات لا تعد ولا تحصى فيها بطرق مباشرة أو غير مباشرة منها التي تتعلق بالخشب مباشرة وأنواع الاشجار الغابية الأخرى كالديس والدوم مثلا حيث ترتبط نشاطات ما يعرف في مجملها بالصناعة النباتية، كما تحتوي الغابة على أهم العيون الطبيعية وعلى جوانبها في الجبال، وأفضل أنواع التربة الطينية ومنها تنشأ الصناعة الفخارية[3].

رابعا: قطاع الغابات الجزائرية هدف استراتيجي في ظل المشروع الاستعماري:

مس عماية التوسيع الاستطاني اخصب الاراضي الجزائرية، والتي دعمتها الادارة الاستعمارية بفضل ترسانة من القوانين العقارية والتي سنتطرق اليها فيما بعد لا تكفي وحدها لتوضيح سياسة تجريد الفلاحيين من اراضيهم وما ترتب عن ذلك من نتائج، ذلك لان هذه السياسة قد ارتبطت في بعض جهات الوطن بشكل مباشر بنظام الغابات، ذلك لان هذا النظام قد ترك بدوره نتائج وخيمة على حياة المجتمع الريفي في الجزائر ومدى اهمية الغابات لسكان الارياف الجزائرية والتي كانت تعتبر

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 514.
[2] موسى لمام، المرجع السابق، ص 260.
[3] المرجع نفسه، ص- ص 270-272.

مصدر رزق للكثير من الجزائريين من سكان الجبال والهضاب العليا والبادية والتي سبق وان تطرقنا اليها من جهتها ادركت الادارة الاستعمارية هذه الاهمية الاقتصادية والاجتماعية في حياة المجتمع الجزائري

فقد كانت السياسة الاستعمارية في مجال الغابات خلال النصف الثاني من القرن 19 قد احتلت مسالة الغابات مكانة هامة ضمن السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر ويرجع ذلك الى رغبة السلطات الاستعمارية في احكام سيطرتها على هذه الثورة الهامة ويبدو ذلك من خلال تلك الترسانة من القوانين والاجراءات التي كانت تهدف في تقديرنا الى تحقيق حملة من الاهداف منها:

- إفقار سكان المناطق الجبلية وارغامهم على الابتعاد عن الغابات، وبالتالي تجفيف منابع المقاومة الجزائرية، خاصة وأن اغلب الانتفاضات الشعبية خلال القرن التاسع عشر قد انطلقت شرارتها من المناطق الجبلية والغابية.

- توفير المزيد من الاراضي، بما يسمح بتلبية متطلبات الاستيطان الاوروبي في الجزائر.

- اتخاذ حرائق الغابات كذريعة لاضطهاد الجزائريين، من خلال اجراءات التغريم ومصادرة الاراضي، والسجن والإبعاد، وفرض اغمال السخرة وغيرها.

- وضع الثورة الغابية في خدمة المصالح الاستعمارية الفرنسية[1].

بدأت الإدارة الاستعمارية في تطبيق القانون الغابي الفرنسي (code Forestier Français الصادرة سنة 1827م على الغابات الجزائرية منذ سنة 1836م وبداية من سنة 1838م أنشأت في فرنسا مصلحة الغابات (service Forestier)، وهذا قصد وضع خريطة للغابات الجزائرية وتحديد مساحتها الاجمالية ومن هنا انطلقت عمليات اغتصاب أملاك الجزائريين واضطهادهم[2].

[1] صالح حمير، المرجع السابق، ص- ص، 198، 199.
[2] المرجع نفسه، ص 199.

المناشير والمراسيم

من اهم المناشير والمراسيم الادارة الاستعمارية منذ السنوات الاولى وحتى في الرحلة التي سميت بمرحلة التردد خلال سنة 1830م-1846م مايلي:

1- منشور 2افريل 1833م: انضمت مادته الاولى بمنبع قلع او قطع شجرة غابية مهما كان نوعها الا بعد الحصول على تسريح خاص من الادارة المحلية، ولم يعلن هذا المنشور إلى في 18 مارس 1871م ويبدو واضحا ان هدف هذا النشور هو تعقيد عمل الفلاح الجزائري ووضع الادارة الاستعمارية يدها على الغابات واراضيها التي هي مسرحا للجيوش العسكرية الذين دمرو المساحات المشجرة بشهادات عسكرية.

2- منشور 18 جويلية 1838م: نص على منع حدث أو استغلال ولو جزئيا أرض غابية تزيد مساحتها عن هكتارين كما منع هذا المنشور حرق الاراضي الزراعية قبل الحرث رغم أن هذه الطريقة التقليدية كانت سائدة في مجتمعات العالم.

يعتبر هذا القرار الوثيقة القانونية الوحيدة الصادرة في هذا الشأن منذ بداية الاحتلال والتي تتضمن عقوبة تتراوح ما بين 50 إلى 100 فرنك على العادة المتمثلة في تسميد الأرض انطلاقا من حرق الأعشاب، وجاء لمشروع قانونجزائي جزائري ليقترح رفع العقوبة إلى الحسب لمدة تتراوح من 6 أيام إلى 6 أشهر في فترة الهدوء النسبي نتيجة توقيع معاهدة التافنة في ماي سنة 1837م استغلها الأمير عبد القادر في إعداد قواته وبناء أسس لدولته في حين استغلتها الإدارة الفرنسية في وضع نظام إداري غير مباشر يعتمد على ضباط المكاتب العربية إلى جانب النظام الإداري في المدن[1].

فقد ارتبطت بداية التشريعات الغابية الأولى بعاملين أساسيين أحدهما تمثل في الهدوء النسبي الذي عرفته الإدارة الاستعمارية نتيجة توقيع معاهدة التافنة، أما الثاني فهو بسقوط قسنطينة واحتلالها وهذا

[1] موسى لمام، **التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات وأثرها على السكان المحليين الجزائريين (1833م- 1903م)**، مجلة القرطاس، ع5، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 6 جوان 2017م، ص 239.

الأمر هو الذي سوف يفتح شهية فرنسا بهدف التوسع على حساب أكبر أراضي الغابات في البلاد بذلك 6 شتوان يوما في سن المراسيم والقوانين الخاصة بالغابات[1].

3- قرار 1843م: لقد اثارت عملية تحديد المساحات الغابية مكل خطير حيث وجد الفلاحون الجزائريون أنفسهم في مواجهة إدارة استعمارية عنيدة لاتخاذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الجزائري وحاجاته الاساسية من هذه الثروة الطبيعية.

بمجيئ بيجو حاكما عاما على الجزائر، أواخر سنة 1840م، وتخلي الإدارة الاستعمارية عن سياسة الاحتلال المحدود واتجاهها نحو التوسع في المناطق الداخلية ودعم سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر، اتجهت مسألة الغابات نحو التعقيد، ففي سنة 1843م[2] كان أول قرار تتخذه سلطات الاحتلال في مجال الغابات صدر عن بيجو[3]، يتضمن فيها أوامر للغابات الجزائرية بعدم اشعال النيران في أطراف الغابات حتى ولو كان ذلك لتوفير أراضي للزراعة أو للرعي أو توفير فحم الحطب للوقود، وقد حمل هذا القرار القبائل القاطنة بجوار الغابات مسؤولية حمايتها من الحرائق وممارسات الفلاحين، وتقديم المتسببين فيها الى السلطات العسكرية.

كما أن بيجو اعتبر أن نشوب الحرائق في الغابات عملا حربيا معاديا للجيش الفرنسي، تنتج عنه تبعات قضائية ومالية من قبل مجلس الحرب (Comsei de guerre) التي أنشأتها السلطة العسكرية لمعاقبة الجزائريين.

[1] موسى لمام، المرجع السابق، ص- ص 239، 240.

[2] صالح حيمر، المرجع السابق، ص- ص 199، 200.

[3] **بيجو**: هو توماس روبار بيجو دولابيكوري Tomas Picounerie ولد في شهر أكتوبر 1784م بمدينة ليموج Limoges ينحدر من أسرة ذات أصول إيرلندية، درس التاريخ والجغرافيا وحفظ كثير من الشعر، التحق بالتكوين العسكري وانظم إلى صفوف الحرس الإمبراطوري، ينظر: نصر الدين بن داود، **مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الإستيطانية العقار في الجزائر**، المرجع السابق، ص 56.

استغلت قضية إستعمال الفلاحين الجزائريين لأسلوب حرق أطراف الغابات لما سبق ذكره كسلاح قانوني و قمعي من طرف الإدارة الاستعمارية لضرب المجتمع الجزائري في مصدر من أهم مصادر عيشه وثروته[1] .

شكلت السياسة الاستعمارية التي أعقبت الاحتلال الفرنسي للجزائر ومسألة اغتصاب الأراضي الفلاحية الشغل الشاغل لدى السلطات الفرنسية، فان المستعمر الفرنسي منذ الوهلة الأولى كان مستقبله في الجزائر مرتبط بالاستيطان وأن لا استيطان بدون الارتباط بالأرض، وبهذا تكون القوانين والمراسيم بمصادرة الأراضي من الحقبة التاريخية 1830- 1843 م قد رسخت مبادئ حول مصادرة الأراضي الجزائرية بما فيها الغابات.

[1] بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص- ص 29، 30.

الفصل الثاني: الممارسات الاستطانية لمصادرة الثورة الغابية بالعملات الثلاثة

تمهـــيد

المبحث الأول: عمالة وهران

المبحث الثاني: عمالة الجزائر

المبحث الثالث: عمالة قسنطينة

خلاصة

الفصل الثاني: الممارسات الاستيطانية لمصادرة الثورة الغابية بالعملات الثلاثة:

خلال الفترة الاستعمارية شكل تاريخ الغابات الجزائرية واحد من أكثر الفصول المثيرة للمجتمع الجزائري وهذا بفضل دورها الذي لعبته في حياة سكان الأرياف الجزائرية قبل الاستعمار اذ انها كانت تعتبر مصدر رزق للأهالي فكانت تفي بثلثي ضروريات معاش الأهالي، فكان نشاط المجتمع الجزائري يعتمد فيها على العموم بنشاطين أساسيين هما زراعة الحبوب وتربية الماشية.

من جهتها أوجدت السلطات الفرنسية قانوا تنظيميا خاص بالأهالي الجزائريين عرف بقانون الغابات LA LOI FORESTIERE الصادر في سنة 1827 بحجة حماية الغابات لاسيما في العمالات الثلاث قسنطينة الجزائر وهران وذلك بحكم ابعادهم اقتصاديا التي شكلت فيها أجود أراضي المساحات الغابية وتكيفها مع المناخ السائد لها، وأقل مايقال عن هذا القانون رغم معرفة السلطات الفرنسية بأهمية الغابات في الحياة اليومية لدى الأهالي، خاصة عندما جردوا من أراضيهم الخصبة مما جعلهم يفرون، الأراضي الصحراوية وكل أطراف الغابات، لذلك قررت السلطات الفرنسية تطبيق قانون الغابات السائد على الجزائريين واتبع هذا القانون مجموعة من النصوص والمراسيم والقرارات والقوانين لا تختلف بعضها عن بعض فيما يتعلق بتشديد العقوبات لاسيما الحرائق، التي عرفتها الغابات الجزائرية في تلك الحقبة التاريخية فتحميل الجزائريين مسؤوليتها سببا كافيا وراء اطلاق يد مصلحة المياه والغابات الفرنسية وهي الجهة المكلفة بالإشراف على الغابات وصيانتها في ملاحقة الأهالي و التعرض لأشد العقوبات.

المبحث الأول: عمالة وهران:

أولا: التشريعات العقارية في القطاع الوهراني:

فقد عرفت عمليات التطبيق بالقطاع الوهراني مست عملية التوسع الاستطاني أخصب الأراضي الجزائرية والتي دعمتها الإدارة الاستعمارية بفضل ترسانة من القوانين العقارية، لا تكفي وحدها لتوضيح سياسة تجريد الفلاحين من أراضيهم وما تربت عن ذلك من نتائج، ذلك لأن هذه السياسة

قد ارتبطت في بعض جهات الوطن بشكل مباشر بنظام الغابات، ذلك أن هذا النظام قد ترك بدوره نتائج وخيمة على حياة المجتمع الريفي في الجزائر، ومن هذا المنطق بات من الضروري إلقاء نظرة على النظام الغابي في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر باعتباره جزء من السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر[1] مثلت باقي العملات نفس الإجراءات والمشاكل، وتدخل القضاء في علاج بعض المنازعات، ذلك ما سنتعرف عليه من خلال بعض نماذج التطبيق للقوانين العقارية الأساسية منذ 1863م، عند صدور أول قرار مشيخي لتنظيم الملكية العقارية في الجزائر وصولا إلى فرنسة شاملة للعقار الجزائري كما سنتطرق إلى تحليل جداول من المعاملات العقارية مختلف الأطراف وأهداف الإدارة الاستعمارية الكبرى التي كانت تسعى ورائها من أجل تثبيت أقدام المستوطنين فوق أراضي الجزائريين[2].

أ- نماذج من التطبيقات:

أ-1- قانون سيناتوس كونسولت 1863م:

لا يمكن فهم مبادئ السياسة الاستطانية الفرنسية في عهد النظام العسكري في الجزائر دون التطرق باسهام إلى المرسوم المشيخي السيناتوس كاسنيولت الذي أصدره (نابليون الثالث) في 23 أفريل 1863م، حيث ارتبط بإجراءات المصادرة، إن القانون كان بداية لترسيخ وإرساء التشريعات القانونية الفرنسية العقارية، الصادفة إلى تحويل طابع الملكية الجماعيةالجزائرية إلى الملكية الفردية ومن ثم فرنستها.

[1] صالح حيمر، المرجع السابق، ص 198.

[2] محمد بلبل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1818م- 1914م**، (د.ط)، وزارة النظافة، الجزائر، ص- ص 152، 153.

وهذا الأمر لا يمكن أن تم دون ضرب أساس البنية الاجتماعية والتقليدية[1] للمجتمع الجزائري، والمتمثلة في القبيلة، ومنه القضاء على التضامن والروح الجماعية والتماسك التي بنتها القبيلة، وبضرب القبيلة يضار ذلك البناء الاجتماعي المتراص[2].

عند الرجوع لمواد القانون نجدها تذكر اشغال عمليات تحديد أراضي القبائل والقيام بحملة إعلامية واسعة تنشر تلك المواد والمرسوم المنظم للتطبيق بشكل مكثف، وتم وضع مناشير خاصة بالمناطق التي تمت فيها تطبيق العمليات الأولى للسناتوس كونسلت في جميع عملات الجزائر، بما فيها عمالة وهران وتاريخ تنفيذ القانون.

وعند عودتنا لبعض المعطيات الواردة في عرض الوضعية ف الجزائر في عهد الحاكم لوتد Luttaud، نستخلص منها بعض عمليات التحديد والتقسيم الخاص بالسناتوس كونسلت 22 أفريل 1863م والغرض من هذه العمليات هي تحديد وتوضيح الطابع الخاص أو الجماعي للملكية الأهلية، وفصل الأراضي التابعة للدولة (الدومين) والأراضي التي تتوزع على الدواوير من أجل رعي الأغنام، وهو في النهاية له فائدة اقتصادية وسياسية من الدرجة الأولى ويواصل التقرير الخاص بواقع تطبيق هذا القانون على 30 قبيلة ينبغي أن تمر عليها مختلف مراحل التطبيق كالآتي:

- توزيع مساحات القبائل ثم الدواوير.
- توزيع الأراضي على شكل مجموعات.
- الإداع العمومي للملفات.
- دراسة الطعون والاحتجاجات.

[1] محمد العمري، **التشريع الفرنسي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية ما بين 1870م– 1920م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص أنثروبولوجيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2004م- 2005م، ص 39.

[2] المرجع نفسه، ص 39.

- مصادقة مجلس الحكومة عليها.

وهذا الجدول خاص بوضعية تقدم الأشكال بعض البلديات المختلطة من عمالة وهران[1].

المنطقة	اسماء القبائل وفروعها	وضعية الملف الخاص بتنفيذ سيناتوس كونسلت
البلدية مختلطة	- قبيلة اولاد خليفة	- تم ايداع بشكل رسمي
جبل الناظور تيارت	- قبيلة شاوية اولاد بلحوسين	- تم ايداع بشكل رسمي
	- قبيلة اولاد زيان ومرابطين غرداية	- تم ايداع بشكل رسمي
		- تم ايداع بشكل رسمي
	- قبيلة اولاد زيان شراقة	- تم ايداع بشكل رسمي
	- قبيلة حملسة	- يتم دراسة ملفاتها
	- قبيلة زاوي واولاد بوعفيف	- يتم دراسة ملفاتها
	- قبيلة اولاد جدو واولاد خالد	- يتم دراسة ملفاتها
	- قبيلة بني مختار	- سيتم ايداع محاضر جلساتها
البلدية المختلطة	- قبيلة اولاد سيدي خليفة	- سيتم ايداع محاضر جلساتها
تلاغ سيدي بلعباس	- منطقة لالا مغنية تلمسان	- سيتم ايداع محاضر جلساتها
البلدية المختلطة سعيدة	- قبيلة سردة	- سيخضع لموافقة مجلس الحكومة
(معسكر)	- قبيلة بني وسين	
تراب خاضع للقيادة العسكرية		

والجدول المشار اليه يقدم لنا نموذجا عن كيفية تنفيذ القانون واجراءاته واشكالياته التي تبقى في نظم الشرع ناقصة، خاصة تلك التقارير لمدلولات المجلس العام لوهران التي تطلب من الجهات الرسمية ايضاحات او تقديم رغبات عن الموضوع الذي شغل السكان عموما في المناطق التي يمثلونها[2].

[1] محمد بلبل، المرجع السابق، ص- ص 154، 155.

[2] المرجع نفسه، ص_ ص 155-156.

ا-2- قانون فارنيه 26 جويلية 1873:

دفعت السلطات الفرنسية الى اصدار قانون فارنيه LOIS WARNIER أو قانون المستوطنين. هذا القانون الذي نظر اليه على انه أخطر اجراء تشريعي اتخذته الجمهورية الفرنسية الثالثة في حق الجزائريين، ويظهر في انه سيغير وجه الريف الجزائري تغييرا جذريا، بفتحه الباب على مصراعيه لعمليات البيع والمضاربة في الاراضي الجزائرية لصالص الاوربيين واليهود للتحايل على سلب نص الجزائريين املاكهم وبطرق أكثر مايقال عنها انها ملتوية.

نص قانون فارنيه في مادته الاولى على ما يلي[1]:

يخضع تقدير الملكية العقارية في الجزائر والمحافظة عليها، والانتقال التعاقدي للعقارات والحقوق العقارية الى القانون الفرنسي، بغض النظر عن المالكين. وبالتالي نلغي كل الحقوق الحقيقية والاتفاقات واسس القرارات المبنية على القانون الاسلامي او القبائلي والمتناقضة مع القانون الفرنسي.[2]

من جهتها اهتمت الادارة الاستعمارية في هذه المرحلة بالعقار الجزائري بشكل كبير تطبيقات هذا القانون بالقطاع الوهراني في مناطق عديدة من خلال قرارات الحاكم العام وردت في الكشف الرسمي كالآتي:

- قرارات 21 جانفي 1880م باقتراح من والي وهران بتطبيق القانون بدوار بلدية سوق التل "احد بطون قبيلة اولاد دزاير " بالبلدية المختلطة عين تموشنت دائرة وهران وكذلك دوار خلفة بنفس المنطقة.

- قرار 25 جويلية 1881 "لالبار" قريفي" بتقديم عقود الملكية الفردية لسكان دوار بلدية "بني يحي" بعمالة وهران وكذلك "دوار قربوسة" بضرورة تطبيق القرار وارسال لجان التحقيق.

[1] محمد العمري، المرجع السابق، ص 47.
[2] المرجع نفسه، ص 47.

– قرارات الحاكم العام "ترمان" _ قرار 5 اوت 1882 القاضي بتطبيق قرار 1873 بدوار بلدية "عين الشرفة" بالبلدية المختلطة – سمانت دونيزسيق خاص بالفصل الثاني من القانون.

_ قرار 10ماي 1882 بتطبيق القانون بدوار تليلات دائرة وهران وتاسس عقود الملكية للمعنيين بالامر من تبل مفتش التحقيق.

_ قار 3 جويلية 1882 بدوار بلدية "القصر" قبيلة "اولاد علي" بالبلدية المختلطة سانت لوسيو دائرة وهران.

_ قرار الحاكم العام بالمصادقة على اكمال العمليات الخاصة بقرار 26 جويلية 1873 بدوار "تومية" بالبلدية المختلطة "سانت لوسيو" لدائرة وهران اما المجلس العام لوهران واعضائه فقد ناقشوا مدى تطبيق قرار فارنيه 26 جويلية 1873 واستمعوا لتفاديه والي ولاية وهران.[1]

أ_3_ قانون 17جويلية 1874:

دخل الجزائريون في حرب مع مصلحة المياه والغابات وأصبح قانون 1874 قانونا رهيبا اضيف لقانون المستوطنين لسنة 1873 وناقشت المجالس المحلية الاوربية، ومنها المجلس العام لوهران عدة قضايا متعلقة بمصادرة اراضي الغابات لصالح الاسيطان وكيفية تطبيق القانون الغابي ومعالجة شكاوي الجزائريين، ومن خلال النماذج العديدة لمثل هذه المصادرات، فهذا تقرير السيد "مونبرون" احد نواب المجلس العام لوهران يوضح فيه مسألة، 570 هـ و 570 آر التابعة لبلدية "تسالة" وضرورة وضع لجنة للتوفيق بين الاهالي ومصلحة الغابات حول الموضوع.

ومن المشاكل الاخرى التي كان يتعرض لها الجزائريون، فرض الغرامات المالية للضغط عليهم بهدف التخلي على اراضيهم الغابية، فمثلا "الغرامات التي دفعتها الدواوير للبلدية المختلطة، "لعمي موسى" بدائرة مستغانم قدرت ب 84.641 ف ف.

[1] محمد بليل، المرجع السابق، ص_ ص 158، 160.

أ-4- قانون فيفري 1903:

من بين الاجراءات التعسفية دعت بعض المسؤولين الفرنسيين لمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بالقوانين العقارية والغابية ومحاولة ايجاد علاج دائم في نظرهم، وهذا مثل ما جاء في تقرير نائب مجلس الشيوخ "قيشار" "GUICHARD" في تقرير له بوضع لجنة مكلفة بتحرير قانون غايم جديد قابل للتطبيق في الجزائر، لكن القانون الجديد الذي صدر بتاريخ فيفري 1903 ضم فيه 225 مادة، كانت أكثر قساوة على الجزائريين ومعاقبتهم من خلال محاضر الجلسات العديدة التي وضعت لنا بكل بارز.

إن قانون الغابات جاء ليكمل القوانين العقارية الاخرى لاستنزاف الفلاح الجزائري من مورده الاساسي، المتمثل في الارض ومنع رعي ماشيته واجباره على حراسة الغابات وهو ما أثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية للجزائريين.

وحسب اعتقادنا، فان الجزائريين تعرضوا لمصادرة تعسفية، وابتزاز لحقوقهم الشرعية بواسطة نظام الحرب والمضاربة في المجال العقاري. وفي هذا المجال تم أيضا عرض احصائيات في تقارير لجنة "جول فيري" ل 1891 حول موقف الجزائريين من تطبيق القوانين على الجزائريين بالقطاع الوهراني كالآتي:

- سيناتوس كونسولت: 169صوت مؤيد مقابل 20 معارض و181 ممتنع.
- قانون 1873: 72صوت مؤيد مقابل 218 معارض و80 ممتنع[1].
- المصادرة: 196صوت مؤيد مقابل 148 معارض و 26 ممتنع.[2]

وتحليلا لهذه الاحصائيات نجدها تعبر عن احساس الجزائريين بعمق المشكلة فهم قد وافقوا الى حد ما على سيناتوس كونسولت، لأنه ثبت لهم بعض الاراضي التي كانوا يتمتعون بها من قبل، اما رفضهم لقانون 1873 لأنه قام بمصادرة أراضيهم وفرنستها بواسطة قانون تحكم في اصداره المستوطنون،

[1] محمد بلبل، المرجع السابق، ص 312.
[2] المرجع نفسه، ص_ ص 311-313.

واشتكوا من تجاوزات لجان الاستقصاء والتحقيق. اما المصادرة فكثيرا ما كانت تتم للمصلحة العامة حسب تعبير الادارة أو أنها تقوم بتعويض الجزائريين ماليا، ولكنها تبقى احدى الانعكاسات التي مست الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للفلاح الجزائري.

أ-5- مرسوم 9 فيفري 1899:

الذي نص على نزع مساحة قدرها اكثر من 1869 هكتار من نظام الغابات وضمها الى مصلحة الدومين بهدف انشاء المركز الاستيطاني تيرمان (TIRPMAN)، وكانت هذه الاراضي تابعة لغابة ورقلة بلدية تتبرة بمقاطعة وهران.

ا-6- مرسوم 6 جويلية 1904:

نص على اقتناع أكثر من 1619 هكتار من مصلحة الغابات وضمها الى الدومين، بهدف توسيع المركز الاستيطاني روشومبو (ROCHAMBEAU)، وهذه الاراضي تقع ببلدية تلاغ المختلطة بمقاطعة وهران.[1]

ثانيا: ارهاف الجزائريين بالضرائب:

ان موضوع الضرائب في الجزائر خلال الفتر الاستعمارية طويل ومعقد، خضع لترسانة من القوانين والمراسيم والقرارات المنظمة له، رافقت التشريعات الأخرى في المجال الاقتصادي، ولم تكف تلك التشريعات من "تجريد الجزائريين من أراضيهم فقط بل سلطت عليهم الضرائب التي كانت تمتص من خلالها، عرف الشعب الجزائري"، فما هي أنواعها وتأثيراتها السلبية على الجزائريين؟

1- أنواع الضرائب المفروضة على الجزائريين بالقطاع الوهراني:

خضعت عمالة وهران الى نوعين من الضرائب:

[1] صالح حمير، المرجع السابق، ص 285.

* ضرائب عربية منها: ضريبة العشور على المحاصيل الزراعية وضريبة الزكاة على قطعان الماشية.

* ضرائب فرنسية مباشرة وغير مباشرة.

بالرجوع الى موضوع الضرائب نجد أن المشروع الاستعماري اعتمد على القوانين الاسلامية السابقة، تم اصدار مرسوم 17جانفي1845 بدفع الضرائب نقدا، حيث شملت جميع مناطق الجزائر.

وكانت اضرائب العربية الآتية بعمالة وهران، تخضع لحساب معين كالانعاع.

_ العشور: تخضع لحساب يناسب المساحة المزروعة بواسطة ثورتين من اليقر مابين 12و14 هكتار من المناطق الجبلية.

– الزكاة: وهي خاصة بقطعان الحيوانات كانت تفرض على جميع الحيوانات الأهلية المستغلة والبغل منها.

وبالرجوع الى مداولات المجلس العام لوهران نجد أعضاءه يناقشون في العديد من جلساتهم كيفية جباية الضرائب بالعمالة وتحصيل المستحقات وقيام بعض أعضاء العرب والدفاع عن الجزائريين العاجزين عن دفع الضرائب، بسبب تدهور أوضاعهم في حين نجد أعضاء أوروبيين يصرون على دفعها، لأنها تمثل العمود الفقري لميزانية العمالة والبلديات.[1]

وتعليقك على هذه المناقشات داخل مجلس العمالة، جعلنا ذلك نتصور أهمية تحصيل الضرائب بالنسبة لممثلي المستوطنين، ولاحساس بعبئها وثقلها على الجزائريين والتمييز بين الأوربيين والجزائريين في هذا المجال لأن الجزائريين يدفعون نوعين من الضرائب، عكس الأوربيين الذين يدفعون الضرائب الفرنسية، وكانوا معفيين لفترة من الزمن من الضرائب العقارية.

أما مجلات الاحصائيات العامة للجزائر، فتقدم لنا الضرائب العربية التي كان يدفعها الجزائريون بالقطاع الوهراني من 1880 الى 1886 كنموذج لهذه العملية كالآتي:

[1] محمد بليل، المرجع السابق، ص_ ص 313_ 316.

الوحدة: مليون فرنك

السنة	عشور	تنكور	زكاة	لزمة	المجموع
1880	2.151.437	/	1794744	/	3946.181
1881	345.289	/	1764705		2309.994
1882	1595.094	/	1102353	/	2697493
1883	1564.383	/	1175108		2739493
1884	2.373.287	/	1288956	/	3662243
1885	1.792.417	/	1383004	/	3173.421
1886	2.099.408	/	1637261		3736669

الجدول

هذا الجدول يعكس لنا صورة واضحة للانعكاسات السياسية على المجتمع الجزائري والفلاح بشكل كبير، لأظنه كان يدفع الكثير عن محصول الأرض التي يملكها وقطعان الحيوانات التي كانت مصدر رزقه[1].

1-أ- الآثار السلبية للضرائب على الجزائريين:

اجتمعت مختلف الدراسات الخاصة بالضرائب المفروضة على الجزائريين مدى تأثيرها المباشر على الفرد والمجتمع معا في الجزائر، لما عملته من اجراءات صارمة في دفع المستحقات، وتوفير الوسائل المختلفة المحكمة في التحصيل الضريبي الذي ارتبط بالتشريعات المختلفة، وخاصة قانون الانديجانا الذي حمل في العديد من مواده إلزام السكان الجزائريين بذلك.

وكان الحاكم العام نفسه يشرف على هذه العملية بارساله تقرير لوالي وهران بتاريخ 28جوان 1882 يطالب فيه بإلزام الجميع بالضرائب العربية ردا على اقتراحات بعض النواب الذين طالبوا بتأخيرها الى السنة المقبلة، بسبب ضعف الانتاج.

[1] محمد بلبل، المرجع السابق، ص 317.

وحسب تصريح الأهالي للجنة "جول فيري": "لقد ضربنا أذللنا وعملت بنشاؤنا بسوء، وكانت السلطات المحلية جد قاسية علينا وعندما يشتكي أحدنا يبن ويكرم ويتم حجز أراضينا أو مصادرتنا".

ان اصرار المستوطنين على ابقاء الضرائب العربية، لأنها تشكل القاعدة الأساسية لميزانية العمالات، وحسب جريدة "كوادوزو"، لابد من وضع آلية ليستفيد منها المجتمع الأوروبي والعربي من هذه الضرائب. وهذا الاهتمام المتزايد بالجانب الاقتصادي هو الذي سيدفع المستوطنون في اتلجزائر بضغط من الحزب الاستعماري وتواطؤ نواب الهيئة التشريعية من اعطاء صك أبيض لهم للتحكم في اقتصاد الجزائر.[1]

ثالثا: نماذج من الغابات الاستعمارية بالقطاع الوهراني:

I. النظام الغابي والاستطاني الأوروبي بمنطقة 1850-1900:

احتلت الغابة مكانة أساسية في النشاط الاجتماعي والاقتصادي من حياة الأهالي من هنا أولت الادارة الاستعمارية أهمية بالغة بالغابات الجزائرية بصفة عامة لأهميتها في دعم الاقتصاد فعملت على توسعها وفرض الرقابة عليها خدمة للمصالح الاستطانية بالخصوص منها الاقتصاد.

وعليه يمكن التمييز في منطقة غليزان التابعة لعمالة وهران بين ثلاث مظاهر غابية وذلك بحكم تفسير التجمعات السكانية حول الغابة في المنطقة خاصة وأن مناخ المنطقة كان يتميز بالجفاف في فصل الصيف.

1_ أنواع الغابات بمنطقة غليزان:

من بين هذه المظاهر الغابية مايلي:

غابات زمورة 1.600 هكتار، غابات الظهرة 4.000 هكتار، غابات عمي موسى 41.000 هكتار، غابات ممتدة مابين عمي موسى وواد رهيو 14.231 هكتار.

[1] محمد بليل، المرجع السابق، ص 319.

الغابات	زمورة	الظهرة	عمي موسى	غابات ممتدة ما بين عمي موسى وواد رهيو
المساحة	1.6000	4.000	41.000	14.231

الوحدة: هكتار

2_ الاستغلال الاستعماري بالمنطقة:

خصص جزء من غابات عمي موسى لاستغلال بعض الشركات وبعض المستثمرين حيث حصل السيد "كريفاس" CRIFAS بتاريخ 17ماي 1878 على مناقصة لاستغلال الفلين في غابة البلدية بجبل السعدية العجامة بحوالي 35 كلم عن عمي موسى لمدة 14سنة بصيغة التأجير، وهذا انطلاقا من 1جانفي1879 تشمل حوالي 75.000 شجرة فلين[1].

خضع الإقليم الغابي لعمي موسى الى مصلحة الغابات والى رقابة تشمل حارس فرنسي وحارس من الأهالي بالخصوص في غابات مكناسة وجبل سعدية وهذا لغنى المنطقة بالموارد الغابية، التي شكلت في حصة الدومين 45 الملحق 46 بمركز عمي موسى الى الشرق بحوالي 600 م على الضفة اليمنى لوادي رهيو على مساحة غابية 105 هكتار و14 آر و80 سنتيار، وقد اخضعت للنظام الغابي من خلال الحكم الاداري 15-9-1898.

أما فيما يتعلق بغابات واد رهيو فقد تم ادراج هذه الغابات[2] كملك للدومين العام التي تبلغ بمساحة اجمالية تقدر ب 3.567 هكتار و34 آر، لقد تعاملت الإدارة الاستعمارية بصرامة في مجال الغابات وفرضت رقابة شديدة على السكان المجاورين للغابات فاعتبرت الحرائق التي أصابت المنطقة سنة 1891/8/13 والتي شملت 4.820 هكتار مخلفة وراءها اضرار بقيمة 26.590 طن من الخشب،

[1] ليلى بلقاسم، **المراكز الاستيطانية وتطورها في منطقة غليزان 1850– 1900**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، منشورة، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012-2013 م، ص_ ص 156_ 162.

[2] المرجع نفسه، ص 165.

وحرائق 29 أوت من نفس السنة أرجعت الإدارة الاستعمارية أسبابها الى الحقد والتغافل أما حرائقها 17 فيفري 1897 والتي شملت مساحة 120 هكتار من غابات تافرانت بمكناسة 878 هكتار والتي خلفت خسائر 30.0000 طن من الخشب قيدت ضد مجهول، وحرائق 1906/9/15 بغابة آريا بمكناسة 959 هكتار بخسارة قدرت ب 70.200 هكتار بسبب التغافل، وعليه فان جل الأضرار أدرجت ضمن الأعمال التخريبية و الاجرامية التي تصنف ضمن التآمر ضد الاستيطان خاصة في المساحة المخصصة لاستغلال أشجار الفلين والبلوط ولقد أرجع ذلك الى ما يلي: لقد وجدت الغابات في الجزائر منذ العهود الغابرة فما بالها تستهدف لعملية الحرق المنتظم منذ أن صار الأوربيون يهتمون بها؟ وحتى أن كان اعتبار الحرق التقليدي سلوكا عرفته البلاد منذ القديم، وقبل سنة 1830، أمرا واردا فانه من الصعب على أكثر المستوطنين تعقلا أن لا يلمس في ذلك مؤشرا على سوء نية مبيتة من الأهالي، فمن الأهون على العربي يأن يحطم غابته بيديه من أن يشاهد الرومي يتولى استغلالها.

تناست الإدارة الاستعمارية فعل العوامل الطبيعية والمناخية الى جانب الاستغلال المكثف للغابات من طرف الشركات الاستغلالية وانتشار الورش الأوروبية الى جانب نشاط بعض المستوطنين من خلال حرق سنابل القمح بعد موسم الحصاد وما ينجم من أضرار عن انتاج مادة الدباغة والفحم وكلها عوامل ساعدت على اتساع رقعة الحرائق في الإقليم الغابي وكذا الأضرار التي لحقت بالغابات والتي عادة ما كان يدفع ثمنها السكان في شكل ضرائب جماعية والتي ارتفعت مايس 1886م الى 1887م الى 13.004 فرنك و8 سنتيم. وأمام العجز عن دفعها يدفع ذلك الأهالي الى مغادرة المساحات الغابية، أو الى عقوبة السجن في فترة أصبحت مصلحة الغابات مستغلة في تطبيق[1] الإجراءات العقابية القاسية لأجل توسيع أملاك الدومين على أراضي الجزائريين وتوزيعها على الوافدين

[1] ليلى بلقاسم، المرجع السابق، ص 165.

الجدد وعلى أصحاب الامتيازات من الشركات الاستغلالية الذين أصبحوا هم الأمراء من خلال نفوذهم غير المتناهي على الغابات الجزائرية[1].

3-الاجراءات التطبيقية على المنطقة للقرار المشيخي سيناتوس كونسلت -SENATUS CONSULTE 22-4-1863:

من بين الاجراءات التطبيقية للقرار المشيغي على المنطقة التابعة للقطاع الوهراني عمدت السلطات الاستعمارية على مايلي، والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

يبين الجدول التالي الأقاليم التي خضعت لتطبيقات السيناتوس كونسولت 22-4-1863 الى غاية 22-4-1870.

الفرع التابع لمقاطعة وهران دائرة مستغانم	القبائل	الدواوير المنبعثة عن السيناتوس كونسلت	تاريخ مراسيم التجديد والتوزيع
عمي موسى	العجامة	العجامة	1869/2/27
	الشكالة	الشكالة	1869/10/27
	مارية	مارية	1868/3/4
	مركناسة	مركناسة	1869/10/2
	أولاد علي	أولاد علي	1867/10/30
	أولاد بو ابكني	أولاد بو ابكني	1866/7/28
	أولاد بورياح	أولاد بورياح	1868/4/8
	أولاد دفلش	أولاد دفلش	1868/12/13
	أولاد أيسمر	أولاد أيسمر	1867/10/14
	أولاد مدجار	أولاد مدجار	1867/10/14
	أولاد صابر	أولاد صابر	1868/4/4
	أولاد أيعيش	أولاد أيعيش	1866/6/6

[1] ليلى بلقاسم، المرجع السابق، ص ـص 165_169.

غليزان	عكرمة الغرابة	الفواليز القرايرية قربوسة	1866/6/6
	دواير فليتا	دواير فليتا	1869/2/24
	الحساسنة	مصابحية بن عودة	1866/10/31
	القلعة	القلعة	1867/9/4
	مكاحلية	تحمدة	1866/12/5 [1]
	الصحاري أولاد احمد	مينا القيايبية أولاد عدي بلعسل	1867/12/21 1867/12/21
	أولاد بوعلي	أولاد بوعلي	1869/5/15
بين زمورة وغليزان	لمحال	واد الحامول واد الجمعة	1867/4/10
زمورة	أولاد بركات	أولاد بركات	1870/7/11
	أولاد رافع	أولادرافع	1869/9/8
	أولادسيدي يحيا	دار بن عبد الله	1869/9/25
	أولادسويد	أولاد سويد	1869/10/24
	العمامرة	العمامرة	1869/10/26
	بني درقن	بني درقن	1867/11/20
	بني ايسعد	بني ايسعد	1869/10/27
	الحرارثة	الحرارثة	1869/5/1

[1] ليلى بلقاسم، المرجع السابق، ص_ ص 165_ 169.

	أولاديحي	أولاد زيد الحباشة	1869/3/17
عين كرمان– واد رهيو	حكومة الشراقة	الحمادنة جرارة	1867/9/23
	بني زنطيس مازونة	بني زنطيس بو ماتع بوعلوفة قصبة مازونة	1869/10/26 1869/11/18
	مديونة	مديونة	1870/6/8
	أولاد العباس	أولاد العباس	1867/6/22
	أولاد سيدي بو عبد الله	التاغية	1867/6/28
بين عين كرمان وعمي موسى	أولاد خويدم	– توراس – عبد القوي – مرجة قرقر[1]	9 نوفمبر 1867 11سبتمبر 1869

II. النظام الغابي والاستيطان الأوروبي لمنطقة سيدي بلعباس:

خلال الفترة الاستعمارية، شكل تاريخ الغابات الجزائرية واحدة من أكثر الفصول المثيرة للمجتمع الريفي، فتجريد الفلاحين من أراضيهم الخصبة، وتطبيق النظام الغابي بصرامة مع حرب مستمرة موجهة بالخصوص ضد الشعب، كانت فرصة للاستغلال المفرط وسوء المعاملة ضد الأشخاص الذين لا وسيلة لهم للدفاع، محرومين من سبل العيش المستدامة.[2]

[1] ليلى بلقاسم، المرجع السابق، ص 170.

[2] مصطفى حجازي، **المسألة الغابية في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية في منطقة سيدي بلعباس نموذجا**...، المرجع السابق، ص 7.

لذلك كانت منطقة سيدي بلعباس تدخل ضمن انشاء المستوطنات 19 المخصصة لعمالة وهران بمختص قانون 19 سبتمبر 1848، ولكن ليس بمعن ذلك أن مدينة سيدي بلعباس الأوروبية بدأ تأسيسها في هذه السنة بل يعود تاريخ بدايات ظهور هذه المدينة الى ماقبل ذلك وبالتحديد الى سنة 1843 عندما كانت أوكلش مهمة انجاز مراكز استيطان على الضفة اليمنى لواد مكرة. [1]

1- نوع الغابات بمنطقة سيدي بلعباس:

تمتلك منطقة سيدي بلعباس حوالي 94.500 هكتار من الأراضي المشجرة والتي تنقسم بدورها الى سبعة (7) كتل أساسية وهي:

غابة قطارنية (10.000 هكتار)، أولاد سليمان (22.000 هكتار).

تنيرة (15.000 هكتار)، سيدي علي بن يوب (3000 هكتار).

واد مولن (3000 هكتار)، جبل مولاي سليسن (15.000 هكتار)، والضاية (26.000 هكتار).

الغابات	قطارنية	أولاد سليمان	تنيرة	سيدي علي بن يوب	واد مسولن	جبل مولاي سليسن	الضاية
المساحة بالمدى التقريبي	10.000	22.000	15.000	3000	3000	15.000	26.000

الوحدة: هكتار[2].

[1] نور الدين علالي وعبد القادر قادير، **السياسة الفرنسية في حجز ومصادرة الممتلكات في الجزائر 1830-1914**، المرجع السابق، ص 50.

[2] حجازي، مصطفى، **المسألة الغابية....سيدي بلعباس نموذجا**، المرجع السابق، ص- ص 14، 15.

2- الاستغلال الاستعماري للمنطقة:

تعود بداية الاستيطان البشري بمنطقة سيدي بلعباس الى سنة 1843 شكل فيها توطين الجيش قاعدة متقدمة في انشاء مراكز استيطانية وتماشيا مع هذه السياسة شهدت منطقة سيدي بلعباس حركة استيطانية واسعة نتج عنها توظيف عدد كبير من الأوربيين حيث أخذ عدد المعمرين بتزايد بشكل ملحوظ ومنحتهم كل التسهيلات الخاصة بالأرض التي تمت مصادرتها من قبائل المنطقة.

من جهتها صادرت السلطات الاستعمارية في الجزائر أراضي قبائل بني عامر التي كانت تقيم بسهول سيدي بلعباس وعين تموشنت بحكم انهم ساهمو ودعموا مقاومة الأمير عبد القادر للقانون الذي أصدره الحاكم العام الجنرال بيجو في 18 أفريل 1846 الذي نص على مصادرة الأراضي.[1]

وللعلم فقد رافقت تطبيق القرار المشغي سيناتوس كونسولت عمليات أكبر حجز ومصادرة الأراضي الزراعية خلال عام 1863 التي شهدتها من بينها سيدي بلعباس.. فانه انطلاقا من هذا القرار أصبح كل دوار يعرف حدود انتداد أراضيه.[2]

كما شرع قانون وارني في التطبيق بمنطقة سيدي بلعباس، بداية شهر جانفي 1874 أي بعد قرابة 5 أشهر من دخوله حيز التنفيذ، وقد كلفت أربع لجان مكونة من محافظة مفتش، جيومتر ومترجم للقيام بهذه العملية على 8 دواوير، منها دوار العمارنة التابع لبلدية سيدي بلعباس، ودوار المحاية ودوار أولاد غازي ودوار الحجز ودوار تليوم ودوار قدور، ونتيجة لهذا أخذ المعمرون في التزايد في منطقة سيدي بلعباس بشكل ملحوظ.[3]

---

[1] أم كلثوم شتير، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830م_ 1914م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، منشورة، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016م_ 2017م، ص 7.

[2] عدة بن داهة، ج2، المرجع السابق، ص 369.

[3] أم كلثوم شتير، المرجع السابق، ص 115.

ابتدأ من عام 1890 بدأت عملية التوسع على حساب الغابات لصالح الأوربيين، يتعلق الأمر بالسيطرة على أراضي جديدة، ففي الفترة الممتدة من 1890 الى 1892 كلف لجان باقتراح أراضي مشجرة لإرضاء مصالح المستوطنين، كما أظنها تعين أيضا المناطق من السهول والتلال أي تقريبا 25.000 هكتار منها ¾ تقع في الغرب الجزائري خاصة غابات قائد بلعربي، تنيرة، مرسي سيدي بلعباس، بسرعة منحت هذه المناطق للمحاصيل أفضل حماية للتربة وضمان متوازن الطبيعي، حيث نلت مراكز الاستيطان خاصة تنيرة، مولاي[1] سليسن، تلاغ، مزاورو وتيغاليمات. فسمحت الغابة الواسعة للصناعة التي يتمركز بها الصنوبر الأخضر حتى أبواب سيدي بلعباس، المجال في أماكن كثيرة لمحاصيل مزدهرة، لكن للأسف امتد التدمير بهذه الغابة الى غاية الاحتفال بالذكرى المئوية للاستعمار(ينظر الملحق رقم5)[2].

المبحث الثاني: عمالة الجزائر:

ان استيلاء الإدارة الاستعمارية على الغابات هو مرحلة أساسية من مراحل مصادرة الأراضي الجزائرية التي كانت امتدادا استراتيجيا للسياسة الاستعمارية القائمة على فرنسة الأرض والمجتمع، حيث تسلحت المصالح الاستعمارية للمياه والغابات بالتشريعات الإدارية في قطاع الغابات لاسيما في عمالة الجزائر والتي تعددت وتنوعت في البنود والأحكام والعقوبات من ضرائب وتغريم وحجز وسحب لكل من يخالفها.[3]

أولا: التشريعات العقارية في عمالة الجزائر:

قانون الغابات سلاح رهيب في وجه السكان الأكثر فقرا وحتى صدور قوانين 1874 و1885 تم فيها قانون الغابات النهائي عام 1903، فان الناطق الرسمي للجمهورية الثالثة الفرنسية وممثليها بالجزائر

[1] مصطفى الحجازي، المرجع السابق، ص 15.
[2] المرجع نفسه، ص_ ص 15، 16.
[3] موسى لمام، **التشريعات الاستعمارية**...، المرجع السابق، ص 228.

وجدوا أن قانون 1827 الذي كان يطبق على غابات فرنسا الغير مأهولة غير كاف. لذا فانهم طالبوا بقانون أكثر صلابة من قانون 1827.[1]

أ_1_ 17جويلية 1874:

جاء هذا القانون ليوسع من السلطات الأحكام القمعية إمكانية اللجوء الى الحجز الجماعي للأملاك التي تعتبر من قبيل طرق التنفيذ اللازمة لقبض الغرامات الجماعية، كما كان هذا القانون يمنع كل رعي لمدة ست سنوات في الأراضي التي تم حرقها وذلك من باب تثبيط الأقدام على الحرائق الاستعماري الرعوي [2]، كما سمح هذا القانون بكلف هذه المصالح بتحديد مساحات كبرى من الغابات لوضعها تحت تصرف السلطات العسكرية لاستغلالها لأغراض حربية [3]، أن هذا القانون فرض أيضا على المسلمين خدمات اجبارية كالقيام بالمراقبة ودورات الحراسة كان يطبق بصورة فظة بعد كل حريق في الغابات[4].

ب_ 1_ قانون 09 ديسمبر 1885:

تضمن هذا القانون السماح لمصلحة الغابات بتجميع الجزائريين المقيميين قرب الغابات في كونطونات cantons في نقاط محددة، واعتبار الرعي والزراعة في الغابات ممارسات غير قانونية يعاقب عليها بالسجن فما كان غير مسموح به بقرارات إدارية قابلة للتعديل في السابق، أصبح بموجب تشريع ديسمبر 1885 ممنوعا بقوة القانون ويعد جريمة[5].

[1] جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 113.

[2] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008م، ص 337.

[3] بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص 33.

[4] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر**...، المرجع السابق، ص 33.

[5] بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص 36.

ج-1- قانون 21 فيفري 1903:

يعد آخر قانون خاص بالغابات، حيث ضم 190 مادة لم يرد فيها على تأكيد القوانين السابقة عموما، الا مع بعض التفاصيل، بما أن العقوبات الرئيسية لم تتغير ماعدا تخفيض لنسب وأسعار العقوبات، من هنا فصاعدا فان القانون يطابق على الأخشاب الخاصة وكل قطع يخضع لتراخيص مسبقة[1].

من بين هذه الإجراءات العقابية التي سنتها القوانين السابقة، فأبقى على الغرامات الفردية والجماعية والمصادرة، وأغرم في احدى مواده الأهالي القريبين من الغابات على القيام بدوريات حراسة للغابات في الفترة الممتدة من شهر جويلية الى شهر نوفمبر، زيادة على انه حول صلاحيات قضائية لمصلحة الغابات للفصل قبل وصول محاضر المشتبه به للحاكم[2] (ينظر الملحق رقم 3).

قدمت الغابات الجزائرية أرباحا هائلة للاستعمار الفرنسي واقتصاده الذي بدأ في استقلالها منذ 1830، غير أن الاحتلال الكلي للبلاد وأحكام السيطرة عليها وضعف شوكة المقاومة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أدى الى اطمئنان الفرنسيين على وجودهم الاستعماري ومن ثم الشروع في استغلال أقصى ما تتيح لهم أرض الجزائر من ثروات[3]، فقد ساعدت هذه التشريعات وغيرها، ساعدت على الاستيلاء على معظم الأراضي الخصبة التي كانت في حوزة الريفيين الذين طردوا من السهول المنتجة الى الهضاب الجافة، حيث الزراعة أكثر مشقة وأقل ايرادا، وأصبح الريفيون الجزائريون لا يستطيعون العودة الى أراضيهم السابقة الا بصفتهم أجراء م(ياومين) أو (خماسين) في مزارع المعمرون الكولون[4].

---

[1] جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 113.

[2] محمد العمري، المرجع السابق، ص 48.

[3] عاطف سراج وعبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 200.

[4] محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، (د.ب.ن)، ص 119.

ومن هذه الأسباب التي تنجب عن هذه القوانين المترتبة على عاتق الجزائريين مايلي:

على قانون 17 جويلية 1874:

في الوقت الذي كانت فيه الصحافة الاستعمارية تتوقع تهدئة الأوضاع وتراجع أزمة الغابات، ارتفع عدد الحرائق خلال سنتي 1876 و1877، فقد أفادت التحقيقات التي قامت بها السلطات الفرنسية الى عدة أسباب وراء اندلا ع الحرائق، منها[1]:

_ استعمال النيران لإنتاج العسل من طرف مربي النحل الأوربيين داخل الغابات وبالقرب منها.

_ العوامل الطبيعية، خاصة الحرارة الشديدة والجفاف.

_ الشرارات التي يحدثها مرور القطارات بالقرب من الغابات، خاصة في فصل الصيف.

وكان من نتائج هذه السياسة القمعية أن دفعت بالكثير من العائلات الجزائرية التي أفقرتها سلسلة العقوبات المالية ومصدرة الأملاك المسلطة عليها، الى مغادرة أراضيها قرب الغابات واللجوء الى مناطق داخلية بعيدة عن الوجود الاستيطاني. أو الى الهجرة نحو البلاد العربية والإسلامية[2].

أما قانون 9 ديسمبر 1885 فترتب عنه:

أنه سمح لشركات استغلال الغابات بإنشاء مصالحها الغابية الخاصة، فعمدت بدورها الى سلب الجزائريين من أموالهم وأراضيهم عن طريق الغرامات المالية المصادرة لإثراء خزائن الشركات.

فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد الغرامات المالية المسلطة على الجزائريين من 7.883 غرامة في 1881 الى 11.101 في 1885 لتصل الى 15.585 في 1888 بقيمة تفوق الثلاث ملايين فرنك. أما الأراضي التي صودرت فقد بلغت بين 1885 و1889 حوالي 110.000 هـ[3].

[1] بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص 33.
[2] المرجع نفسه، ص 34.
[3] نفسه، ص 36.

أما فيما يخص قانون 21 فيفري 1903: فترتب عنه

إن هذه القوانين جاءت استثنائية، وبحكمها لا يحق للأهالي استغلال أي شيء من الغابة حجرا أم ثمرا بل تعدى فيها القانون الى تغريمهم بغرامة تتراوح من 10 الى 30 فرنك، حيث يعاقب كل من وجد في الغابة وهو يحمل أداة بغرامة قدرها بعشر فرنكات،كما يغرم ب 50 فرنك كل من نام ببناء منزل قرب الغابة دون ترخيص من السلطات الفرنسية. وهكذا بلغت المساحة التي سيطرت عليها السلطات الفرنسية أكثر من 200 ألف من الغابات[1].

ثانيا: نماذج من الاستغلال الاستعماري للغابات في عمالة الجزائر:

I. البليدة:

بعد احتلال مدينة الجزائر 5 جويلية 1830 أصبحت البليدة القريبة مها تحت رحمة القوات الفرنسية، والتي اتجهت بنحوها بقيادة القائد العام ديبرمون، فتعرض عليها يوم 25 جويلية 1830.

فقد كانت البليدة تتمتع بأملاك كثيرة ومتنوعة منها أملاك البايلك، وأوقاف خاصة وأوقاف عامة، لذلك أخذ الفرنسيون يتصرفون وذلك وفق النص الصريح المبرم بين الداي حسين وديبرمون وذلك مع احترام الأملاك الخاصة.

1) القرارات التشريعية لمصادرة أراضي البليدة:

جاء قرار 1 أكتوبر 1840 من طرف الحاكم العام للجزائر، الذي صدر وضم أملاك للدومين على كل الممتلكات الموجودة في مدينة البليدة (المادة 1) "ستخرج كل الممتلكات الموجودة في مدينة البليدة وفي منطقة دفاع اقليم هذا الموقع".

أما قانون سيناتوس كونسلت فقد كان له أثر على أراضي البليدة وفحصها من خلال بنوده بواسطة تثبيت أراضي العروش خخاصة التي كانت في منطقتي بني صالح وبني خليل، فضلا عن بعض

[1] فاطمة الزهراء ساك وعبير سخري، المرجع السابق، ص_ ص 49، 50.

الأراضي التي بيعت للمعمرين بأسعار رمزية، وهذا ما شجع المزارعين المعمرين على الاهتمام بالزراعة التجارية بأراضي البليدة.

كما تم تطبيق قانون وارين 26 جويلية 1873 على التراب الوطني[1] خاصة منطقة بليدة التي أصبحت بأيدي الكولون والتي استغلت فيها مزارع الحبوب، فتحول فيها الأهالي الى مزارعين بسطاء وأصبخت كل أراضي المنطقة موزعة على شكل مزارع تحمل اسم المعمرين نذكر منها: مزرعة جرمان، مزرعو بورحو، مزرعة شينو، مزرعة بريسوني، اذ بلغ عدد المزارع التابعة للكولون 20 مزرعة حتى أصبحت البليدة عبارة عن مستعمرة زراعية تفضل الفرنسة الشاملة لأراضي البليدة ومخصصا.

2) نتائج مصادرة الأراضي لمنطقة البليدة:

انعكست هذه السياسة سلبا على سكان المنطقة الذين أصبحوا يستغلون كالعبيد في مزارع الكولون بعد مصادرة أراضيهم، مما أدى الى انتشار الفر وتدني مستوى المعيشة.

كما تراجعت تربية المواشي عند سكان المنطقة بحكم انها أصبحت تمارس هي الأحرى بأحواش المعمرين[2].

لذلك كان استيلاء الادارة الاستعمارية على الغابات يعد مرحلة أساسية من مراحل مصادرة أراضي الجزائريين التي كانت امتدادا استراتيجيا للسياسة الاستعمارية القائمة على فرنسة الأرض والمجتمع[3].

المبحث الثالث: عمالة قسنطينة:

لقد شكلت الغابات دائما أماكن لرعي المواشي ومصر تموين للخشب المعد للتدفئة والطبخ وبين الأشجار كانت تزرع في الواقع، لم تتولى الإدارة العامة عن ممارسة القمع، لا سيما في عمالة قسنطينة.

[1] أم كلثوم شتير، المرجع السابق، ص-ص 107-109.
[2] المرجع نفسه، ص- ص 109، 110.
[3] موسى لمام، **التشريعات الاستعمارية**...، المرجع السابق، ص238.

يقول أ. نيشي محللا الوضع في منطقة قسنطينة: " منذ الفصل الأول (لإقرار القانون 1852م) سجلت العسكرية التجارية نموا يفوق السنوات السابقة، إزداد حجم تصدير الصوف والحبوب... وأرسلت الشركات من مرسيليا وروان ممثلين منها إلى عنابة لشراء الصوف العربي، في عنابة كما في قسنطينة يجلب العرب مزيدا من الحبوب، كان يتم شراء كل شيئ ويصدر إلى فرنسا" ويضيف في مكان لاحق: "أكد المراقبون تدفق الأنسجة القطنية إلى مقاطعة قسنطينة وأظهروا العلاقة القائمة بين تصدير الحبوب واستراد القطنيات".

كما يقول ش.ر أجرون محللا الوضع في سجل الجزائر:"أفاد التقدم الاقتصادي لسنوات 1851م إلى 1857م الفلاحيين بشكل واسع: أصبحت أسعار القمح والشعير برمجة كثيرة مما سبب توسعا في الأراضي المزروعة من هاتين المادتين يبد أن الأتجار بالحبوب والماشية والاضوان ودفع الضرائب المتزايدة نقديا سببا نموا ملحوظا في الممارسات الربوية".

كما أن تطور جل المواصلات نتج تطور التجارة الداخلية وسهل اعتماد نظام الجسم في المعاملات التجارية في مصرف الجزائر الذي أنشأ عام 1851م سهل فيها النشاط التجاري[1].

ولذلك فإن غاية صدور قانون سيناتوس_ كونسلت 1863م قد وضح فيه تطبيق لسياسة الحصر وما ترتب عنها من سلب أملاك الأهالي[2].

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830م_ 1962م**، تر: نخبة من الأساتذة، رج: عبد السلام شحادة، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص_ ص 67، 68.

[2] صالح حيمر، المرجع السابق، ص 118.

أولا: التشريعات العقارية الاستعمارية لعمالة قسنطينة:

1_ قانون سيناتوس_ كونسلت:

أحدث الاستطان الأوربي في الجزائر تناقضا كبيرا بين الجزائريين والمعمرين الأوربيين، حاول نابليون الثالث أن يخفف منه ما أسماه "المملكة العربية"، أنه يريد أن يجعل نفسه حكما بين المعمرين الجزائريين، جاءوا في رسالته الشهيرة في 6 فيفري 1863م إلى الحاكم العام "بيليسي" «يجب إقناع العرب بأننا لم نأت إلى الجزائر لاضطهادهم وتهديدهم لكن لجلب منافع الحضارة لهم» فـ«الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة، لكنها مملكة عربية، ويجب خلق المساواة بين الأوربيين والأهالي، المساواة في "الحماية" الإمبراطورية ».

لكنه أطلق يد الرأسماليين الكبار في الجزائر فعبى الحكومة الكبار في الجزائر فعلى الحكومة العامة أن تعمل في مصلحة «الجمعيات الرأسمالية» الكبرى بـ «إلقاء القوانين عديمة الجدوى» وعلى هذه الجمعيات «من الآن فصاعدا تفادي العمل على تنظيم الهجرة والاستطان»، وتطبيقا لهذه السياسة الجديدة جاء السيناتوس_ كونسلت لـ 22 أفريل 1863م، لقد أعلن السيناتوس_ كونسلت أن القبائل «مالكة للأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة وتقليدية» وبذلك انتهت عمليات (الحصر)، لكن عمليات تطبيقه تحولت إلى (حصر) جديد بدورها، فقد اشتغلت الحكومة العامة والمعمرون عدم وضوح أراضي القبائل لنهب هذه الأراضي مرة أخرى، في جانفي 1864م بعث الدكتور "فيتال" من قسنطينة إلى مستشار الإمبراطور إسماعيل عربان موضحا أن «السلطات المدنية تعمل على القيام بعمليات الحصر القديمة في كنف السيناتوس_ كونسلت فعلا، فحتى سنة 1870م أجرت السلطات عمليات التطبيق على 372 قبيلة تملك 883811 هكتار، أخذت هذه السلطات منها مليونيو18175 هكتار، لتوزعها على أصحاب الأموال»[1].

[1] صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870_ 1900م**، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 16.

وعلى كل فإنه رغم تراجع الإستيطان الرسمي المدعم بأموال الدولة فإن الإستيطان الحر قد نجح إلى حد كبير في عهد الإمبراطورية الثانية، حيث نجد في سنة 1871م حوالي 265000 أوربي في الجزائر[1].

2) قانون فارني 26 جويلية 1873م:

حقق المعمرون في عهد الجمهورية مطلبا من مطالبهم الكبيرة وهو فتح المجال لهم للدخول إلى أراضي العرش، بواسطة قانون 26 جويلية 1873م، المشهور باسم قانون فارني واضع مشروعه، وهو الذي أقام الملكية الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية، التي بقيت محافظة على صفتها كملكية مشتركة بين أفراد القبيلة حتى ذلك الحين رغم ما تعرضت له من مساس بفعل إجراءات مرسومي 1844م، 1846 وسياسة (الحصر) التي طبقها راندون وإجراءات سوناتوس _ كونسلت 1863م، رغم كل هذا بقيت أراضي العرش محافظة على صفتها الجماعية، لكن ما لم تجرؤ على فعله ملكية جويلية والجمهورية الثانية والإمبراطورية الثانية أقدمت عليه الجمهورية الثالثة الإمبريالية[2].

بمقتضى هذا القانون يمكن القول بأن الاقتصاد الزراعي الجزائري أصبح جزءا لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية الفرنسية والذي أحدث فيه انقلابا فعليا في البنيات الزراعية الجزائرية، أو بمعنى آخر انقلابا في نمط الإنتاج الزراعي، وهذا بطبيعة الحال لصالح نمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي الناشئ في الجزائر في الشكل المميز نظام الإنتاج الاستعماري.

وخلاصة القول فإن كل من قانون 1863م، وقانون 1873م يكون قد منح الوسيلة القانونية للأوربيين بشراء الأراضي التي تمتلكها القبائل بشكل جماعي[3].

[1] صالح عباد، **المعمرون والسياسة** ...، المرجع السابق، ص_ ص 16_ 18.
[2] المرجع نفسه، ص_ ص 77، 78.
[3] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص_ ص 393_ 399.

ثانيا: تدهور النظام الاقتصادي لدى الجزائريين:

من جهتها عبر الفلاحون عن وضعهم بالوصف التالي:

"تعرضنا للقمع بشتى السبل، كنا نملك الأراضي فاشتروها منا بالقوة وكنا مضطرين لأن ننتظر 4 أو 5 سنوات كي نقبض ثمنها، الذي نصرفه بسرعة، افترستنا تكاليف العدالة...شيئا فشيئا اضطرنا لبيع القليل ما نملكه من الماشية وعدنا لا نستطيع إستثمار الأرض لأن قطعاننا قلت، ولكوننا محرومين من عائدات أراضينا وجب علينا أن نبيع قسما أكبر من المواشي كل سنة إلى أن افتقدناها ومن كل الأحوال ليس نفس من استنبط قانون الملكية وقرارات العدالة".

أدت من دون أدنى شك تدهورت إعادة انتاج ظروف حياة الفلاحين الجزائريين[1].

ثالثا: نماذج من الاستغلال الاستعماري للغابات في عمالة قسنطينة:

I. منطقة جيجل:

تمكن المستعمرون من السيطرة على الجزائر حتى شرعوا في البحث عن الثروات الطبيعية واستغلالها، كان أهم هذه الثروات الطبيعية هي استغلوها في منطقة جيجل هي غابات (الفلبين والأخشاب)، وأن مصدر هذه الغابات كانت مصدر الخشب المستعمل في البناء وفي صناعة الأدوات الفلاحية حتى الأدوات المنزلية وغيرها،كما كانت مصدر الحطب المادة الأولية في صناعة الفحم النباتي، معنى هذا أن الغابات كان لها دور كبير في حياة كل الجزائريين في الأرياف وفي القرى والمدن[2].

1) استغلال الفلين بالمنطقة:

كانت مقاطعة قسنطينة تستحوذ على الاغلبية الساحقة من غابات الفلين في تسعينات القرن التاسع عشر (حوالي 405000 من 460000هـ)، كما أقامت الدولة للغابات نظاما إداريا ونظاما

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 83.

[2] صالح عباد، **المعمرون والسياسة**...، المرجع السابق، ص219.

للحراسة، أما النظام الإداري فقد اصبح واضحا مع مرسوم 27 سبتمبر 1873م الذي كرس بقاء مصلحة الغابات في الجزائر تابعة للحكومة العامة بالعاصمة، يشرف عليها محافظ تحت سلطة المدير العام للشؤون المدنية والمالية، يقيم في العملات رؤساء مصالح الغابات أو المحافظون، لكل محافظة غابات فروع تسمى المفتشيات وهي تشرف على مناطق غابية أو كانتونات.

تقدم لنا ويقة رسمية صادرة عن الحكومة العامة كل التفاصيل المتعلقة بتنظيم وتوزيع واستغلال غابات الفلين (غابات الدولة) كما كان سنة 1886م[1]:

- **المنطقة الغربية من مفتشية جيجل**: غابات هذه المنطقة واقعة في بلدية تيابورت وهي بني فوغال، دار الواد، جبل أندون، لعلام وربعا، كل فلين هذه المنطقو ينقل على ظهور البغال إلى طريق جيجل، بجاية (الطريق القديم في هذا الوقت)، ثم ينقل إلى ميناء بجاية باستثناء فلين بني فوغال ودار الواد الذي ينقل إلى ميناء جيجل.

- **المنطقة الشرقية من مفتشية جيجل**: تضم غابات بني أحمد، بني خطاب، جميلة، بني مجالد، غيل عمران، الوزير، واد جنجن، سجرمة وسيدي إبراهيم، كل هذه الغابات تقع في بلدية تمابورت باستثناء غابة بني أحمد (بلدية دوكان)، الوزير (بلدية جيجل) وسجرمة (بلدية شراسبورغ) كل فلين هذه الغابات ينقل إلى ميناء جيجل.

- **منطقة الظاهير من مفتشية جيجل**: تضم غابات بني عافر، بني حبيبي، بني بدر، بني معمر، بني صالح، بني سيار، الجناح، أولاد بلعفو باستثناء غابة بني عافر (بلدية تبابورت) فإن هذه الغابات تقع كلها في بلدية الظاهير، كل فلين هذه الغابات ينقل إلى ميناء جيجل.

استعملت الإدارة حراسا للغابات يحمونها من "إعتداءات" أصحابها الشرعيين، كان هذا الجهاز من بين الأجهزة التي وظفت منذ سنواتها الأولى، كان العنصر الجزائري مهما مثلما كان مهما جهاز

[1] صالح عباد، **المعمرون والسياسة**...، المرجع السابق، ص 221.

المكاتب العربية والبلديات المختلطة والعدالة، فهو أدرى بسلوك اخوانه وله علاقات بهم أكثر من الفرنسيين أو الأوربيين.

حتى يقبل الجزائري حراسا للغابة، اشترطت المادة الأولى من قرار 7 أوت 1885م أن يكون عمره ما بين 20 و40 سنة، وأن يكون ابن حارس أو عامل في هيكل من هياكل الجيش الفرنسي، وأن يمتلك معرفة كافة باللغة الفرنسية حتى يسهل عملية الترجة (وهذا شرط مؤكد عليه جدا)، وأن لاتكون له اية اعانة تجاه خدمة شطة، ولا يتعرض لأية أحكام تأديبية، انها شروط عسكرية توضح لوحدها مدى قساوة نظام دراسة الغابات.[1]

2- حرائق الغابات بالمنطقة:

بلغت مساحة الغابات التي أتت عليها الحرائق في الجزائر بين سنتي 1860 و1880 حوالي 300 ألف هكتار، فان اضحنا اليها التهمته النيران سنة 1881 تصبح المساحة 400 ألف هكتار[2].

وخلاصة القول فقد كانت الغابات الجزائرية توفر للادارة الاستعمارية أرباحا بأضعاف ماتوفره الغابات بفرنسا خاصة من التنوع الطبيعي تشتهر به الجزائر، لذلك استعملت فرنسا كل الوسائل للاستيلاء على تلك الثروة الطبيعية الهائلة، حيث اعتبر العديد من المؤرخين أن الاستيلاء على هذه الثروة كان أهم الأسباب التي أدت الى اخضاع الجزائريين وتحويلهم من ملكية الأرض نحو البحث عن لقمة العيش لدى المعمرين، فتوجب عليهم التحويل من ملاك للأراضي الى عمالة كخماسة أو بأجور زهيدة لا تكاد تكفيهم لسد قوت يومهم.

[1] صالح عباد، **السياسة والمعمرون**...،المرجع السابق، ص222، 223.

[2] المرجع نفسه ص 225.

الفصل الثالث: الانعاكاسات وردود الفعل عن سياسة الاستعمار الغابية

تمهـــيد

المبحث الأول: الانعكاسات السياسية الاستعمارية على واقع إقتصاد الأهالي

المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية الاستعمارية على واقع إقتصاد الكولنيالي

المبحث الثالث: ردود فعل المجتمع الجزائري ضد السياسة الغابية الفرنسية

خلاصة

الفصل الثالث: الانعكاسات وردود الفعل عن سياسة الاستعمارية الغابية:

انتهجت السياسة الفرنسية منذ بداية احتلال الجزائر طابعا سلبا في كل المجالات، حيث ساهم في تفكيك البنية الاجتماعية التي تمثلت في نزع الأراضي من الجزائريين باتباع وسائل ترهيبية للاستيلاء على أراضيهم ومنعهم من استغلال الغابات التي أصبحت ملكا للاحتلال الفرنسي، حيث تمحضت عليها نتائج كارثية بسبب تضرر المجتمع من خلال التشريعات الاستعمارية، والتي نتجت في افقار المجتمع الجزائري، المرض، الجوع، الحرمان من حقوقهم المعيشية...، كل هذا أدى الى ردود الفعل الجزائرية في مظاهر مختلفة منها المقاومة المسلحة التي شملت كل المناطق التي حاول المستعمر اخضاعها، بالإضافة الى عمليات الانتقام التي تعرض لها المعمرون وعملاء الحكومة الفرنسية للتعبير عن رفضهم واستيائهم للدفاع عن وطنهم.

المبحث الأول: الانعكاسات السياسية الاستعمارية على واقع اقتصاد الأهالي:

كانت للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر طابعا سلبيا متميز اتضحت معالمه من خلال التغيير في مظاهر الحياة وفي جميع المجالات، هذا التغيير أثر سلبا على أوضاع الجزائر مقارنة لما كانت عليه قبل الاحتلال[1].

أولا– تفكيك وحدة الأرض:

نجحت التشريعات والاجراءات الصادرة التي أصرت الجزائريين على تبنيها من خلال تطبيقاتها، على توفير الأراضي للمستوطنين وتشجيعهم للمجيئ للجزائر وتقديم المساعدات وتسهيل انتقالهم وإعطاء الأراضي الممنوحة لهم وفق القوانين العقارية وتوفير الأمن القوي للمستوطنين، وأن تجلب لهم أكثر من خمسة ملايين هكتار التي وعدتهم بها، من خلال دراسة ما ورد في ملفات لجان التحقيق والتقارير الرسمية الفرنسية وعرض أسباب المشاريع القوانين العقارية، تبين أن الإدارة الاستعمارية كانت

[1] محمد بلبل، المرجع السابق، ص- ص 143، 144.

في عجلة من أمرها للحصول على قدر كبير من ممتلكات الجزائريين بإخضاعها لقانون الفرنساي وبالتالي انتزاع الأراضي الزراعية من أصحابها وتجريدهم منها[1].

كان المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي قائما على القبيلة والعشيرة، حاول الفرنسيون قبل الاحتلال أن يقسمه إلى فئات اجتماعية على اساس عرقي، فهناك فئة الأتراك ثم فئة العرب والبربر وهم سكان الجزائر الأصليين وأخيرا فئة اليهود.

في حين حاول بعض الباحثين أن يحصروا التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري في طبقتين هما الطبقة العليا وتشمل الفئة الأرسطقراطية، أما الطبقة الثانية هي طبقة اجتماعية سفلى"دابيا "وتشمل أكثرية الشعب الجزائري[2].

لقد استطاع الاستعمار الفرنسي ابتداءا من 1830م أن يقضي على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، حيث اختفت نهائيا فئتان اجتماعيتان، وهما الأتراك والكراغلة، أم ما اصطلح عليه بالطبقة الأرسطقراطية السياسية وحتى الدينية، على أساس أنها هي التي وقفت في وجه الحملة العسكرية الفرنسية عام 1830م عسكريا، وعليه فإن انهيارها كان وراء تفكيك المجتمع الجزائري الذي لم يستطع مواكبة المقاومة وبقي متذبذبا بسبب فقدانه لفئة تحمله مسؤولية هذه المواجهة فكانت عبارة عن قيادة تقليدية بالنسبة له، وهذا ما اعكس سلبا على تطوره اجتماعيا، وحتى الطبقة الاجتماعية السفلى هي الأخرى لم تسلم من أعمال الفناء والمسخ، فالأرياف التي كانت تعتبر مصدرا أساسيا لحياة غالبية المجتمع الجزائري، أصبحت بداية الاحتلال معرضة للنهب والسلب مما دفع بالفلاحين تحت طائلة الفقر والحاجة إلى بيع أراضيهم للمعمرين الجدد خاصة وأنه ما بين 1830م و1847م شهدت الجزائر سياسة تدميرية استطانية قائمة على سياسة الاستطان الحر الذي يعني في مضمونه النهب والسلب

[1] دليلة رحمون، المرجع السابق، ص 84.

[2] بوعزة بوضرساية، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830م– 1930م وانعكاساتها على المغرب العربي**، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2010م، ص 106.

والمتاجرة في كل شيئ، فانتشرت بذلك ظاهرة السطو بالقوة على أراضي الفلاحين، وقطع الغابات لاستغلالها في الحصول على الحطب دون إذن من أحد[1].

ويعتبر القرار المشيخي 1863م أخطر سلاح وجه لضرب البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وأقوى أداة وضعت بين أيدي الكولون لأنه أفسح لهم المجال للحصول على المزيد من الاراضي والتي عن طريقها سيكسبون القوة والنفوذ والدجاح، فقد قامت فرنسا من نزع الملكيات الأرضية ومن حجز ومصادرة لأجل المنفعة العامة[2]، بالإضافة إلى أن هذا القانون شكل أرضية صلبة لفئة القوانين العقارية التي تلته إحداث تغيرات جذرية على بنية القبائل، حيث تم تفتيتها وتحويلها إلى وحدات إدارية صغيرة هي: الدواوير، الكومين وهو يتكون في الغالب من مجموعات سكانية غير متجانسة، هي في الأساس بقايا القبائل المفتتة ولاشك بأن هذه الدواوير يؤدي من الناحية العملية إلى حصر الأهالي في مساحات محددة المعالم ومعلومة المسالك بما يسمح لإدارة الاستعمارية بمراقبة تحركات السكان[3].

وكان الهدف الأساسي من قانون 1863م سينانوس كونسيلت وكل القوانين التي تليه، هو إنشاء الملكية العقارية الفردية، التي تمنح الفرد الحرية المطلقة في التصرف في أرضه، فقد تم تعميم هذا النموذج على أوسع نطاق، وخاصة بالمناطق ذات الأراضي الخصبة الصالحة للاستطان.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار كل المعاملات العقارية التي تتم بين الجزائريين والأوربيين تؤدي إلى فرنسة الأرض الجزائرية وزوال النظام العقاري الجزائري الذي كان قائما قبل الاحتلال، وذلك هي غاية الإدارة الاستعمارية[4].

[1] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص- ص 106، 107.
[2] عدة بن داهة، ج2، المرجع السابق، ص 28.
[3] صالح حيمر، المرجع السابق، ص 276.
[4] المرجع نفسه، ص 257.

وعلى هذا الأساس شجب الشعب الجزائري جميع القوانين الراهنة إلا فرنسة الأراضي وفي مقدمتها رفضه بالاجماع للقرار المشيخي 1863م الذي اعتبره أشد خطر على الروابط العائلية[1].

استخدمت الإدارة الاستعمارية الجبل لأخذ أراضي الجزائريين وطردهم إلى المناطق النائية فتدهورت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية[2].

ومن ثم وجد المعمرون أنفسهم يمتلكون أخصب وأجود الأراضي الزراعية التي تحول ملاكوها الحقيقيون طرغ تصرفات الكولون، وهكذا ساهمت هذه القوانين الجائرة في انهيار نظام القبائل فطانت بمثابة الضربتين القاصية التي كسرت شوكتها وتحالفها، كما أنها لعبت دورا حاسما في تعطيل أو توثيق مسار الحركات العمالية ضد الاحتلال وتعد القبيلة وظيفتها السابقة، وبالتالي آلت عملية التنسيق بين الاشكال الثامنة للعنف التي كانت للمؤسسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر سير وقفها عنف التسليح، عنف القوانين، عنف الاقتصاد إلى أفكار المجتمع الجزائري وتفكيكه[3].

ومن الأمثلة على ذلك تفكيك قبيات عكرمة الغرابة إلى 16 فصيلة 16 fraction بعدما كانت تجمعها من قبل تلته أقسام كبرى..القواليز، القراريت، قربوسة وقبيلة الفراقة، دائرة معسكر، إقليم وهران التي قسمت أراضيه بمقتضى مرسوم الامبراطوري الصادر في 16 جوان 1865م إلا دوارين يجمع كل منهما ثلاث فصائل.

كما أن مساحة الأراضي الاجتماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة والمقذرة ب 12.58هـ وتضمن العيش 2.385 ساكنا قسمت إلى ملكيات فردية على 948 شخصا[4].

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 31.
[2] محمد بليل، المرجع السابق، ص 299.
[3] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 28.
[4] المرجع نفسه، ص 30.

ثانيا: إفقار المجتمع الجزائري:

إن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يرد إلى عوامل منها استمرار الكولون في ابتلاع المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة وتقلص الأراضي الزراعية والرعوية وانخفاض انتاج الحبوب بـ 20% أمام تضاعف عدد السكان في الجانب الجزائري.

فقد كانت السياسة الفرنسية التي تركت بصماتها وتوقيعها في كل المجالات الحياة أسوء أثر على الحياة الاقتصادية الزراعية وعلى ظروف الفلاحين المعانتية وأن الكارثة التي أودت بحياة 500.000هـ من الأهالي سنة 1867م- 1868م وقعت في الأراضي الخصبة[1].

وكان صيف 1867م فصل المجاعة ووصف لافيجري [2] بقوله «منذ عدة أشهر والعرب لم يجدوا ما يقتاتون به إلا الأعشاب في الحقول وأوراق الأشجار التي يرعون فيها مثل الحيوان والآن مع شدة الحريق ضعفت أجسامهم فماتوا جوعا ويتكسعون ضالين على الطرق وحول المدن التي أخرجوا منها خوفا من الفوضى التي يتسببون فيها، فهم ينتظرون جمع النفايات والفواضح للصراع حولها فلا يرجعهم شيئا ويحفرون الأرض المقوت من الحيوانات الجيفة وهم يغيرون علف حيوان المعمرين الذين كانوا يحرسون حقولهم بالسلاح والأفصح في كل ذلك موت الكثير عبر الحقول وتناثرهم كل صباح دون حركة حياة»[3].

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي (1830م– 1962م)**، ط.خ، وزارة المجاهدين، (د.ب.ن)، 2008م، ص- ص 13، 14.

[2] **لافيجري**: (1825م- 1892م) charler wartial Alleruend قسيس 23- 6- 1849م دكتوراء في العلوم الدينية 1853م، أستاذ مختص في تاريخ الكنيسية بجامعة سربون 1854م، زار دمشق وحاول الاتصال بالأمير عبد القادر 1860م، في سنة 1882م عينه البابا ليون كاردينالد، ثم رئيس لأساقفة قرطاجة، توفي بالجزائر عام 1892م حول جثمانه إلى روما، ينظر: المرجع نفسه، ص 500.

[3] أندرى برنيار وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: رابح اسطنبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 341.

وكذلك هذا ما صرح به الكاتب الفرنسي ألبرتر كمي أدلى بشهادته قائلا: «اعتقد جازما بأن 50% على الأقل من الشعب الجزائري يقتاتون من حشائش وجذور النبات»[1].

بحيث شبه الجزائري بالحيوان وهنا يقع المرأ حيرة منسبا إلا عن سبب حلول المجاعات القاتلة وانتشار الفقر وسط المجتمع الجزائري بعدما كانت الجزائر تدعى بمطامير روما خلال خلال العهد الروماني[2].

إن إبعاد الجزائريين عن الأرض وعن الوظائف الحكومية والإدارية وعدم وجود الصناعة في البلاد، وتكاثر عددهم مع عدم توافر أسباب الحياة أوجد بين أهل البلاد الجزائرية طبقة كثيفة من العمال العاطلين الذين يقضون حياتهم عبثا، بل إن حياتهم تعتبر معجزة من معجزات العالم الحديث، كيف يعيشون؟ لا يدري أحد[3].

وكذلك الأزمة الفلاحية الشديدة وعرفت وضعية حرجة بسبب منح أراضي المعمرين[4] وفي سنة 1845م، 1846م، 1857م دمرت المحاصيل من طرف الجراد وآفة الكوليرا، في سنوات 1849م، 1850م كل هذه العوامل قد تسبب في أزمات في الأوساط الجزائرية وفي تراجع ديمغرافي مزعج عن مليون ساكن سنة 1850م.

صارت الوضعية منذرة بالخطر في السنوات الأخيرة من الامبراطورية خاصة ابتداءا من 1860م عام الشر، عام المجاعة، فالأسباب عديدة بيع القمح من مطامر الشمال حصاد سيئ 1865م وجفاف

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ج2، ص- ص 16، 17.
[2] المرجع نفسه، ص 17.
[3] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص- ص 131، 132.
[4] مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: بن عيسى حنفي، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص 20.

مروع سنة 1866م مصحوب بمرور الجراد الذي لم يوقفه أي عائق والتعديد بالآفة وزلزال 1867م الذي حصر جزء كبير من الشفة والعفرون[1].

وبسبب مصادرة أراضي الجزائريين ومنحها للرأسمالية الأوربية وإلغاء المرسوم الجمروكية كان لها تأثير على البنية الاقتصادية في الجزائر حيث جاء في تقرير إحدى اللجان «إن المجاعة في التقرير الإفريقي ليست نتيجة لطبيعة الجفاف ولكن ذلك يرجع إلى التوازن الاقتصادي والاجتماعي ولقد قام الاحتلال الفرنسي بتدمير هذا التوازن وكذلك البنية الفلاحية وأجبر الفلاحين على زرع محاصيل للتصدير من أجل الرأسمالية الفرنسية، ورغم الحاجة إلى المحاصيل المعاشية فإنه حد من إنتاجها، كما ثبت أن مساحات كبيرة من أخصب بلاد الجزائر لم تستغل من طرف المعمرين وأن بعض الجمعيات الرأسمالية لم تستعمل أكثر من 2/1 من المساحة الممنوحة لها، وذلك لإهمالها خدمة الأرض وجعلها بطبيعتها، ففي الوقت الذي كان الجزائريون يموتون جوعا، كانت أراضيهم التي صودرت منهم غير مزروعة[2].

ومن الإجراءات المتخذة لصالح الإستيطان ايضا المشاريع الغابية المعروفة بقانون الغابات، فقبل الاحتلال كانت الغابات عبارة عن أراضي ميتة تابعة لبلاد الإسلام وهي ملك للبايلك، وكانت تستغل من طرف الجميع دون مراقبة أو إذن من أحد الرعي، وكان السكان الأحرار في التصرفجها ليس للرعي فقط إنما على الحطب كذلك، وبعد صدور القوانين الفرنسة الجائرة أصبحت الغابات ملكا عقاريا لإدارة الاحتلال مما دفعها إلى إصدار قوانين تمنع من جهة السكان الجزائريين (الأهالي) من استغلال الغابات، ومن جهة أخرى رخصت للمستوطنين تحويل مساحات كبيرة منها أراضي صالحة للزراعة إلى جانب استغلالها صناعيا.

[1] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين 1830م– 1954م**، تر: محمد المعراجي، (د.ط)، الأكاديمية الجزائرية، للمصادر التاريخية، ENEP، الجزائر، 2008م، ص- ص 175، 176.

[2] محمد عيساوي ونبيل شريخي، المرجع السابق، ص- ص 249، 250.

وشهدت سنة 1903م صدور قانون خاص عرف بقانون الاستغلالية ذات الطابع الاستيطاني، وبذلك زاد من عدد المستوطنين الجدد إلى أكثر من 620000ن[1].

كان تطبيق قانون الغابات الفرنسي سنة 1827م على الجزائريين هي طرد المربيين الجزائريين من أماكنهم الأصلية، أما الذين حاولا البقاء فقد اعتبروا مخالفين للقانون، وعوض أن يحمي قانون الغابات هذه الغابات في الجزائر بالعكس فقد أصبح هذا القانون وسيلة تجريد الناس من أراضيهم ووسيلة إستلاء، وهكذا على سبيل المثال فقد استولى المعمرون على 160.000من 84000هـ تم بيعها بنسبة 31 ق.هـ للواحد[2].

ثالثا: الهجرة:

لقد لجأت العديد من العائلات الفرنسية مع بداية الاحتلال الفرنسي إلى الهجرة هروبا بدينها من الحكم الكافر، فقد فقد هاجم عدد كبير منهم من القرى والأرياف يوم استولى العدو على البلاد، وأيقنوا أن البقاء تحت حكم الكافر لا يجيزه الشرع وتذكر المصادر أن مدينة الجزائر وحدها قد نقص عدد سكانها بأكثر من النصف سنة 1836م وخلت مدن وهران، عنابة، بجاية، تلمسان ومستغانم من سكانها، وبالطبع فإنه ليس كل من خرج من مدينة فقد هاجر منها، فقد تفرق السكان البداية خارج المدن انتظارا لم تستقر عنه الحرب، ولجأ آخرون إلى المدن والمراكز التي سيطر عليها الأمير عبد القادر ولم يهاجروا فعلا إلى خارج البلاد إلا عدد محدود وهو أولئك الذين لهم المال أو لهم العالم وبذلك هاجر عدد من المثقفين والبرجوازيين الجزائريين إلى المشرق وهاجر بعضهم أيضا إلى المغرب وتونس.

لقد ساهمت عدة أسباب من العائلات الجزائرية إلى هجرة ومغادرة قراها ومدنها، فالظروف الاقتصاية الصعبة والفقر وتناقص قطعان الماشية كلها دفعتهم إلى الهجرة إلا أن أقوى الأسباب لدى

[1] بوعزة بوضرسساية، **سياسة فرنسا البربرية**....، المرجع السابق، ص 120.

[2] أحمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، ط.خ، دار المعرفة، الجزائر، 2007م ، ص 158.

الفلاحين هي المصادرة وعمليات الحجز التي تعرضت لها أراضيهم مما سهل بشكل كبير في إفقارهم فأصبح للكثير الأسر بعدما ضاقت بها السبل وفقدت أراضيها هو الهجرة[1].

وفي سنوات 1854م، 1860م، 1861م، 1864م، 1870م حاولت بعض القبائل والعشائر المغادرة برمتها إلى تونس، فمكث فيها البعض في حين فضلت الأغلبية مواصلة السير إلى بلاد الشام عندما يلقى القبض على بعض النازحين ويستنطقون من طرف ضباط المكاتب العربية فإنهم كانوا يدلون دائما بنفس الإجابات التي ترد عادة على ألسنة الذين يلوذون بالفرار من أوطانهم "سوف نكون مطمئنين وأحرارا ولن تبخل علينا الأرض بالزرع ولا بالضرع" ولم يكونوا يكتمون الدوافع العميقة: إن حياة الهجرة أهون من العيش تحت سلطة المسيحيين[2].

وفي سنتي 1893م- 1895م توقعت سلطات الاحتلال جدوى هجرة حادة بسبب الجفاف والقحط واجتياح الجراد الكثير من مناطق الوطن، وانتشار الأوبئة والأمراض التي فتكت بكثير من الأهالي إلى الجزائريين وبثروتهم الحيوانية التي تعتبر رأس مالهم الذي لم يعوض، ولكن شيئ لم يحدث من ذلك، وخلافا لتوقعات الفرنسة حدثت الهجرة المنتظرة من قبلهم سنة 1896م، في الوقت وصفته التقارير الفرنسية بالهدوء والإطمئنان متيقنة كل التيقن عن عدم حدوث أي تحرك للأهالي الجزائريين نحو الشرق العربي وغيره، وفي نفس الظروف حدثت هجرة 1898م التي تعتبر من أهم تحركات الجزائريين نحو الأراضي العثمانية[3].

لقد تجاوز الملاحقون الفرنسيون القرارات والمراسيم الحكومية التي أصدرتها فرنسا في سنوات 1856م، 1859م، 1869م، 1888م، 1900م التي تمنع هجرة الجزائريين وعدم مغادرتهم الجزائر مهما كانت الأسباب وذلك ما بين تواطؤ الكولون في العمل على هجرة الجزائريين بكل الطرق والوسائل

[1] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 181.

[2] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون والمسلمون بفرنسا**، ج2، المرجع السابق، ص 751.

[3] عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847م– 1918م)**، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص 72.

ليفسح لهم المجال واسعا لاستغلال أراضيهم خاصة أن مغادرة الجزائريين وطنهم بطرق غير قانونية، تعتبر نوعا من التخلف عن أراضيهم وأملاكهم في الجزائر[1].

إن الهجرة الجماعية للأهالي لم تكن مقصورة على مدينة أو إقليم ما، ولكن كانت عامة فقد غادرت بعض الأسر الكبيرة مدينة مليان سنة 1899م وسطيف سنة 1910م متجهة إلى سوريا وفي سنة 1911م غارت مئات الجزائريين وسطيف متجهين إلى سوريا أيضا.

أما عن الهجرة إلى فرنسا فيتفق أغلب الذين كتبوا عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بأنها تمت بمرحلتها الأولى دون إثارة الإنتباه إليها، لذلك يصعب على الباحث تحديد كبداية للهجرة نحو فرنسا، غير أنه وبعد ثورة المقراني 1871م فقد تم تسجيل تزايد في عدد المهاجرين من منطقة القبائل نحو فرنسا بسبب مصادرة الأراضي وضخامة الضرائب المفروضة عليهم، إلا أن أجيرون يرجع تاريخ الهجرة الجزائية إلى فرنسا إلى سنة 1905م، كما وصل سنة 1906م وسنة 1907م بعض المهاجرين من منطقة القبائل حوالي مئة للعمل[2].

بالإضافة إلى الهجرة الخارجية فقد كان هناك نزوح داخلي من الأرياف إلى المدن نتيجة لمصادرة الأراضي الريفية وقوانين الغابات وتوفر الشغل بالمدينة حيث كان عدد سكان الريف يمثلون 14 أسرة عدد سكان المدينة عام 1886م وأصبح 7 مرات عام 1913م[3].

المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية الغابية على واقع اقتصاد الكولنيالي:

سيطر المستوطنين على أخصب الأراضي بعد مصادرتها، وقدمته لهم الحكومة الفرنسية مساعدات وتشجيعات ختمت المستثمرات الفلاحية بفضل الإجراءات التقنية المتطورة التي طبقت لخدمتها،

[1] عمار هلال، المرجع السابق، ص 75.
[2] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص- ص 183، 184.
[3] المرجع نفسه، ص 186.

وتطورات الملكية الأوربية[1].

فقد كان تقديرها سنة 1900م بـ 1700.00م ثم قدرت بـ 1.847.122هـ في 2.000.000ه سنة 1912م[2].

كان العنصر الفرنسي يعتبر الفلاحة والزراعة مشروعا وليس وسيلة عيش، لأنه يتألف من أناس ذوي سيرة سيئة وما هي غير شريف مملوء بالسوابق ينتسبون إلى المتشردين وشداد الأفاق، وهدفهم الحصول على الثروات وليس الاستقرار وخدمة الأرض والانتاج[3].

وفي مطلع القرن 20 حصول المهاجرين الأوربيين على مساحة 427 ألف هـ ما بين عامي 1909م-1917م وتحصبت جمعية شركة الغابات على 160 ألف هـ من الغابات لتستغلها مدة ستين عاما فقامت بيعها إلى ثلاثين معمرا أوروبيا ورغم أنها ليست ملكا لها[4].

لقد زادت الأوامر الصادرة ما بين 1844م، 1846م «إخلاء بسبب عدم الفلاحة والتي جاءت من أجل التنظيم العقاري، فقد زادت من حدة الاستلاء على الأراضي مثلا التحقيق فيها يخص عقود الملكية المتضمنة حوالي 200.000 ملك للدولة منها 37.000 ملك للأوربيين و11.500 فقط للمسلمين وطبق القانون على أراضي الحقول، فقد نزعوا من عند مالكيهم الشرعيين ».

وبما أن هؤلاء حرموا من حق الشيوع فإنه لم يبق لهم إلا بيع قطعة الارض الصغيرة والهجرة وعلى أراضيهم التي انتزعت لهم اقامت 27 قرية استعمارية في الساحل وفي متيجة، في هذه الفترة 1847م أحصينا 15.000 مستوطن قروي وسكان يبلغ عددهم الإجمالي 109.400 أوربي من بينهم 47.274 فرنسي، وقد عرف توسع الاستعمار بغتا آخر من تشريع سنة 1848م المتضمن أن الجزائر هاجبس

[1] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 200.

[2] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص- ص 259، 260.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 33.

[4] يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، (د.ط)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013م، ص 503.

الجمهورية الثانية التي كانت تواجه بطالة الحرفيين والعمال الفرنسيين لقد قدم أكثر من 100.000 فرنسي طلباتهم من الهجرة إلى الجزائر، ومن بينهم إلا 20.000 فقط منهم 15.000 فرنسي، استطاع أن يصبح معمرا في 42 قرية[1].

فأصبحت وضعية الأوربيين ممتازة وقوية الجانب، من شأنها أن ننسى هؤلاء الدخلاء أصلهم الوضيع الصغير وماضيهم التعس الفقير وكونهم البسيط الحقير حيث صار كل واحد منهم في قصر أمير يفترش الفراش الوتير عوض الأرض والحصير، فإن تقليب نفسية كل واحد منهم وحتى أصبح منهم العبد سيدا والجبان ضديدا والمسكين جبارا عنيدا[2].

إن النظام الاستعماري الفرنسي بالجزائر وبالرغم من الأرباح الطائلة التي جناها من القطاع الزراعي والصناعي والتجاري، إلا أنه لم يكتف بذلك بل أثقل الأهالي الجزائريين بمجموعة من الضرائب المرتفعة لتغطية نفقاته في الجزائر، حيث هذا الشيوع انعكس سلبا على الحياة الاجتماعية للأهالي، حيث انتشر الفقر والمجاعات والأوبئة وانخفضت القدرة الشرائية نتيجة قلة المحاصيل، الشيئ الذي أدى بعائلات كثيرة إلى الهجرة[3].

إن قانون 26 جويلية 1873م هو الذي حطم نظام الملكية في الجزائر وأباح للمستوطنين الأوربيين أن يتصرفوا في أراضي الجزائريين كما يحلوا لهم، وتتمثل هذه القوانين في تطبيق القانون الفرنسي على جميع عمليات بيع الأرض.

[1] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 156.

[2] إبراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881م– 1912م)**، (د.ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996م، ص 136

[3] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 213.

تمكن الأوربيين من شراء أراضي الأعراش لأن قانون 22 أفريل 1887م يسمح لكل فرد أن يستولي على أراضي الأعراش[1].

وابتداءا من عام 1873م تسرع المستوطنون الأوربيين في تطبيق قانون الغالب على المغلوب أو ما أسماه زعيم الاستطان الأوربي بالجزائر الدكتور واريير بقانون المستوطنين ويتمثل هذا القانون في الاستلاء على الأراضي وإضعاف المجتمع الجزائري والتوسع وأحكام السيطرة على الجزائريين ولكن نفهم السياسة الهدامة كان يخطط لها غلاة الاستعمار الأوربي في الجزائر بقصد تحطيم نظام الملكية الزراعية والقضاء على شخصية الفرد الجزائري، ينبغي أن نشير إلى أن معظم المستوطنين الأجانب الذين قدموا إلى الجزائر من الحوض الأبيض المتوسط كانوا فقراء ولا يملكون الأموال الضرورية لإنشاء مشاريع تجارية أو صناعية، وبهذا استطاع المستوطنون أن يتحكموا في 90% من الجزائريين الذين كانوا يقطنون بالريف إلى درجة أن 9.4% من الجزائريون فقد أصبح عندهم مستوى معيشي مقبول[2].

لقد شهد الانتاج الزراعي للمستوطنين تطورا كبيرا بفضل سياسة المشاريع الكبرى والتي كان لها دورا هاما في توسع حركة الاستيطان فالسدود مثلا أصبحت تروي أكثر من 40 ألف هكتار، وهو ما أدى إلى تضاعف الانتاج بالنسبة للمحاصيل الزراعية خاصة الكروم التي ارتفع انتاجها الزراعي الوسطي من 7 مليون هيكتلوليتر سنة 1913م[3].

إن تحسن الظروف المعيشية للأوربيين انعكس إيجابا على نموهم الديمغرافي فتشير احصائيات السكان أن عدد الأوربيين انتقل من 483.465 أوربي سنة 1891م إلى حوالي 529.717 سنة 1896م، ثم 583.844 أوربي في سنة 1901م، أي بمعدل 20% من الزيادة خلال عشرة سنوات، وكانت نسبة تزايد الفرنسيين بالجزائر أعلى من تزايدهم في الوطن الأم، نظرا لتحسن الظروف

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، (د.ط)، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1997م، ص- ص 167، 168.

[2] المرجع نفسه، ص- ص 166، 167.

[3] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 201.

المعيشية، كانت من بين عوامل هذه الزيادة، إن تحسن الوضعية المالية للعنصر الأوربي اتعكس إيجابا على حالتهم الاجتماعية، فالتعليم مثلا خصصت له ميزانية مرتفعة من قبل الخزينة ويحكم أن الكولون هم المسيطرون على المجلس المالي فإنهم قد وجهوا لخدمة مصالحهم وفدا على حساب الأهالي[1].

المبحث الثالث: ردود فعل المجتمع الجزائري ضد السياسة الغابية الفرنسية:

واجب الشعب الجزائري هذه السياسة بالكفاح المسلح حيث قام بعدة مقاومات في مختلف أنحاء الوطن.

أولا: المقاومة السلمية السياسية:

تعد العرائض الاحتجاجية أحد أشكال المقاومة السلمية التي عارض بها الأهالي السياسة الفرنسية الاقتصادية الداعمة للكولون والمتسببة في تدهور الاقتصاد التقليدي الجزائري، القائم اساسا على زراعة الحبوب المعاشية وتربية المواشي، الأمر الذي تسبب في تعاسة الجزائريين من خلال معاناتهم من الثالوث الأسود «الجهل، المرض، الفقر» ونذكر من أهم هذه العرائض المتقدمة من طرف الجزائريين والتي كانت متعددة الأوجه والمشاكل[2].

وقد وصل عدد كبير من العرائض بين 1830م، 1834م إلى الإدارة الاستعمارية في الجزائر وحتى إلى السلطات في فرنسا، فقد كتب أغا العرب محي الدين بالمبارك مثلا في 1832م رسالة إلى ملك فرنسا مستنكرا أعمال النهب وطالب تعويض الجزائريين وإرجاع أملاكهم، اقترح في رسالته، إن لم يستجاب لطلباته أن يسمح له بالهجرة، وتعتبر العريضة المشهورة التي بعث بها حمدان خوجة وإبراهيم بن مصطفى باشا إلى وزير الحربية في جوان 1833م المكونة من 22 صفحة من أهم العرائض الجزائرية التي كشفت السلطات الفرنسية بباريس عن الفضائح التي قام بها الفرنسيون عند دخولهم الجزائر،

[1] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 209.

[2] أمينة سحنون ومونية إطاحين، **السياسة الزراعية الكولونيالية بالجزائر (1830م/ 1914م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، منشورة، تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية (1830م- 1984م)، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2018م- 2019م، ص 111.

وحتى بعد وصول مدى الاحتجاجات إلى فرنسا لم يستجب لطلبات الجزائريين المتكررة فلجنة التحقيق في مسألة دفع تعويضات للمتضررين في عمليات الهدم لم تعطي أي نتيجة لصالح الجزائريين، بل إن مصير كل من كان يحتج إما السجن أو النفي وهذا ما حصل لحمدان خوجة وغيرهم ممن حاولوا الدفاع عن حقوق بني وطنهم[1].

وفي بعض الجهات الوطن تظاهرت إدارة الاحتلال بالاهتمام بقضايا الفلاحين الجزائريين، حيث أرشد ضباط المكاتب العربية الفلاحين المبعدين من أراضيهم والمجمعين في أراضي جبلية غير صالحة للزراعة برفع شكاويهم واحتجاجاتهم إلى عامل العمالة، وبناء على ذلك بعث فلاحوا «تروامارايو» «سيدي بن عدة حاليا» وفلاحوا «غيار» «عين الطلبة حاليا» بعرائض احتجاجية إلى عامل عمالة وهران في 12 ماي 1877م، إلا أن سلطات الاحتلال اكتفت في الرد عليهم بأن الأراضي التي صودرت منهم سيعوضون عنها بأراضي أخرى، لكن الفلاحين رفضوا بإصرار وعناد قبول هذا العرض مما يؤكد بشكل قطعي رفضهم للسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر[2].

وقد أدت العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى البرلمان الفرنسي وإلى سلطات الاحتلال فيما بين 1892م، 1894م إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية يرأسها " جول فيري" وذلك بعد أن وصلت إلى فرنسا تقارير تنذر بالخطر لدى الجزائريين المقيمين في المناطق الجبلية، وبالإضافة إلى ذلك فقد اغتنم الجزائريون فرصة وجود لجنة جول فيري بينهم سنة 1892م وتقدم إليها بمطالب قوية وتمكنت هذه اللجنة بعد جولة قامت بها عبر المناطق الأكثر تأثيرا بالقانون الغابي وقوانين الأنديجينا وإجراءات القمع المسلطة على السكان من قبل الموظفين الإداريين العديمي من جميع

[1] فتيحة سيقو، **عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية**، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال 1830م- 1962م، المرجع السابق، ص- ص 179، 180.

[2] عدة بن داهة، ج2، المرجع السابق، ص 86.

شهادات الفلاحين وتوصلت إلى الكشف عن عوامل أخرى ساهمت في ازدياد شقاء الفلاحين وبؤسهم[1].

لم يكن الصراع حول الأرض قائما في أساسه بين الجزائريين والكولون بل أيضا فيما بين المعمرين الذين كانوا لا يتورعون تحويل ممتلكات أرضية بطرق لا شرعية لصالحهم كما تدل على ذلك رسالة التشكي التي تقدم بها جماعة من المعمرين في سيدي بلعباس إلى الحاكم العام للجزائر ضد المعمر، كما أن المراسلات الإدارية بين المتصرف الإداري ونائب عامل العمالة أو حتى الموجهة إلى عامل العمالة أو الوالي العام للجزائر بشأن الاحتجاجات حول ملكية الأرض كانت تحمل إشارة كتابية «هام» أي أن موضوع الرسالة جديد بالاهتمام، لا سيما كان الامر يتعلق بنزاع حول ملكية الأرض بين طرفين أحدهما موالي للاستعمار "كولون، أغا، قائد، مجند في جيش الاحتلال، وآخر معارض، أما الذين لم يكونوا في خدمة الاستعمار فعاليا ما كانت ترد إليهم رسائلهم نجحت أنها أرسلت بدون طابع بريدي، وذلك تذرعا بالقانون[2].

ففي 31 جويلية 1873م تقدم سكان قرية زمورى الذين طردوا من أراضيهم بمذكرة احتجاج إلى الحاكم العام للجزائر يطلبون منه النظر في حالتهم المأساوية بحيث لم تبق لهم السلطات الاستعمارية سوى بعض أشجار التين وبعض البساتين ويناشدونه التدخل حتى يسمح لهم بالبقاء فوق ما تبقى لهم من مساحات أرضية وأبلغوه بأنه يعز عليهم مغادرة أراضيهم التي ولدوا فيها، كما تقدم سكان قرية تاورة مطالبين بشراء مساحة أرضية تقدر بـ 2570 هـ تمت مصادرتها[3].

تمت الاحتجاجات العريضة التي قدمها حمدان خوجة من الجزائر إبراهيم بن مصطفى باشا إلى معالي رئيس الوزراء، وزير الحرب المارشال سولت دولماسيا، في هذه العريضة المشتكيات بالنقاط

[1] عدة بن داهة، ج2، المرجع السابق، ص 107.
[2] المرجع نفسه، ص- ص 79، 80، 81.
[3] نفسه، ص 83.

التالية: – الظلم الذي تم من جراء توقيف القاضي والمقضى ونفيهما للاستلاء على أملاك ملكه والمدينة.

– تهديم ممتلكاتنا المتبقية وممتلكات الخواص والمؤسسات الدينية والجبرية.

– وتم الاستلاء على جامع مسمى جامع السيدة.

– تم الاستلاء على مساكننا ومصلياتنا ولم يبق للمسلمين إلا الربع من هذه الأماكن المقدسة والثلاثة أرباع كريت للتجار لتستعمل كمخازن أو هي مشغولة من طرف السلطة.

– تم الاستلاء على مسجد كتشاوة ليحول إلى كنيسة[1].

– المساجد والمعابد المقدسة فقد اغتصبت واستولى عليها، من أجل أن تحول إلى متاجر ومستشفيات، فمنها ثمانية مساجد كبيرة وأخرى صغيرة قد أصبحت محرمة على سكان البلاد، كما حرم الفقراء والمساكين من أوقافها التي طالما كانت سببا في إعانتهم وانقاذهم من مخالب الفقر والاحتجاج[2].

تعود المحاولات الأولى لاستفادة الجزائريين من أراضيهم المغتصبة عن طريق شرائها من الكولون إلى سنة 1863م إلا أن هذه العملية تعطلت خلال بعض الفترات سنة 1869م وخلال عامي 1908م-1909م، ونشطت فيها ما بين 1910م– 1940م، وفي 1877 تمكن الجزائريون من شراء 987.443هـ من الأوربيين[3] وفي سنة 1887 عرض الجزائريون الأراضي الفلاحية التي اغتصبت منهم في سهل الشلف بشراء أراضي جبلية من الكولون بقيمة 150 فرنك للهكتار الواحد.

كما أن بعض الأعيان من الجزائريين ممن كانت تحذرهم الرغبة في توسيع ملكياتهم الأرضية شرعوا في شراء مساحات أرضية من الكولون، وهكذا حرص الجزائريون على الاحتفاظ بأراضيهم بل وشراء

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 72.

[2] محمد الطيب عقاب، **حمدان خوجا رائد تجديد المسلمين**، (د.ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م، ص 59.

[3] عدة بن داهة، ج2، المرجع السابق، ص 159.

الأراضي من الأوربيين كما لوحظ في بعض المدن مثل القصر، روادي، أميزور، الأعلى وذراع الميزان، وتيزى عنيف وميراير، ودلس، جهات الوطن منهاك تبلاط وخميس مليانة وعين السلطان وبر مدفع والخروب[1].

في حين عارض الكولون عملية شراء الجزائريين للأراضي الفلاحية واعتبروها غير مقبولة ومنافية للإستطان وخطر يهدد مستقبلهم في الجزائر فإن الجزائريين اعتبروها واحدة من أهم اشكال النضال ضد الاحتلال وبهذا الشكل يكون الفلاح الجزائري رغم فقره وتخلفه قد ساهم بهذا الأسلوب من المقاومة في صيانة القاعدة الاقتصادية للمجتمع الجزائري وهي الأرض الفلاحية[2].

ثانيا: المقاومة المسلحة:

1- مقاومة المقراني والشيخ حداد:

بدأت معركته يوم 16 مارس 1871 بمدينة برج بوعريريج، استمر الحصار الى غاية 26 مارس لكن كثرة جنود القوات الفرنسية أدت بالمقراني الى الانسحاب، ومن بين المعارك أيضا معركة ضد الجنرال السنوسي بمنطقة مجانة يوم 12 أفريل قرب جبل تقراطاست شمال مجانة استمر الحاج المقراني في نضاله وتحركاته وهو الطليعة على رأس المجاهدين حتى أن يوم 5 ماي 1871، ففي هذا اليوم كان المقراني في مواجهة مع العدو الفرنسي.

*** الأسباب العامة للثورة:**

_ مأساة المجاعة الحادة الأليمة التي حصلت عامي 1867، 1868 والتي راح ضحيتها مئات الآلاف الجزائريين.

_ سعي الكنيسة المسيحية لتمسيح الأطفال الجزائريين على أثر ازمة المجاعة.

[1] مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 20.

[2] عدة بن داهة، ج2، المرجع السابق، ص- ص 164، 165.

_ مشكلة الديون التي افترضها الباشاقا من بنك الجزائر على أثر أزمة المجاعة الحادة عام 1869 لمساعدة المنكوبين والفلاحين الجزائريين[1].

_ اصدار مرسوم كريمو الذي رفع من منشآت اليهود أمام المسلمين على الصعيد السياسي والقانوني وهذا ما أثار سخط المقراني فقال في عبارته الشهيرة " انني مستعد لوضع رغبتي تحت السيف ليقطع رأسي ولكن إذا كنت راضيا بطاعة الجنود فإنني لن أطيع أبدا أحد من تجار اليهود".

_ ظاهرة الجراد سنة 1869_1879 الذي تسبب في ضعف الإنتاج الفلاحي.

_ اتلاف محصولات ونتج عن ذلك ضعف مداخيل الفلاحين وهذا تسبب في ضخامة الديون مما اضطر المقراني أن يبيع بعض أملاكه التي لم تدخل تحت الرهن لتسديد بعض الديون[2].

_ وفي عام 1869 تفجر الوضع الاجتماعي بصورة خطيرة جدا فحصلت مجاعة حادة لا نظير لها في تاريخ هذه البلاد، مات من جراءها الآلاف من إخواننا وعشرات الآلاف من قطعان مواشيهم نتيجة لقلة الحبوب والعلف.

كل هذه الأسباب أدت بالشيخ المقراني الى اعلان الثورة على حكومة الاستعمار[3] في 9 مارس 1871 عقد اجتماعي مع رجال عائلته كان آخرها الاجتماعي الحربي الموسع يوم 14 مارس، الذي تقرر فيه اعلان الثورة ففي صباح 16 مارس 1871 زحف المقراني نحو مدينة برج بوعريريج على رأس حوالي 7000 فارس وحاصرها 10 أيام فانطلقت الثورة لكنها أرستوقراطية الطابع ومقتصرة على قبائل برج بوعريريج وبوسعادة وصور الغزلان الى أن انظم اليها في 8 أبريل رئيس الطريقة الرحمانية الشيخ أمزيان الحداد فغدت ثورة شعبية واتسع نطاقها لتشمل قرابة نصف البلاد، وقاتل المقراني حتى

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص_ص 242، 243.

[2] يحي بوعزيز، **ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871**، ط.خ، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص_ ص 102، 103.

[3] يحي بو عزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج 2، (د.ط)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 101.

استشهد بواد السفلاد بين البويرة وعين بسام الى يوم 5 ماي 1871 فخلفه على رأس الثورة أخوه أحمد بومرزاق في قيادة الثورة حتى اعتقل يوم 20 جانفي 1872 بواحة الرويسان قرب ورقلة فانتهت بذلك الثورة[1].

نتائجها: _ فرض ضرائب قاسية على القبائل المشاركة في الثورة.

_ اصدار قانون وارنيه 263 جويلية 1873 الذي أعطى الحق لكل مستوطن الاستحواذ على 200 نك.[2]

2_ مقاومة أحمد باي 1830م- 1848م:

في صيف 1830 سافر أحمد باي الى العاصمة بصحبة نحو 400 فارس لأداء الدينوتين الى حكومة الداي، فصادف وصوله اليها ظهور طلائع الحملة الفرنسية بأفق الجزائر، فاقترح خطة ذكية لمواجهة الفرنسيين عارضها قائد الجيش الجديد، الأغا إبراهيم، وشارك في معركتي سيدي فرج واسطاوالي ثم رجع الى قسنطينة، وأحبط محاولة انقلاب قادها الإنكشاريون الأتراك، واستعادة حكمه[3].

حاول أحمد باي اقناع السلطان العثماني بالاعتراف به وليا على الجزائر وامداده بمساعدات عسكرية يستعين بها على قتال الفرنسيين، لكنه لم يحظ منه سوى بوعود وتشجيعات، وذلك خوفا من فرنسا التي لم يتردد سفيرها من إسطنبول ذالا الاعلان ان بلاده ستعتبر توجيه رتبة الباشا الى باي قسنطينة بمثابة اعلان حرب عليها [4].

[1] بشير بلاح، ج 2، المرجع السابق، ص 297

[2] على بطاس، **لمحة من تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871م**، ط 3، دار الأمل، الجزائر، ص 164.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 114.

[4] المرجع نفسه، ص_ ص 114، 115.

حاولت فرنسا ان تقضي على المقاومة ولكن محاولتها باءت بالفشل، والتزم الحاج أحمد باي أن يسلم نفسه لفرنسا، ولكن هذا الأخير رفض رفضا باتا فكانت محاولة فاشلة، تلتها محاولة الجنرال كلوزيل الذي اعتقد أنه بمقتضى مرسوم مؤرخ في 13 سبتمبر 1830 يستطيع عزل الباي ومنح أحد اشقاء باي تونس الخلافة على بايلك قسنطينة، لكنها كانت أيضا محاولة فاشلة فضلا على رفضها رسميا كمشروع من طرف الحكومة الفرنسية [1]، وفي 21 جانفي 1830 بإصدار أمر الى المملوك يوسف للذهاب الى مدينة عنابة، حيث شن غارات وجيشه على السكان، بلغ فيها الى درجة قتل الأطفال و النساء والشيوخ وكذلك شن حملة على مدينة قسنطينة 1836، والتي انتهت بالفشل ذريعة تاركة اثارها الوجيهة ماديا ومعنويا على نفسية المستعمر كما ترتب عليها تعويض المارشال كلوزيل بالمارشال دابريمون.

دخل العدو قسنطينة وأجبر أهلها على الهجرة وسكن الجنود الأعداء كدور اهل البلاد وسكن قوادهم في الفيلات، وقصر الباي، واستولوا على أموال الإقليم.

لم يرض الحاج احمد باي بان تبقى عاصمته تحت الاحتلال لذلك جمع ألف فارس وعدد كبير من المشاة وعسكر بسهل الطاقة على بعد 25 من مدينة قسنطينة في أكتوبر 1848 استعاد لنتن حملة على العدو، علمت السلطات الاستعمارية فجهزت قواتها، تارة المعركة بين الطرفين على أشدها، فحين نهب العدو واخذ من الموانئ عدد كبير، اما الباي انسحب الى الاوراس لإعادة العدة.

ولمضاعفة المقاومة كثف احمد باي اتصالاته من جهة بعناصر بارزة ذات تأثير ونفوذ بالبايلك فهذه الاتصالات قد أعطت ولاءها ومساندتها المطلقة للباي من العدو[2].

[1] ياسر فركوس، **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قالمة، 8ماي 1945، 2018م_ 2019م، ص_ ص 38_ 40.

[2] المرجع نفسه، ص_ ص 40_ 42.

3_ مقاومة الأمير عبد القادر 1832م- 1847م:

تعد مقاومة الأمير عبد القادر أهم مقاومة منظمة ضد الاحتلال الفرنسي نظرا لاعتبارات عديدة جعلتها تحظى بالتميز عن باقي المقاومات ولقد عرفت هذه المقاومة تنظيم إداريا وعسكريا فريدا ساهمت في تبلوره شخصية الأمير الفدة[1].

لقد كان لسقوط مدينة الجزائر أثر كبير مما دفع بالمواطنين الى تعويض أمر قيادتهم في المنطقة الغربية الى احذر عصائهم وهو يتيح زاوية القيطنة التابعة للطريقة القادرية ومحي الدين بن مصطفى الهاشمي وهذا بعد ان قامت فرنسا بتعيين باي موال لها على وهران، ولقد تمكن الشيخ محي الدين من مضايقة العدو في وهران وهنا ظهرت قوة شخصية ابن عبد القادر الذي بويع أمير بدلا من ابنه محي الدين نظرا لكبر سنه[2].

وفي سنة 1832 انتخب سلطانا للجزائر سنة 1832 أصدر الكثير من البيانات الى الجزائريين داعيا إياهم للطاعة والدفاع عن وطنهم، ومن بين تلك البيانات في قوله " الكم أيها الجزائريون قد أصبحتم الان تحت رحمة رومى، بقاضيكم رومى، ويدير شؤونكم رومى... ان الرومي قد انتهك مساجدكم واخذ احسن أراضيكم وأعطاها الى بني جنسه واشترى أعراض نسائكم... ان اليوم يقظنكم قد حان، هاهم جميعا عند سماع صوتي، أيها المسلمون ان الله قد وضع سيفه الملتهب في يدي واننا جميع سنمضي الى الامام ونروى حقول وطننا بدماء الكفار"[3]

وبعد هذا اعترف الأمير فرنسا على الاعتراف بسيادته ووقع معه معاهدة السلام في 24 فبراير 1834 ونص فيه على وقف الاعمال الحربية، وأطلق سراح الاسرى الفرنسيين وحرية التجارة وحقق

---

[1] لخضر سعيداني، «**محمد بن علال وجهوده في مقاومة الأمير عبد القادر**»، مجلة متون، مج 12، ع01، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة 20 جوان 2020م، ص 103.

[2] أم كلثوم شتير، المرجع السابق، ص 150.

[3] أبو قاسم سعد الله، ج1، المرجع السابق، ص 41.

الأمير في استعمال ميناء ارزيو وشراء ما يحتاجه للعرب، ولكن هذه المعاهدة أثيرت حولها ضجة وخصوم ومشاكل انتهت بنفضها ذلك لان الحكومة الفرنسية امتنعت عن الموافقة عليها[1]

ولكن فشل فرنسا عام 1836 في احتلال قسنطينة قد اجبرها على نشداة السلام مع الأمير فقد تفاوض كل من بروسا وبيجو مع الأمير على معاهدة التافتة 20 ماي 1837 وقد أكدت هذه المعاهدة على سيادة الأمير على غرب ووسط الجزائر [2]

وفي هذا النطاق كان الفلاحون الجزائريون يحاصدون المدن الساحلية" عنابة، الجزائر، العاصمة، وهران" يمنعون عنها المؤن ويشعلون الحرائق في المزارع الكولون الفرنسيين القريبة ومنها قبيلة الغرابة في منطقة وهران، جحوط في منطقة الجزائر، والقبائل المجاورة لمدينة عنابة حيث يقول الأستاذ سعد الله" «هجومات اهل متيجة والحرائق التي اشعلوها في مزارع الفرنسيين القريبة من العاصمة لم تكن سوى فصل مغير امام الهزيمة الساحقة التي لحقت بجيش الاحتلال في معركة المقطع»، وفي الوقت الذي منعت فيه قبيلة الغرابة "الخيالة" التابعين لحامنة وهران من قطع الاخشاب تراجع الجنرال بيجو عن فكرة دعمه لحامية تلمسان، وذلك عند بلوغه خبر اقتراب الأمير عبد القادر من مدينة وهران لحرق مزارع الحبوب التابعة لقبيلتي الدواوير والزمالة.

وقد اعتمد الفلاحون الجزائريون هذا الأسلوب من الحرب ردا بالمثل على ما ارتكبه الفرنسيون من حرائق ضد مزارع الجزائريين ونظرا لخطورة تكتيك حرق المزارع تمنى الأمير عبد القادر أن لا تشوش الحرائق المنعزلة على مفاوضات السلم مع بيجو.

ويبدو من خلال الشرط الثاني والثالث والثامن من معاهدة التافنة 30/ 05/ 1837م التي وقعها كل من الأمير عبد القادر والماريشال بيجو بأن المشكلة المتعلقة بملكية الأرض تستأثر بنصيب وفير في هذه المعاهدة، فقد تصدى الأمير عبد القادر للماريشال بيجو وهو يتنقل من وهران إلى مستغانم،

[1] يحي بوعزيز، **ثورات التاسع عشر**، ط.خ، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 39.
[2] أبو قاسم سعد الله، ج2، المرجع السابق، ص 42.

ويتبين من خلال هذا أن التركيز على ملكية الأرض بيد دولة الأمير وبيد أصحابها الشرعيين وفق ما نصت عليه شروط معاهدة التافنة يشكل حلقة هامة في المخطط الاستراتيجي لدولة الأمير[1].

4_ ثورة عين التركي:

تعرف بثورة مارغيت Marguritte قام بها يوم 26 أفريل 1901م سكان قرية عين الترك، دامت 46 يوما ومن أهم أسبابها:

1) تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة «كعامة الجزائريين» نظرا لفقدهم مصادر دخلهم الأساسية وهي الأراضي الزراعية، بسبب سيادة مصادرة الأراضي، ونقل المالكين، والحد من المراعي، فقد انحصرت مساحة أملاك سكان المنطقة على سبيل المثال من 9.286هـ عام 1868م إلى 4.068هـ عام 1900م[2].

2) إضطهاد الاستعمار للأهالي حيث أصدرت 325 حكما أجريا في وسط من السكان لا يزيد عددهم 32000 شخصا، وأصدر حراس الغابات مئات من محاضر العقوبات ضد السكان خلال سنة 1900م.

وقد احتج السكان ضد السياسة الجائرة، وكتبوا عدة عرائض احتجوا فيها على العودة إلى تطبيق قرار السينياتور كونسلت لعام 1863م وقانون 1873م وكرروا احتجاجاتهم هذه في أعوام 1898م، 1899م، 1900م، ولكن المجلس العام لم يمنح لهم وطالب بمصادرة أراضي جديدة منهم لتوزيعها على المعمرين[3].

[1] عدة بن داهة، ج2، المرجع السابق، ص_ ص 326_ 329.
[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر**...، ج1، المرجع السابق، ص_ ص 310، 311.
[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 16.

ومن أهم نتائجها:

_ اعتقال ونقل 124 مجاهد إلى مونبولي Montpolier، بفرنسا أين حاكموا وصدرت بحق الكثير منهم أحكام بالسجن المؤبد مع الأعمال الشاقة.

_ إنشاء محاكم رادغة بمقتضى قراري 29 مارس و28 ماي 1902م خولت محاكمة الجزائريين دون حضور محامين، وعدم استئناف معظم أحكامها[1].

5- ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864م- 1884م:

أهم الثورات الوطنية في القرن 19 هي ثورة أولاد سيدي الشيخ في جنوب الجزائر عام 1881م والحق أن هذه الثورة قد بدأت عام 1884م حيث شرعت فرنسا في التسلسل إلى الصحراء، ففي ذلك التاريخ 1884م انفجرت ثورة تحت قيادة مرابطين ماسي سليمان وعمه سي الأعلى، ولم يكن في قدرة فرنسا عندئذ قمع هذه الثورة وخلال ثورة المقراني عام 1871م انظم سي الأعلى بقواته في الجنوب إلى الوطنيين الشمال، ولكن مجاعة 1867م، 1869م قسع ثورة المقراني قد اضعها كثيرا من ثورة أولاد سيدي الشيخ، غير أنه في عام 1881م، وبعد معرفة الخطط الفرنسية للاستلاء على الصحراء تجمعت روح الاستقلال من جديد وانفجرت في شكل ثورة جديدة تحت قيادة الشيخ بوعمامة خليفة سي الأعلى الذي اصبح طاعنا في السن.

بدأ هذا الأخير بمهاجمة المراكز الفرنسية فجريدة ديبا كتبت تقول «أنه لم يحدث قبل بوعمامة»، إنه زعيهما ثائرا يستولي على ثلاثمائة اسير فرنسي، وألق غرارة من الشعير والقمح، وغيرها من الغنائم المتنوعة[2].

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 311.

[2] أبو قاسم سعد الله، ج2، المرجع السابق، ص_ ص 54، 55.

أما السبب المباشر للثورة فهو ذلك الحادث الذي حصل يوم 29 جانفي 1864م من خلال حساسي الباشا أغا بابا لإهانة نتيجة اغتيال كاتبة الخاص سي الفوضيل بن على خرجه في حادثة وقعت بالبيض.

نتائجه: لقد أدت الخلافات والمصالح الشخصية إلى حدوث عدة انشقاقات:

ـ توزع زعماء أولاد سيدي الشيخ مع فتور الثورة على مختلف المناطق.

ـ ثورة أولاد سيدي الشيخ انتشرت وامتدت لتشمل سائر الصحراء وتتوغل أحيانا إلى مناطق في الشمال والشرق والغرب.

ـ كانت ملحمة ثورية امتدت من 1864م حتى 1884م[1].

اعتقد المعمرون أنه يستطيعون الاستيلاء على أراضي الجزائريين بقوة السلاح والمال، حاولوا بذلك خلق مستعمرة استيطانية الا أن المجتمع الجزائري ضل متماسكا بأرضه مستعملا كل قواه مدافعا عنها اما النصر أو الشهادة فقد وقفوا ضد مصادرة أراضيها وواجهوا بعنف شديد نهب المستعمرون حيث قام الجزائريون بثورات لإيقاف شر هذا العدو.

[1] أم كلثوم شتير، المرجع السابق، صـ ص 158، 159.

الخاتمـــــــــــــــــة

من خلال دراستنا لموضوع السياسة الغابية الفرنسية في الجزائر 1843م-1914م، توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

* كانت ملكية العقار الفلاحي في الجزائر قبل الاحتلال مقسمة إلى أربع ملكيات جماعية " أراضي البايلك، أراضي الفرس، أراضي الوقف وأراضي المخزن" حيث كانت هذه الملكيات إحدى الدعائم التي يقوم عليها اقتصاد الأهالي.

* يعتبر الفلين أهم الأشجار المنتشرة في شمال إفريقيا بشكل عام والجزائر بشكل خاص حيث تعتبر عمالة قسنطينة البنية المثالية لنمو هذا النوع من الأشجار.

* قدمت الغابات الجزائرية أرباح هائلة للاستعمار الفرنسي واقتصاده الذي بدأ في استغلالها منذ 1430م، غير أن الاحتلال الكلي للبلاد وإحكام السيطرة عليها ضعف شوكة المقاومة في الثلث الأخير من القرن 1530م.

* تطبيق السياسة الاستعمارية قانون الغابات المعمول به في فرنسا على الغابات الجزائرية منذ بداية الاحتلال.

* إن التشريع الغابي قد جاء ليعزز ترسانة القوانين الاستعمارية الرامية في مجملها إلى فرض الهيمنة الاستعمارية على الجزائر لأن هذه التشريعات تمثل السيطرة الفرنسية على الفلاحين وازدياد العجز في تسديد المبالغ المالية التي فرضتها القوانين والمراسيم في مجال تسيير الغابات.

* قانون سيناتوس كونسلت وقانون وارني كان أخطر قانونيين الذين أقاما بنقل الملكية الفردية وأهل الملكية الجماعية.

* عملت السلطات الفرنسية على تجريد الجزائريين من أراضيهم حيث حصلت على أجود وأخصب الأراضي بحيث أصبح المجتمع الجزائري لا يعيش إلا بغصن وأوراق الأشجار كما قال هذا لافيجري.

* فرنسة وتفكيك وحدة المجتمع الجزائري حيث تم سلب الجزائريين أراضيهم عن طريق إجبارهم على يديها وحجزها ومصادرتها منها مما أدى بهم إلى التحول من سلطة الأراضي للعمل على شكل خماسة.

* انتشار الفقر في أواسط الجزائريين وذلك بالدرجة الأولى بسبب سلبهم لأراضيهم الخصبة ومنهم في الانتفاع بخيرات وثروات الغابات التي كانوا يقطنون بجوارها.

* إن السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر كانت لها انعكاسات منها المجاعات وهجرة عائلات كثيرة خارج الوطن وبصفة خاصة إلى المشرق العربي وفرنسا.

* تحول المستوطنون الاوربيون من متشردين إلى أسياد يملكون مساحات واسعة من الغابات.

الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة الموقع الجغرافي للجزائر[1]

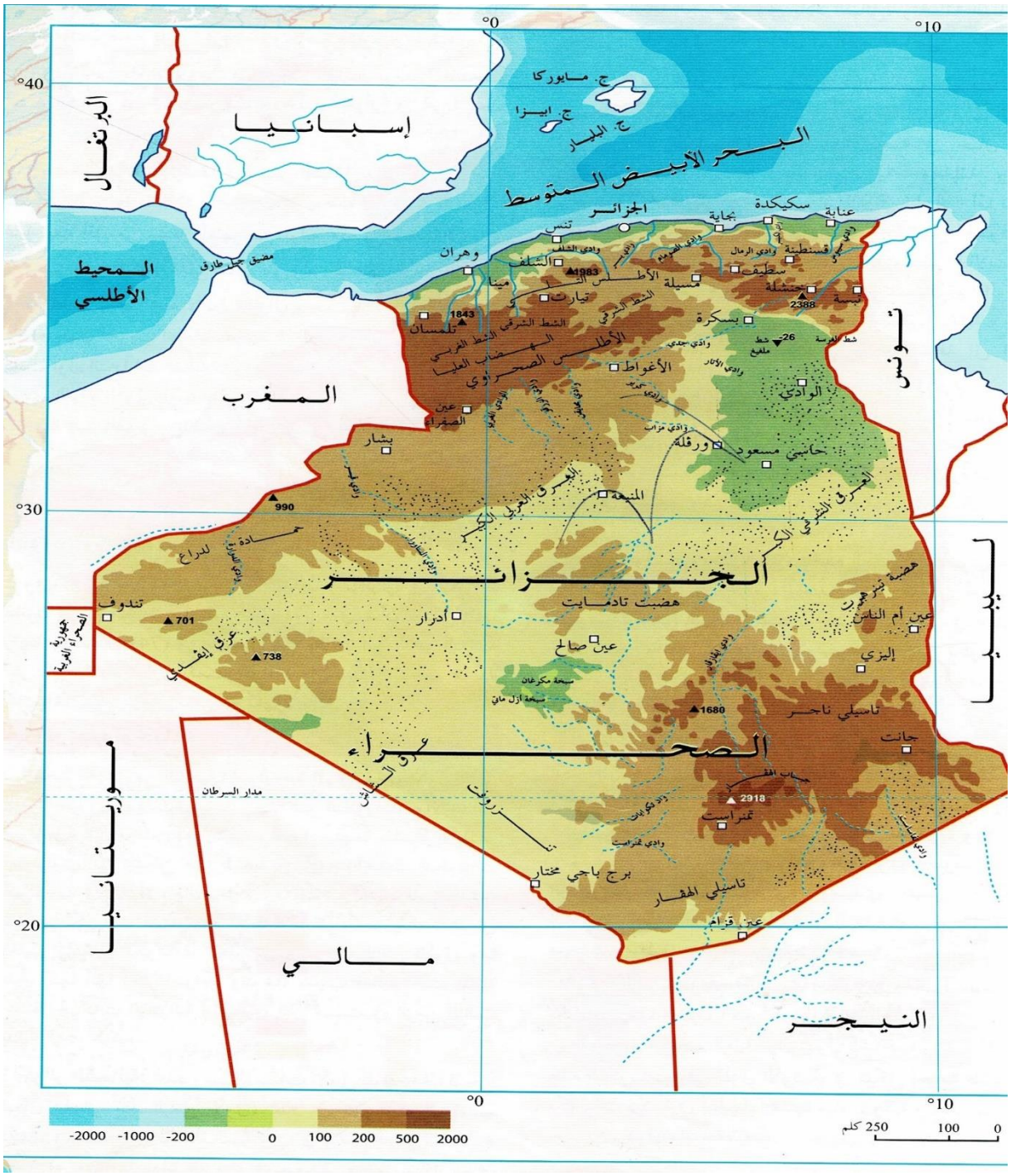

[1] عبد الرحمان أحمد ادريس، **أطلس الجزائر والعالم**، دار الهدى، عين مليلة، ص 21.

الملحق رقم (02): غابات الفلين بعمالة الجزائر[1]

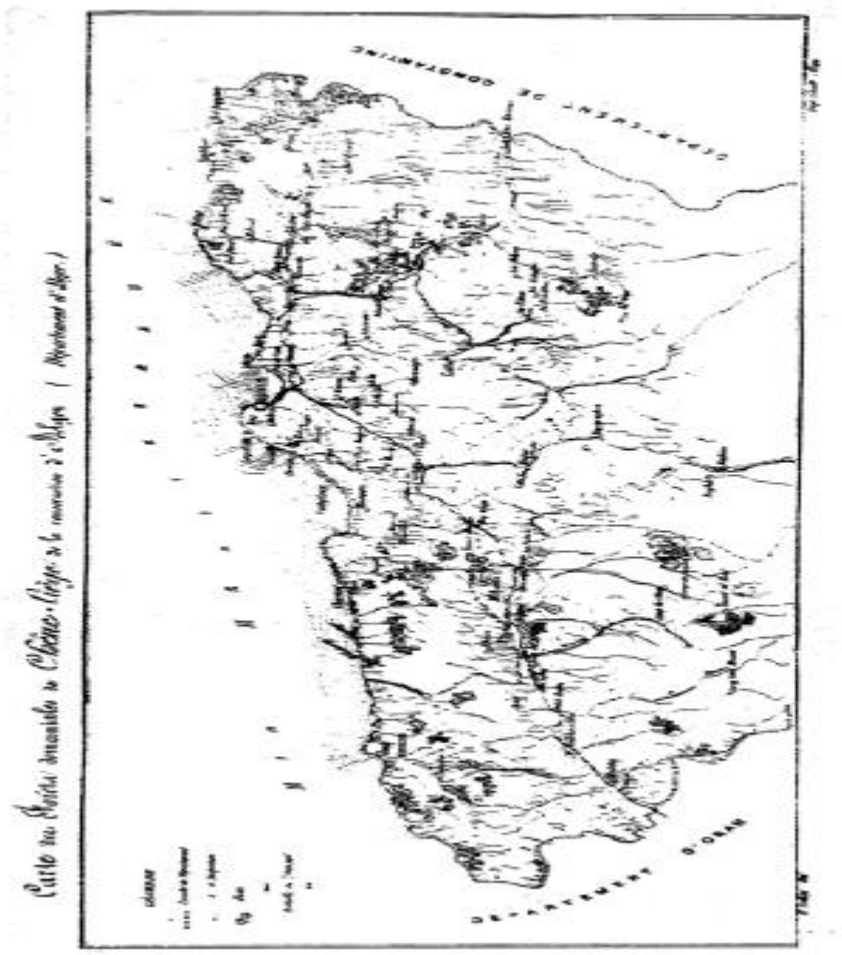

[1] موسى لمام، **الغابات الجزائرية في منظور المشروع**....، المرجع السابق، ص 261.

الملحق رقم (03): غابات الفلين بعمالة قسنطينة[1]

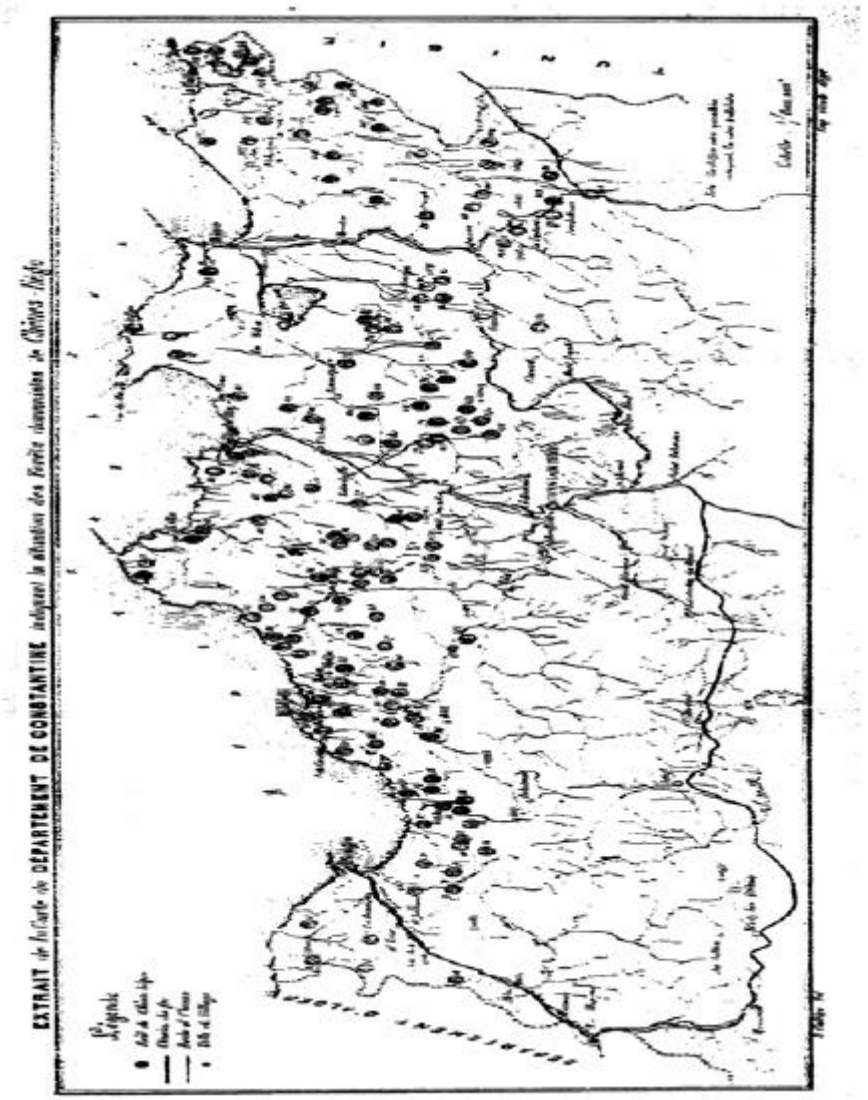

[1] موسى لمام، **الغابات الجزائرية في منظور المشروع**....، المرجع السابق، ص 262.

الملحق رقم (04): غابات الفلين بعمالة وهران[1]

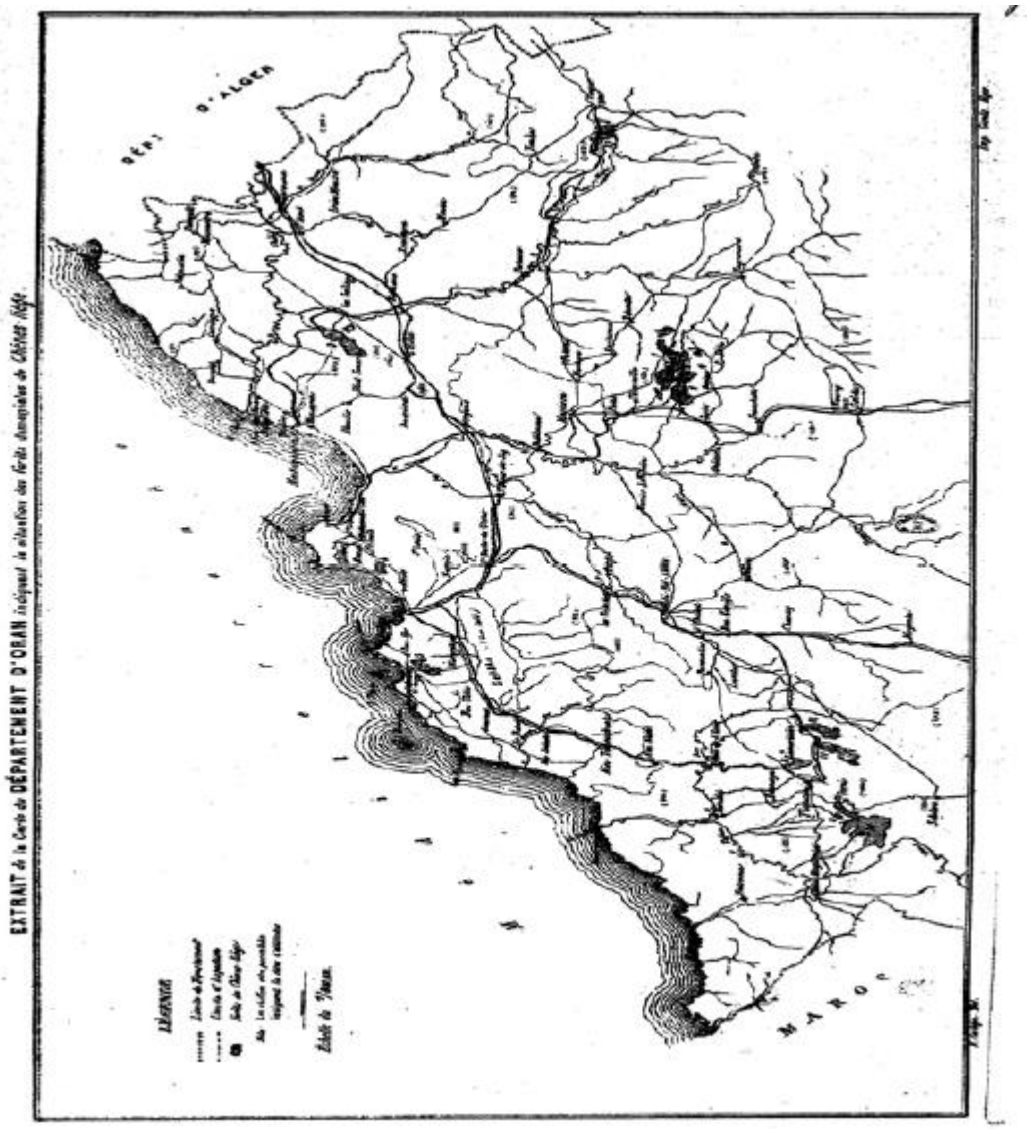

[1] موسى لمام، **الغابات الجزائرية في منظور المشروع**....، المرجع السابق، ص 263.

الملحق رقم (05): توسع الاحتلال على حساب غابات سيدي بلعباس[1]

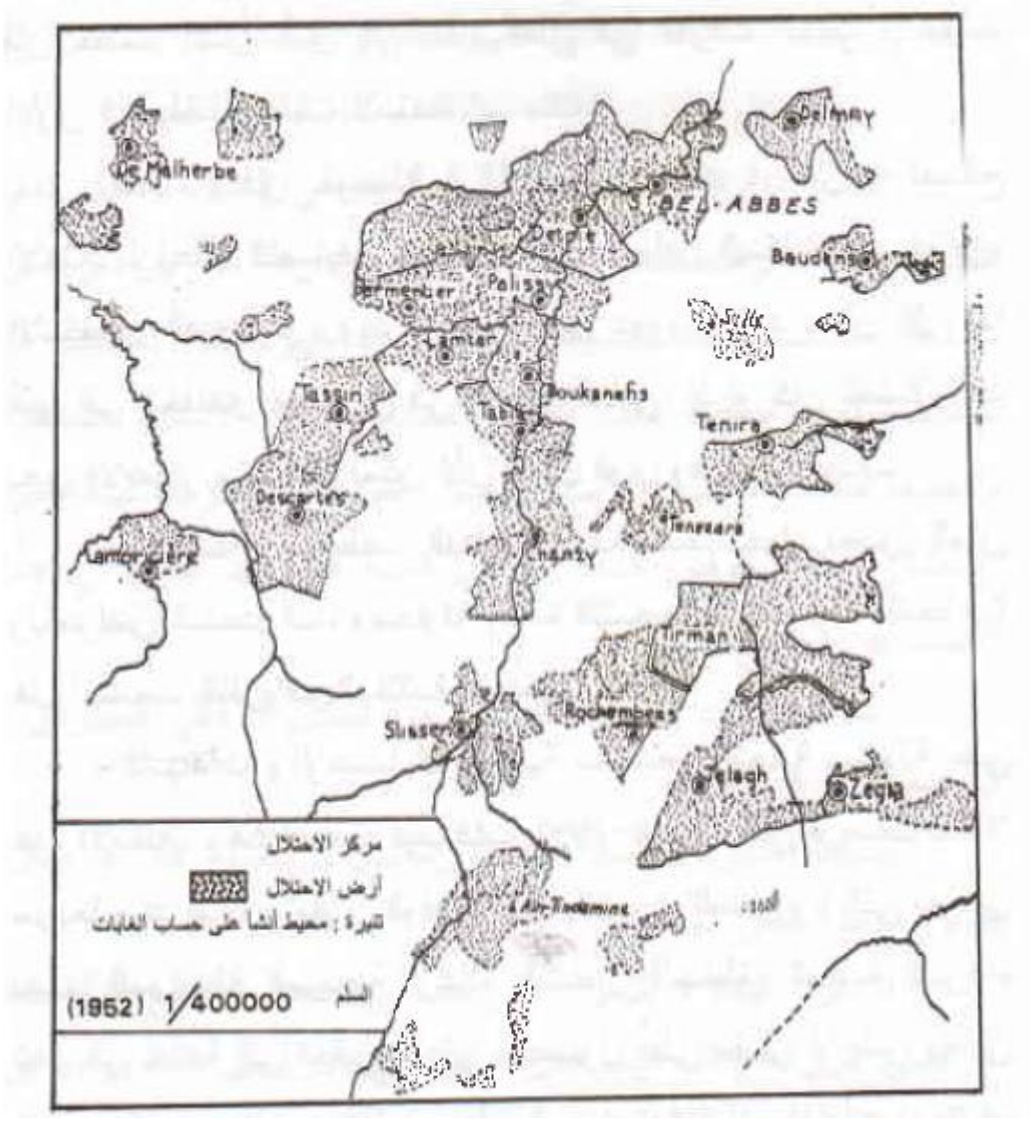

[1] موسى لمام، **الغابات الجزائرية في منظور المشروع**....، المرجع السابق، ص 195.

البيبليوغرافيا

البيبليوغرافيا

القرآن الكريم:

أولا: المصادر:

01) أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، تر: حاج مسعود وبلعرب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م.

02) أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م إلى اندلا ع حرب التحرير 1954م**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008م.

03) ألكس دوطوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر: إبراهيم صحراوي، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م.

04) أندري جوليان شارل، **تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبداية الاستعمار 1827م_ 1871م**، مج1، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008م.

05) برنيار أندري وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: رابح اسطنبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م،

06) خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تق، تع، تح: محمد العربي الزبيري، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرعاية، الجزائر، 2009م.

07) خوجة حمدان وعثمان خوجة، **المرآة**، تق وتع: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005م.

08) سبينسر وليم، **الجزائر في عهد «رياس» البحر**، تع، تق: عبد القادر زبادية، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2006م.

ثانيا: المراجع:

01) ادريس عبد الرحمان أحمد، **أطلس الجزائر والعالم**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (بد.ت.ن).

02) الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: بن عيسى حنفي، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2007م.

03) بن أشنهو عبد اللطيف، **تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830م_ 1962م**، تر: نخبة من الأساتذة، رج: عبد السلام شحادة، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.

04) بطاس على، **لمحة من تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871م**، ط 3، دار الأمل، الجزائر.

05) بقطاش خديجة، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830م 1871م)**، (د.ط)، دحلب، الجزائر، 2013م.

06) بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م- 1989م**، ج1، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

07) بلاح بشير، **كرونولوجيا الجزائر من 1830م- 2000م**، ط1، دزاير أنفو، الجزائر، 2013م.

08) بلبل محمد، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1818م–1914م**، (د.ط)، وزارة النظافة، الجزائر.

09) بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، (د.ط)، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1997م.

10) بوضرساية بوعزة وآخرون، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، ط.خ، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، (د.ب.ن)، 2007م.

11) بوضرساية بوعزة، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830م- 1930م وانعكاساتها على المغرب العربي**، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2010م

12) بوعزيز يحي، **ثورات التاسع عشر**، ط.خ، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

13) بوعزيز يحي، **ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871**، ط.خ، دار البصائر، الجزائر، 2009.

14) بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م، يليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830م– 1954م)**، ط.خ، دار البصائر، الجزائر، 2009.

15) بوعزيز يحي، **مع تاريخ الجزائر من الملتقيات الوطنية والدولية**، طبعة منقحة ومزيدة، دار البصائر، حسين داي، الجزائر، 2009م.

16) بوعزيز يحي، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج 2، (د.ط)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013.

17) الجوهري يسرى، **جغرافية البحر المتوسط**، د.ط، منشورات المعارف، الاسكندرية، مصر، 1984م.

18) حمدي باشا عمر، **نقل الملكية العقارية**، (ط.م)، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2004م.

19) حميطوش يوسف، **منابع السياسة والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس**، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2013م.

20) بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي (1830م–1962م)**، ط.خ، وزارة المجاهدين، (د.ب.ن)، 2008م

21) الزبيري محمد العربي، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792م و1830م**، ط3، دار الحكمة، الجزائر، 2015م.

22) سعد الله أبو قاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830م- 1954م**، ج5، ط.خ، وزارة المجاهدين، عالم المعرفة، الجزائر، 2015م.

23) سعيدوني ناصر الدين، **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني**، (د.ط)، دار البصائر، باب الزوار، الجزائر، 2013م.

24) سعيدوني ناصر الدين، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2000م.

25) سلاماني عبد القادر، **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة (1832م–1847م)**، (د.ط)، دار قرطبة، الجزائر، 2002م.

26) السويدي محمد، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، (د.ب.ن).

27) صاري محمد قطش، **أطلس الجزائر والعالم طبيعيا– بشريا– اقتصاديا– سياسيا**، (د.ط)، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، 2009م.

28) صاري جيلالي، **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830م- 1962م)**، تر: فوزية عباد قندوز، (د.ط)، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2010م.

29) عباد صالح، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870_ 1900م**، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

30) عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830م- 1960م)**، تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، لبنان، 1983م.

31) عقاب محمد الطيب، **حمدان خوجا رائد تجديد المسلمين**، (د.ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م.

32) عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة، القبة، الجزائر، 2002م.

33) عميراوي أحميدة وآخرون، **أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م- 1954م)**، ط.خ وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م.

34) عميراوي أحميدة، **من الملتقيات التاريخية الجزائرية**، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007م.

35) عيساوي محمد وشريخي نبيل، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العشري (1830م–1871م)**، (د.ط)، دار الشطايبي، الجزائر، 2015م.

36) قاصري محمد السعيد، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830م–1962م)**، (د.ط)، دار الإرشاد، الجزائر، 2013م.

37) قداش محفوظ، **جزائر الجزائريين 1830م- 1954م**، تر: محمد المعراجي، (د.ط)، الأكاديمية الجزائرية، للمصادر التاريخية، ENEP، الجزائر، 2008م،

38) لونيسي رابح وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830م- 1989م)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010م.

39) محمد محمود باشا، **الاستيلاء على إيالة الجزائر أو (حادثة المروحة)**، تر: عزيز نعمان، ط2، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2005م.

40) المدني أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، (د.ط)، دار البصائر، حسين الداي، الجزائر، 2009.

41) مقلاتي عبد الله، **تاريخ المغرب الحديث والمعاصر**، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ب.ن)، 2013م.

42) مهساس أحمد، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، (ط.خ)، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

43) مياسي إبراهيم، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881م– 1912م)**، (د.ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996م.

44) هلال عمار، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847م- 1918م)**، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2007م.

45) الورثلاني الفضيل، **الجزائر الثائرة**، ط4، منقحة ومزيدة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009م.

ثالثا: المجلات:

01) بلغربي نور الدين، **الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830م– 1962م**، مجلة العصور، مج 18، ع 2، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، ديسمبر 2019م.

02) سعيداني لخضر، «**محمد بن علال وجهوده في مقاومة الأمير عبد القادر**»، مجلة متون، مج 12، ع01، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة 20 جوان 2020م.

03) سعيدوني ناصر الدين، «**الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي**»، مجلة الاصالة، مج 24، ع (89- 90)، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، الجزائر، 2011م.

04) عاطف سراج وشلالي عبد الوهاب، "**الاستغلال الاستعماري للغابات الجزائرية وانعكاساته على سكان الأرياف**"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، مج 2، ع 9، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ديسمبر 2018م، ص 198.

05) لمام موسى، «**الغابات الجزائرية في منظور المشروع الاستعماري الفرنسي خلال القرن 19**»، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مج8، ع1، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، جوان 2017م.

06) لمام موسى، **التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات وأثرها على السكان المحليين الجزائريين (1833م- 1903م)**، مجلة القرطاس، ع5، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 6 جوان 2017م.

رابعا: الملتقيات:

01) عاشور موسى، **أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستلاء على الاوقاف**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830م- 1962م)، ط.خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

02) فركوس ياسر، **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قالمة، 8 ماي 1945، 2018م_ 2019م.

خامسا: الرسائل الجامعية:

01) بلقاسم ليلى، **المراكز الاستيطانية وتطورها في منطقة غليزان 1850م- 1900م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، منشورة، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012-2013 م.

02) بومزو عز الدين، **الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري إرنست مرسيه نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، منشورة، تاريخ وحضارات البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منثوري، قسنطينة، 2007م.

03) تنداري عبد الرحمان، **العمال الزراعيون والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران 1880م-1954م**، أطروحة الدكتوراه في الطور الثالث، منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017م- 2018م.

04) حيمر صالح، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830م- 1930م)**، رسالة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013م- 2014م.

05) رحمون دليلة، **السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري (1830م-1914م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، منشورة، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، 2012م- 2013م.

06) رواحنة عبد الحكيم، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870م- 1930م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، التخصص التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013م- 2014م.

07) سحنون أمنة وإطاحين مونية، **السياسة الزراعية الكولونيالية بالجزائر (1830م/ 1914م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، منشورة، تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية (1830م- 1984م)، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2018م-2019م.

08) شتير أم كلثوم، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830م_ 1914م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، منشورة، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرةن 2016م_ 2017م.

09) علوي ونور الدين قادير عبد القادر، **السياسة الفرنسية في حجز ومصادرة الممتلكات في الجزائر (1830م- 1914م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، منشورة، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الوادي، بسكرة، 2017-2018م.

10) العمري محمد، **التشريع الفرنسي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية ما بين 1870م- 1920م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص أنثروبولوجيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2004م- 2005م.

11) لخضاري رتيبة، **السياسة الفرنسية الاقتصادية وأثرها في المجتمع الجزائري (1830م- 1914م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، منشورة، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة مسيلة، 2013م-2014م.

12) مساك فاطمة الزهراء وسكري عبير، **قطاع الغابات في الجزائر وسياسة الإدارة الاستعمارية تجاهه (1874م – 1930م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017م- 2018م.

13) يزير عيسى، **السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830م- 1914م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، منشورة، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008م- 2009م.

14) بن يوسف محمد الأمين، **ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830م-1870م**، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر فمن مشروع الملكية العقارية في الجزائر (1830م- 1962م)، منشورة، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013م- 2014م.

الفهـــــــــــرس

المحتويات	الصفحة
الإهداءات	
الشكر	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ- ز
فصل تمهيدي: أنواع ملكيات الأرض الجزائر	15- 22
الفصل الأول: السياسة الفرنسية الإستيطانية في الجزائر 1830م_ 1843م	24- 57
تمهـيد	24
المبحث الأول: قوانين ومراسيم مصادرة الأملاك	24- 30
المبحث الثاني: مصادرة الأراضي الجزائريين	30- 34
المبحث الثالث: الغابات الجزائرية في اهتمام سلطة الإستيطان	35- 57
خلاصة	57
الفصل الثاني: الممارسات الاستيطانية لمصادرة الثورة الغابية بالعملات الثلاثة	59- 88
تمهيد	59
المبحث الأول: عمالة وهران	59- 77
المبحث الثاني: عمالة الجزائر	77- 82
المبحث الثالث: عمالة قسنطينة	82- 88
خلاصة	88
الفصل الثالث: الانعكاسات وردود الفعل عن السياسة الاستعمارية الغابية	90- 115
تمهـيد	90
المبحث الأول: الانعكاسات السياسية الاستعمارية على واقع اقتصاد الأهالي	90- 99
المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية الاستعمارية على واقع اقتصاد الكولنيالي	99- 103

المبحث الثالث: ردود فعل المجتمع الجزائري ضد السياسة الغابية الفرنسية	115 -103
خلاصة	115
خاتمة	118 -117
الملاحق	124 -120
البيبليوغرافيا	135 -126
الفهرس	138 -137